الاقتصاد البديل في المنطقة العربية:"المفهوم والقضايا"

1

الاقتصاد البديل في المنطقة العربية: "المفهوم والقضايا"

أعمال ورشة عمل تونس (16 – 17 سبتمبر 2016)

الباحثون حسب ترتيب الدراسات بالكتاب:

سلامة كيلة – جنى نخال – أيمن عبد المعطي – ليلى رياحي – رجاء كساب

مرزوق النصف – نور الدين بسعدي – جينارو جيرڤازيو

تحرير: محمد العجاتي

مراجعة: أيمن عبد المعطي **ترجمة:** سونيا فريد

منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

الناشران: منتدى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ

طبعة أولى

رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

نشر وتوزيع

+201222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

محتوى هذا الإصدار هو مسئولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو منظمة روزا لوكسمبورغ

الاقتصاد البديل في المنطقة العربية:
"المفهوم والقضايا"

المحتويات

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق	**5**
مقدمة	**7**
فصل تمهيدي	**11**
العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل	**13**
دراسات حالة	**41**
تعاونية "صريفا" النسائية وهيئة التنسيق النقابية في لبنان: التنظيم كاسرا لتجاذبات الأحزاب الطائفية وسيطرة الجمعيات غير الحكومية	**43**
نحو اقتصاد جماعي بديل لسياسات الاستغلال والإفقار والبطالة... الإدارة الذاتية العمالية لـ"نوباسيد" بالبحيرة و"المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات" بالفيوم كتجربتين من مصر	**65**
بوادر ثقافة اقتصادية وتنظيمية بديلة في تونس	**95**
تجارب وبدائل عملية من المغرب للاقتصاد التضامني والإدارة الذاتية	**121**
فصل ختامي	**151**
الاقتصاد بين إشكاليات النمط الراهن والأنماط البديلة في المنطقة العربية	**153**
ملحق	**177**
إطلالة على نموذجين اقتصاديين بديلين: التخطيط التشاركي للميزانية العامة، وخطة رودولف مايندر للتأميم التدريجي	**179**
نموذج سوق المنتجات النسائية في بلاد القبايل بالجزائر بين الاقتصاد البديل والطرح الجندري	**185**
أية ديمقراطية؟ لأي مجتمع مدني؟ دور العدالة الاجتماعية في تناول النشطاء للديمقراطية في مصر	**187**

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الأوراق

• محمد العجاتي (باحث ومدير منتدى البدائل العربي AFA (www.afaegypt.org)، باحث في العلوم الاجتماعية، وخبير في مجال المجتمع المدني، حاصل على درجة الماجستير في التنمية السياسية من جامعة القاهرة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 2001، له العديد من الأبحاث في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح السياسي في المنطقة العربية وتتضمن أوراق تحليل وتوصيات للسياسات العامة كما قام بتحرير أكثر من 10 كتب في هذا المجال. بالإضافة إلى مقالاته المنشورة في عدد من الصحف مثل جريدة الشروق المصرية؛ والسفير اللبنانية. (كل الأوراق والمقالات على http://elagati.wordpress.com/) :

• **سلامة كيلة** (كاتب ومفكر يساري، حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة بغداد، له كتابات في العديد من الصحف والمجلات العربية مثل: الطريق اللبنانية، والنهج، ودراسات عربية والوحدة، والشروق المصرية. كما أن له العديد من الكتب والبحوث والدراسات المنشورة حول الثورات وإشكاليات التنظيم، وعلاقة التراث بالحاضر والمستقبل، والأيديولوجيا والأمة والقومية العربية).

• **جنى نخال** (باحثة وناشطة يسارية من بيروت والجنوب. تعمل في مجال التنظيم المدني في العشوائيات ومخيمات اللجوء، كما تنشط في التنظيم الطلابي في الجامعات، والعمل السياسي ضمن الإطار اليساري النسوي.)

• **أيمن عبد المعطي** (مدون اشتراكي ثوري مصري، محرر مدونة اكتب كي لا تكون وحيدا https://ayman1970.wordpress.com/).

• **ليلى رياحي** (مهندسة معمارية، دكتورة في الهندسة المعمارية وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس. ناشطة في المجتمع المدني. شاركت بطرق مختلفة في أهم المحطات التي عاشتها تونس بعد الثورة منها تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي حيث كانت رئيسة الهيئة الفرعية للانتخابات لدائرة فرنسا (2) أكتوبر 2011. كما شاركت في تنظيم المنتدى الاجتماعي العالمي مارس 2013 كمسؤولة على اللوجستيك وتهيئة الموقع الذي يحتضن الحدث. عضو مؤسس لحملة "ما قالولناش" المناهضة للاتفاقات التي عقدتها تونس مع صندوق النقد الدولي والموقعة في شهر مايو 2013. انخرطت في المرصد التونسي للاقتصاد، وهو منظمة تهدف الى رصد السياسات الاقتصادية في تونس ومراقبة أنشطة المؤسسات المالية العالمية في تونس. تعمل حاليا مسؤولة عن العلاقات العامة للمنظمة).

• **رجاء كساب** (فاعلة جمعوية وبرلمانية مغربية، مستشارة برلمانية عن فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ثاني أهم مركزية نقابية بالمغرب والأولى بالقطاع العام) منذ أكتوبر 2015).

• **مرزوق النصف** (باحث من الكويت، له عدد من الكتابات الأكاديمية والصحفية حول قضايا التنمية والاقتصاد السياسي في دول الخليج العربية، ويدرس حاليا الدكتوراه في الفلسفة السياسية بجامعة نورثويسترن الأمريكية).

• **نور الدين بسعدي** (مدرب من الجزائر، استشاري ومقيم في المسائل المتعلقة بالتربية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان).

• **جينارو جيرڤازيو** (أكاديمي إيطالي، مهتم بدراسات اليسار الأوروبي وله أكثر من دراسة حول اليسار المصري. كتب عددا من البحوث والدراسات والمقالات في الصحف المصرية والأوروبية. صدر له حديثا كتاب "تاريخ الحركة الماركسية في مصر من 1967 إلى 1981" كأول دراسة لتاريخ اليسار المصري عن تلك الفترة).

مقدمة

منذ كوميونة باريس 1871 تحديدا، وقبلها بقليل الحروب الفلاحية للتحرر من الإقطاع، ومرورا بالثورة الروسية 1917 والموجة الثورية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الفائت، والبروفات الثورية التي طرحت من جديد إمكانية تصدر المنتجِين مرة أخرى مقدمة المشهد الاحتجاجي في النصف الثاني منه، وصولا لتجارب قام بها العمال والمهنيين في نهايات القرن وبداية الألفية الجديدة طرحوا فيها حلولا اقتصادية لأزمات ومعضلات رئيسية تمر بها النظم الرأسمالية جراء سياساتها اللا إنسانية. منذ ذلك الحين وهناك محاولات دؤوبة تحدث هنا وهناك لطرح إمكانيات بديلة موضوعية لطرق الإنتاج والإدارة الرأسمالية للمجتمع تكون فيها حياة البشر ومصالحهم كأولوية قبل الأرباح، وفي عنفوانها كبديلة عنها.

فمن أصغر الأشكال الاحتجاجية وصولا للثورات الاجتماعية على مدار ما يزيد عن 150 عاما، برزت أطروحات وإمكانيات الاقتصاد البديل كتصور ممكن وموضوعي في أطروحات كالديمقراطية التشاركية، والإدارة الذاتية لوحدات العمل والإنتاج، وتدشين التعاونيات، والمشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية، بل وصل الأمر لكتابة دساتير وتشريعات بديلة، باختصار أصبحت هناك فرص متعددة لإمكانية إدارة المجتمعات سياسيا واقتصاديا وثقافيا بطرق تضع المصالح الجماعية للناس في المقدمة.

وتعد هذه الإرهاصات بمثابة إعلان عن ضرورة الخروج من الأزمة الطاحنة التي خلفتها الرأسمالية على مستويات عدة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى وصلت إلى تدمير البشرية بالحروب والمجاعات والتلوث والإفقار المتعمد، إعلان لطرح بديل جماعي وجماهيري ممكن لأصحاب المصلحة الحقيقيين في إدارة شؤون حياتهم

بأنفسهم دون وسيط أو وصاية أو أي أشكال تحكمية سلطوية حتى لو كانت إرهاصات هذا البديل تمر من قنوات إصلاحية تمهيدا لتجاوزها بفعل ثوري جذري منظم وواع.

لم تكن المنطقة العربية استثناء فيما يتعلق بخطاب النيوليبرالية العالمي الكلاسيكي الذي يقوم على الدفع بفكرة أنه لا يوجد بديل آخر. ولقد تم تقديم هذا الخطاب المتكامل مرة تلو الأخرى حتى بعد أن تلقت هذه السياسات ضربة مباشرة بانتفاضات وثورات عام 2011. وبرغم انتكاس الثورات العربية وإعادة الإنتاج العميقة والعنيفة للنيوليبرالية، بعد توقفها البسيط، فإن طرح البدائل سواء في نطاق السياسات البديلة أم في إطار اقتصاد بديل يظل قضية ملحة بفعل فشل النيوليبرالية المتواصل من ناحية واستمرار أزمة الحكم المركبة من ناحية أخرى، وعلى خلفية نقاش عالمي متصاعد لمناقشة النظام الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يعقب الرأسمالية، واستمرار الثنائيات التقليدية: الدولة في مواجهة الشركات، التكنوقراطي في مواجهة الأيديولوجي، والبراجماتي في مواجهة المثالي الطوباوي، التي شكلت أسسا مركزية لخطاب وسياسات "لا يوجد بديل آخر".

يحاول الكتاب رصد الأشكال المختلفة للبدائل التي قدمتها الحركة الاجتماعية العربية في السنوات الماضية ورصد التيارات العالمية المختلفة سواء في التيار السائد أو من خارجه لصياغة أطر نظرية اقتصادية بديلة والمقارنة بينها فيما يتعلق بأنماط الملكية وعلاقات العمل والمحاسبة والمشاركة واتخاذ القرار والصلة بالمجتمع الأوسع والديمقراطية السياسية والعلاقة بالبيئة، لرسم صورة للجسد النظري المتنامي عالميا بتنويعاته المختلفة.

يتناول الكتاب من خلال الدراسات والمقالات عددا من الأفكار الأساسية حول العلاقة بين العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل، والأطر المختلفة للاقتصاد البديل في

المنطقة العربية، إلى جانب ذلك يتناول الكيفية التي يمكن بها وضع لبنات أولى لاقتصاد بديل في المنطقة العربية، والعلاقة بين السيادة والتنمية من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.

وبشكل من التفصيل يتناول الكتاب أيضا أشكالا مختلفة للبدائل من خلال استعراضه لتجارب وبدائل عملية من أربع دول من المنطقة العربية بالتركيز على تجارب التعاونيات والإدارة الذاتية وهذه الدول هي مصر، المغرب، تونس، ولبنان. إلى جانب تناول خبرات من دول مختلفة بشكل عام، مثل الجزائر.

ينقسم الكتاب إلى **فصل تمهيدي** يتناول أفكارا أساسية حول الاقتصاد البديل وعلاقته بمفهوم العدالة الاجتماعية يقدمه الكاتب والمفكر اليساري سلامة كيلة. ثم ينتقل الكتاب إلى مجموعة من **دراسات الحالة** عن دول من المنطقة ويتطرق إلى لبنان، ومصر، وتونس، والمغرب. يطرح فيهم الباحثين تجارب هامة حول الإدارة الذاتية وهي تجارب نوباسيد لإنتاج البذور بمصر، ومنطقة جمنة بتونس، وفي المغرب تعرض الباحثة لتجربة الأراضي السلالية، ومن لبنان عن تعاونية صريفا النسائية للحياكة.

ثم تطرح هذه الحالات تجارب هامة عن التعاونيات في ذات البلاد فتعرض حلة لبنان لهيئة التنسيق النقابية، والمغرب تتناول تعاونية كوباك للحليب ومن تونس تجربة ماموتكس للنسيج وفي الحالة المصرية المبادرة التعاونية لدعم التعاونيات في الفيوم.

ثم يقدم منتدى البدائل العربي من خلال فريقه البحثي **فصلا ختاميا تحليليا** يعرض فيه اهم الإشكاليات والأنماط والاستراتيجيات الخاصة بالاقتصاد البديل في المنطقة.

وفي محاولة لتوسيع هامش المشاركة بآراء وأفكار حول هذا الموضوع يضيف الكتاب في **ملحق** مجموعة من المقالات التي عرضت خلال المؤتمر الذي عقد حول ذات الموضوع في تونس في شهر سبتمبر 2016.

فصل تمهيدي

العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل

سلامة كيلة

يتمثل المبدأ الأولي حين نحاول البحث في مسألة العدالة الاجتماعية في وجود اقتصاد، وإنتاج، وعمل، وفائض، وإلا يصبح الكفاف هو السمة التي تحكم المجتمعات، ومن ثم لا تكون حاجة للبحث في هذه المسألة. هذا الأمر هو الذي يفرض البحث في طبيعة الاقتصاد الذي يسمح بالتفكير في تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي فيمن من ضمن الطبقات يمكن أن يحققها.

1) حول العدالة والاقتصاد:

وحين ندرس التجارب التي تحققت فيها "عدالة اجتماعية" سوف نلمس هذه العلاقة، ليس في الرأسمالية المتطورة فقط، حيث أفضى تطور قوى الإنتاج، والسيطرة على العالم، الى لحظة وجدت الرأسمالية ذاتها بحاجة الى ذلك، بل ربما أساسا في تجارب البلدان التي لم تشهد تطورا رأسماليا "تقليديا"، حيث ترافق بناء قوى الإنتاج مع تحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد تحققت في صيغ مختلفة، بعضها قائم على الملكية الخاصة وبعضها على نفيها، وبعضها كان تحقيقا جزئيا لها وبعضها كان أكثر جذرية. وارتبط كل ذلك بمصالح الطبقة التي حكمت.

فقد أدى نشوء الصناعة، التي كانت أساس نشوء النظام الحديث، الى تصاعد الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا، بالضبط لأن ربح البرجوازي يتأتى من الفائض الذي يحققه البروليتاري، ولهذا كان يُشَدد عليه الضغط لزيادة الربح. في هذا الإطار تصاعد الصراع الطبقي، وتوسعت الاحتجاجات البروليتارية. وشهدت نهاية القرن التاسع عشر

وبداية القرن العشرين قوة في احتجاجات الطبقة العاملة، وتوسعا للأحزاب الاشتراكية. لهذا حين حدثت ثورة أكتوبر سنة 1917 في روسيا ارتعبت الرأسمالية من انتقال العدوى الى بلدانها، خصوصا بعد ثورات فاشلة في ألمانيا وحراك كبير في فرنسا وبلدان أخرى، وبعد الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى. فعملت على تحسين وضع البروليتاريا، فيما يتعلق بساعات العمل والأجر وظروف العمل، وسمحت لأن يصبح للنقابات العمالية دورا في تحقيق التوازن، وكذلك مالت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لكي تلعب دور التوازن. كل ذلك أسمي: المساومة التاريخية، حيث جرى التوافق على أن يتحول الصراع الطبقي الى سياسة تفاوضية. ومن ثم أدت أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الى ميل الرأسمالية الى زيادة الأجور لتوسيع السوق الداخلي كجزء من السياسة التي جرى إتباعها لتجاوز تلك الأزمة.

كل هذه العناصر فرضت نشوء ما بات يسمى: دولة الرفاه، التي سمح تراكم الأرباح المنهوبة من العمال، ونهب الأطراف الى أن تقوم الرأسمالية بـ "إعادة توزيع الثروة" في المراكز بما يحقق الاستقرار من خلال تحسين جدي لوضع العمال، وتوسيع الفئات الوسطى. بالتالي ارتبط تحقيق العدالة الاجتماعية هنا، أولا بالتطور الكبير للصناعة التي باتت مصدر الربح، وأساس تشكيل نظام عالمي يخدم مركزة التراكم في تلك البلدان التي باتت صناعية عبر نهب العالم، وثانيا خشية تفاقم الصراع الطبقي، خصوصا بعد نشوء أول دولة اشتراكية هي الاتحاد السوفيتي، وثالثا كجزء من حل الأزمة التي حكمت الرأسمالية، وهي أزمة فيض الإنتاج التي فرضت نشوء حالة دورية من الكساد. لهذا كان ضروريا "ترتيب" المراكز بما يجعلها متماسكة، في ظل زيادة الحاجة للسيطرة على الأطراف ونهبها. حيث، ومع استمرار "نهب الفائض" في المراكز والأطراف، عملت الرأسمالية على إعادة توزيع الأرباح بشكل "عادل نسبيا" من خلال الأجور التي باتت ترتبط

بوضع الأسعار وظروف الحياة، والضمان الاجتماعي الشامل، وضمان الشيخوخة، والتوظيف الكامل مع توفير إعانة للعاطلين، والتعليم المجاني، وتقليص ساعات العمل.

في الأمم التي لم تكن قد تطورت رأسماليا بداية القرن العشرين، وعملت الرأسمالية المسيطرة على تخليفها بمنعها من التطور الرأسمالي، ومنع نشوء الصناعة فيها، وبالتالي تحويل البرجوازية الناشئة فيها الى النشاط الهامشي (في التجارة والخدمات والبنوك)، ظهر نوعان من تحقيق "العدالة الاجتماعية"، الأول كان جذريا وارتبط بإلغاء الملكية الخاصة، والثاني كان تلفيقا بين هذا وذاك الذي تحقق في الأمم الرأسمالية. والفارق هنا يتحدد في مسألة وضع الملكية الخاصة بالتحديد، وكان لهذه المسالة أهمية في مستوى التطور الذي تحقق في كل منهما. لكن كان السبب الجوهري لهذا الربط بين تحقيق التطور (بناء الصناعة كأساس) و"العدالة الاجتماعية" هو الصراع الطبقي ذاته، حيث أن تجاوز النمط الاقتصادي المفروض من عالمية النمط الرأسمالي، والآثار التي أوجدها في الأطراف، استند الى صراع المفقرين من أجل مطالب القدرة على العيش، وهذا ما سوف أتناوله خلال البحث، بالضبط لأنه أساس طرح بديل اقتصادي.

انتصرت ثورة أكتوبر الروسية في سياق الرؤية التي طرحها حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي من أجل تحقيق "المهمات الديمقراطية"، تلك المهمات التي أنجزتها البرجوازية الأوروبية ولم تنجزها البرجوازية الروسية، وأصلا لم تعد معنية بإنجازها[1]، مهمات إنهاء الاقطاع والتصنيع وحل المسألة القومية والحداثة، وكذلك فرض مصالح العمال والفلاحين. وفي هذا السياق طُرحت الاشتراكية، حيث لا بد من بناء الاقتصاد وتحديث المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تحسين وضع العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى، من خلال توزيع الأرض على الفلاحين وإنهاء البطالة وتحسين الأجور والتعليم

[1] لينين "خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية" دار التقدم موسكو، د. ت، ص 51/36.

والعلاج المجانيين، وتعميم الثقافة "الأوروبية". وعكس الأمم الرأسمالية التي حققت تطورها الصناعي عبر سحق ونهب العمال ونهب الأطراف، ومن ثم وصلت في مرحلة الى تحقيق "العدالة الاجتماعية"، أتى بناء الصناعة وتحقيق الحداثة مترافقا منذ البدء مع تحقيق "العدالة الاجتماعية". ولهذا حصل العمال على حقوق تجاوزت ما كانت حصلت عليه في الأمم الرأسمالية، وأنجز التعليم المجاني وحقوق المرأة والعلاج المجاني ربما قبل تلك الأمم، وكذلك ضمان عمالة كاملة والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة.

وإذا كانت السنوات الأولى من التطور أبقت "الفوارق الطبقية" رغم ذلك، فقد ألغيت الملكية الخاصة تماما بعدئذ، وأصبح التمايز بين "الشعب" و"البيروقراطية" ضئيلا، رغم أنه توسع بعد إنجاز الخطوة الأساسية في تحقيق التطور الاقتصادي. ولم تنتهي "العدالة الاجتماعية" إلا بعد انهيار الاشتراكية (بينما وجدنا أنها تتقلص في الأمم الرأسمالية منذ سنوات، ويبدو أنها تسير نحو النهاية). لهذا سنلمس هنا أن "العدالة الاجتماعية" كانت أعمق، بل أن نقلة نوعية قد تحققت في هذا المجال نتيجة إلغاء الملكية الخاصة، وتحقيق مساواة أعمق كثيرا مما تحقق في الأمم الرأسمالية في مرحلة دولة الرفاه. لكن سنلمس كذلك أن كل ذلك لم يتحقق إلا من خلال التطوير الاقتصادي الذي قامت به الدولة. بالتالي فقد تحققت النقلة من نمط اقتصادي متخلف (إقطاعي) الى الحداثة، وفي الوقت ذاته تحققت "العدالة الاجتماعية". وإذا كانت أزمة الطبقة الرأسمالية هي التي دفعت الى العودة الى اللبرلة المفرطة في الأمم الرأسمالية، ومن ثم التخلي التدريجي عن كل الحقوق التي تحصل عليها العمال والفئات الوسطى، ودفعت الى عودة "التوحش" كسمة للنهب الرأسمالي، فإن تعقيدات التجربة الاشتراكية فرضت أن تصل

الى مأزق فرض انهيارها. [2] وهنا كان الترافق بين تحقيق التطور وتحقيق العدالة سببا في وصول التجربة الى حالة من الركود فرضت انهيارها.

كان الشكل الآخر لتحقيق "العدالة الاجتماعية" هو ذاك الذي تحقق فيما أسمي بلدان التحرر الوطني، حيث فرض مأزق التطور الرأسمالي، وغياب "البديل الاشتراكي"، أن يفضي انفجار الصراع الطبقي الى أزمة مجتمعية لم تجد حلا لها سوى بتدخل فئات وسطى (ريفية في الغالب) وعبر الجيش بالتحديد لحسم الصراع مع النظام القديم، الذي كان يمثل اقطاعية متراكبة مع تكييف رأسمالي فرضته الدول المستعمرة، ومحاولة بناء بديل يتمثل بشكل ما التجربة الاشتراكية في بعض أوجهها، ويحاكي دولة الرفاه في أوجه أخرى. حيث قام على تحقيق بعض من المهمات الديمقراطية مثل الإصلاح الزراعي وبناء الصناعة، والتخطيط المركزي، وفرض التعليم والعلاج المجانين، وتحقيق العمالة الكاملة (وإنْ كان ذلك يتحقق عبر التوظيف في أجهزة الدولة وليس في الإنتاج فقط)، والتزام شروط العمل والضمان الاجتماعي وضمان الشيخوخة. وبالتالي عبرت التجربة عن ميل لتحقيق التطور وضمان حقوق الطبقات الشعبية، لكن بعكس التجربة الاشتراكية قامت على أساس تقديس الملكية الخاصة، وهو الباب الذي فتح على نهب الثروة بعد مركزتها بيد الدولة (القطاع العام)، حيث أصبح منظور الفئات المشرفة على الاقتصاد والمنخرطة في أجهزة الدولة يتحدد في كيفية الحصول على "قطعة" أكبر من الثروة الممركزة تلك، وبهذا تعمم الفساد كمدخل لتحقيق النهب، وأصبحت الصراعات بين الفئات المختلفة في السلطة تتحدد في التحكم بتلك الثروة ونهبها. لهذا انهار التطور قبل أن يكتمل، وتحولت الثروة التي وقعت بيد الدولة الى أفراد من السلطة، شكلوا "رجال أعمال جدد"، وطبقة رأسمالية جديدة، تواشجت مع الرأسمالية القديمة التي كانت

[2] سلامة كيلة "أزمة الاشتراكية، دراسة في تجربة القرن العشرون" خطوات للنشر والتوزيع، دمشق، ط2010/1.

محاصرة أو نقلت نشاطها الى الخارج. [3] وفي سياق ذلك انتهت "العدالة الاجتماعية" وتوسعت شقوق المجتمع بين مالكي الثروة والمفقرين في ظل ليبرالية مافياوية.

في هذه التجربة جرى تجاوز النمط الاقطاعي القديم لكن دون تشكيل نمط جديد، حيث عادت السيطرة لنمط تابع في إطار النمط الرأسمالي العالمي، بينما فرض التطور الذي تحقق في التجربة الاشتراكية الوصول الى حالة من التطور أوجدت أمما رأسمالية حديثة. وبهذا عاد العالم، كما بدأ بداية القرن العشرين، رأسماليا دون "عدالة"، لا في المجتمعات ولا بين المراكز والأطراف. الأمر الذي فرض أن يعاد طرح مسألتي التطور والعدالة معا.

يمكن تلخيص هذه التجارب في ثلاث مسائل، الأولى تُظهر تحقق "العدالة الاجتماعية" بعد تطور طويل للرأسمالية، ووصولها الى مأزق فرض أن تكون "العدالة الاجتماعية" حلا له، ولقد ظهر أنه حل مؤقت. والثانية أن تخلف كثير من الأمم، وخضوع معظمها للسيطرة الاستعمارية، وإعادة صياغة بناها بما يحقق مصالح الرأسمال الإمبريالي، فرض أن يرتبط التطور بتحقيق "العدالة الاجتماعية"، وأن يكون هذا الربط حتميا. والثالثة أن تحقيق التطور يفترض عدالة أعمق، وهو ما تقوم به طبقة ليس من مصلحة خاصة لها، بل أن مصلحتها تتداخل مع المصلحة المجتمعية، حيث أنها لا تميل الى تقديس أو تكريس الملكية الخاصة بل تتعفف عن ذلك.

من السرد السابق لمسنا التمييز بين أمم تطورت اقتصاديا ومن ثم فرض وضعها تحقيق "العدالة الاجتماعية" لمرحلة معينة، وبين أمم ظلت متخلفة وترافق تحقيق التطور فيها بتحقيق "العدالة الاجتماعية". نحن في وضع مشابه للنمط الثاني من الأمم، ولا

---

[3] سامية إمام "من يملك مصر، دراسة تحليليه للأصول الاجتماعية لنخبه الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري" دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1/1986.

شك في أن محاولة جرت مع ما أسمي "نظم التحرر الوطني" أو "النظم القومية" التي أشرت إليها قبلا، وفشلت نتيجة مصالح الفئة التي وصلت الحكم عبر الجيش وعبر عن ميول الريف للتحرر من الإقطاع وتحقيق الارتقاء الطبقي، حيث كانت الدولة هي وسيلة هذا الارتقاء لدى فئة منه، من خلال مركزة الثروة بيد الدولة ومن ثم نهبها. وهذه عملية "لا واعية"، لكن كان يسكنها الطموح القوى للتملك، الطموح الذي يسكن الريف.

بالتالي لا بد لنا أن نتناول الاقتصاد، حيث أن تحقيق العدالة يرتبط حصرا بالبديل الاقتصادي، لأن النمط الاقتصادي القائم يميل الى الإفقار والتهميش من خلال عملية النهب التي تقوم بها الرأسمالية المحلية بالترابط مع الطغم الرأسمالية المسيطرة في العالم. [4] ولهذا يصبح البحث في الاقتصاد البديل أساس التفكير في هذا الأمر، وكما لاحظنا في التجربة الاشتراكية فإن تحقيق التطور كان هو الأساس في تحقيق العدالة. والتطور يتعلق ببناء اقتصاد بديل. إن تحقيق "العدالة الاجتماعية" بالتالي مرتبط بالاقتصاد البديل، بطبيعة الاقتصاد البديل.

2) الاقتصاد

الرأسمالية تطورت على ضوء نشوء الصناعة، ومن خلال نهب البروليتاريا والأمم المخلفة، بعدئذ اضطرت لإتباع "النيو ديل" في أمريكا و"الكينزية" في أوروبا واليابان، لتنشأ "دولة الرفاه" التي هي على وشك مغادرتها. ولقد حققت الاشتراكية بناء الصناعة وتحديث المجتمع في ظل مجتمع "بلا طبقات"، أو من خلال تحقيق "العدالة الاجتماعية". الشكل الأول في التطور استنفذ ممكناته مع بداية القرن العشرين، لهذا نشأ الشكل

[4] سلامة كيلة، الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية، في: مجموعة "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية" الناشران، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، ط1/ 2016.

الثاني (وأتى الشكل الثالث كحل وسط)، الذي كان الأجدر في تحقيق نقلة نوعية في البنى المجتمعية نتيجة القدرة على بناء مجتمع صناعي. لقد سقط الشكل الثاني هذا، لكن ممكناته لا زالت قائمة، بالضبط لأن تحقيق التطور لم يعد مرتبطا بطبقة أو فئة من طبقة بل بصراع شعبي جذري.

بين الشكلين يمكن ملاحظة الفارق الكبير، حيث تبلور الشكل الأول في إطار مجتمع صناعي متطور، ينتج سلع العالم، بينما تبلور الشكل الثاني كتعبير عن غياب الصناعة وتخلف القوى المنتجة، نتيجة الاستعمار والأسبقية الرأسمالية، وكان يحمل مشروع التطور الصناعي في الوقت الذي طرح مسألة "العدالة الاجتماعية". ولهذا لا بد من التركيز على قوى الإنتاج، سواء كعامل مهيئ لتحقيق "العدالة الاجتماعية"، أو فارضة لها في سياق تحققها.

النقلة النوعية التي أسست لنشوء الرأسمالية هي اكتشاف الصناعة، حيث جرت صياغة المجتمعات الأوروبية (وهنا إنجلترا، فرنسا وألمانيا خصوصا)، ثم أمريكا واليابان، وفق منظومات جديدة. وأصبح الإنتاج الصناعي يتفوق كسلعة على الإنتاج الزراعي الذي كان يقوم على منظومات متخلفة، وبالتالي أصبح عنصر التفوق هو للمجتمعات الجديدة التي باتت رأسمالية. لقد أصبح الإنتاج الصناعي هو الذي يدر الأرباح، وبات مجال التوظيف المتسارع للمال الذي نتج عن الزراعة أو التجارة، أو نهب المستعمرات في أمريكا. [5]

هذه الأسبقية أعطت الميزة للرأسمالية لكي تسيطر على العالم، خصوصا أنها تحتاج الى المواد الأولية لصناعتها والى الأسواق لتصريف سلعها، وتصدير رأسمالها.[6] لهذا زحفت

[5] كارل ماركس، "أصل رأس المال"، دار التقدم، موسكو، 1970.

[6] لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم، موسكو، 1970، ص87-95.

تستعمر المناطق التي كانت تحتاجها والمواقع الاستراتيجية الضرورية من منظور مصالحها، ثم بعد أن باتت إمبريالية تصارعت على تقاسم العالم.[7] إن حاجة الرأسمالية للأسواق والمواد الأولية فرض عليها من خلال الاستعمار أن تتحكم بوضع البلدان المستعمَرة، وأن تؤثر في مساراتها بما يخدم مصالحها هي. ولأنها بحاجة الى تلك المسائل فرضت على هذه البلدان أن تؤسس لنمط أحادي في الزراعة خدمة لصناعاتها ولحاجاتها، فركزت على القطن والحرير، السلع التي تحتاجها صناعاتها، وكذلك القمح، وبالتالي أبقت الطابع الزراعي قائما (وفق التكوين الإقطاعي القديم)، ووسعت في المدن من وجود فئات وسطى مع الحاجة لإقامة شركات الاستيراد والبنوك. لكنها كانت تقاوم انتقال الصناعة الى هذه البلدان، لأنها أسواقها أولا، ولكي تبقي على احتكار المواد الأولية ثانيا. [8] ومن ثم أبقت على بُناها التقليدية، كوعي قروسطي وكمؤسسات (إلا ما كانت تفرضه حاجتها). فظل كبار ملاك الأرض هم الطبقة المسيطرة، ومنهم تشكلت فئات التجار والرأسمالية "الجديدة"، وظل التشابك قائما بين "الطرفين"، معبرين عن طبقة مسيطرة تحت سيطرة الاحتلال.

هذا التكوين فرض ربط الأطراف بالمراكز الرأسمالية،[9] وتحولها الى بيئة نهب يراكم من أرباح الرأسمالية. لكنه كان يفرض تعميم الفقر والبطالة والتهميش فيها. وهو الأمر الذي كان يفضي الى نشوب الثورات. وكان في أساس نشوء "الثورات الاشتراكية"، وأيضا تحولات نظم حركات التحرر الوطني. ورغم محاولات بناء الصناعة وتطوير

---

[7] لينين، الإمبريالية، المرجع نفسه، ص95-124.

[8] سمير أمين "التطور اللا متكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" دار الطليعة، بيروت، ط2/ 1978.

[9] سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمي"، نقد نظرية التخلف" دار ابن خلدون، بيروت، د. ت. ص239

الاقتصاد إلا أن هذه النظم تراجعت وانهارت، وأكلت الخصخصة كل ما بقي من اقتصاد.

الفكرة الجوهرية في هذا المجال هي أن التكوين العالمي للرأسمالية فرض حصر الصناعة والاقتصاد الحديث في المراكز وأخضع الأطراف لآليات نهب تخدم زيادة التراكم الرأسمالي. وهو ما أسس لتفاوت كبير في تمركز الثروة، وفي الفارق التقني، والقدرة على المناورة، والخبرة، وفي القوة. ولقد أوجد ذلك هوة كبيرة كانت تعيد إنتاج اللا تكافؤ هذا في ظل استمرار سيطرة "الاقتصاد الحر" أو السوق المفتوح، وهي المسألة التي قاتلت وتقاتل الرأسمالية للإبقاء عليها وتأبيدها، وتحارب كل ميل لوضع حدود وقيود على السوق القومي. فالسوق المفتوح هو الأرضية التي تكرس اللا تكافؤ الناتج عن تاريخ طويل من الاستعمار والسيطرة والنهب وتشكيل البنى بما يوافق مصالح المراكز. حيث يجب أن تبقى الأطراف جزءا من عملية التراكم الرأسمالي في المراكز، ولهذا يجب أن تبقى مكيفة بما يخدم تلك المصالح. حتى حينما جرى الحديث عن نقل الصناعة الى الأطراف ظهر أن الأمر يتعلق بعدد محدود من البلدان لها ميزات مثل الصين أو كوريا الجنوبية[10]، أو عبر استخدام صناعات موجودة أصلا في الأطراف مثل الغزل والنسيج والاسمنت، أو "التجميع الأخير" كما في وضع السيارات. وحين سيطر الاقتصاد المالي في المراكز فرض تشكيل مافيا في الأطراف تميل نحو النهب في البنى التحتية وتنشط في العقارات والخدمات والبنوك وأسواق الأسهم. وبهذا نقلت الرأسمالية "مرضها" الى الأطراف. [11]

[10] مارتن خور "العولمة: إعادة نظر، قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية" الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1/ 2003، ص102.

[11] سلامة كيلة "الإمبريالية في مرحلتها المالية" منشورات المتوسط، ميلانو، ط2016/1.

وإذا كانت الصناعة هي محور الحداثة وتشكيل النمط الرأسمالي، فقد فرضت الرأسمالية هذا الانقسام بين المراكز والأطراف، وهذا الشكل من "الاختلاف". ومن ثم ظلت الأطراف "ما قبل رأسمالية" رغم خضوعها للنمط الرأسمالي، وسيادة العلاقات الرأسمالية فيها. سواء تعلق الأمر بالاقتصاد الذي ظل زراعيا لعقود طويلة، وبات ريعيا، أو تعلق بالوعي المجتمعي والبنى المؤسسية اللذين ظلا قريبين من "القرون الوسطى"، أو تعلق بحل المسألة القومية. ومع كل ذلك ظلت مجتمعات الأطراف تخضع لنهب مريع، وهو ما كان يصاعد من التناقضات الطبقية، وأفضى الى التغييرات الكبيرة أواسط القرن العشرين، ولا زال يفتح على صراعات وميول لتحقيق التغيير.

بالتالي إن ما تتسم به الأطراف هو هامشية قوى الإنتاج، فهي بلا صناعة، أو بصناعة هامشية هي بقايا مرحلة شهدت محاولة للتطور. ولقد انهارت الزراعة بعد التطور الكبير في العلوم، الذي أفضى الى تطور آليات "التعديل الجيني"، مما جعل الأمم الرأسمالية مصدرة أيضا للسلع الزراعية، أو على الأقل تراجع استيرادها للسلع الزراعية من بلدان الأطراف، وحيث تحولت الأرض الزراعية الى أراض خاضعة للمضاربات العقارية والنشاط العقاري. لقد أصبحت الأطراف سوقا للسلع الصناعية والزراعية من جهة، بعد أن كانت تستطيع تصدير السلع الزراعية، وهو الأمر الذي أوجد اختلالا مريعا في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ومن جهة أخرى أصبحت مفتوحة لنشاط "الاستثمار الأجنبي قصير الأجل"[12] الذي تركز في التوظيف في العقارات والمضاربات في أسواق الأسهم. وهو الأمر الذي فرض زيادة النهب، وتسارعه بشكل دفع الى الانحدار الكبير في وضع الشعوب، وتصاعد نسبة البطالة والفقر، وكذلك الاعتماد على

[12] مارتن خور "العولمة: إعادة نظر، قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية" الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1/ 2003، ص101-122.

الاستيراد، وبالتالي توسيع آليات النهب، والوقوع في العجز المالي. وفي هذه الآلية، التي باتت أعمق في ظل التحول المالي في الرأسمالية، يكون الإفقار والبطالة والتهميش هي السمات الوحيدة الممكنة في الأطراف.

كانت البلدان العربية زراعية لقرون طويلة، لكنها باتت تستورد ما تأكل. وحاول بعضها أن يبني صناعة، لكن الانفتاح الاقتصادي وإعادة الربط بالرأسمالية دمر معظمها. بالتالي بات من الضروري البحث في مسألة قوى الإنتاج كأساس لإعادة بناء الاقتصاد، وكضرورة لتحقيق "العدالة الاجتماعية". وليس من باب التضخيم التركيز على الصناعة، بل أن الأمر يتعلق بوسيلة الإنتاج التي هي عنصر جوهري في كل نمط إنتاج في الوقت الحاضر، وهي المحدد لطبيعته.

الاقتصاد ومسألة قوى الإنتاج

لا شك في أن العقود التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي ومجمل الدول الاشتراكية قد فتحت الباب على ميل كبير للتخلي عن مجمل الأفكار التي تنسب الى الماركسية. وعملت الطغم الرأسمالية على تعميم خطاب "بديل" يهدف الى شطب تراث فكري كبير بدأ مع ماركس وإنجلز، وتوسع فيما بعد، الى أن بات يؤرق الرأسمالية، خصوصا بعد أن أفضى الى انتصار العمال والفلاحين الفقراء في نصف العالم تقريبا. لقد فتح انهيار الاشتراكية على معركة كبيرة خاضتها الرأسمالية من أجل تدمير الأفكار التي جاء بها ماركس وإنجلز، والتي كانت تمثل "الشبح" الذي يخيفها. فلم تكتفِ بانهيار الاشتراكية بل كان يجب أن تقوم بالخطوة التالية المتمثلة في تدمير الفكر الذي كان في أساسها.

هذا الأمر هو الذي أنتج ميلا لتوليف مصطلحات ومفهومات جديدة، و"إهالة التراب" على كل ما أتت به الماركسية. هذا هو جوهر "خطاب العولمة" الذي انتشر

منذ تسعينات القرن العشرين، ولعب الإعلام الجديد (النت والفضائيات، وكل التكنولوجيا التي تعممت فقط بعد انهيار الاشتراكية) دورا محوريا في ذلك، لكن أيضا لعبت الجامعات دورا كبيرا من أجل تدريس "العلم الحقيقي"، الذي هو الاقتصاد المالي كتجاوز للاقتصاد السياسي، أو حتى للاقتصاد "الحقيقي". بالتالي يمكن القول إنه كان يجري إنهاء الماركسية مع "نهاية الاقتصاد المنتج" وتحول الرأسمالية الى المال، الى النشاط المالي. بهذا انتهى التداول في مفاهيم مثل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، البنية التحتية والبنية الفوقية، وأخذت مفهومات أخرى تتعمم، لا علاقة تربطها بالإنتاج. وجرى "إهمال"، وحتى "تدمير" فكرة ماركس الجوهرية التي تقول "أن الفكرة الأساسية والمحورية هي أن الإنتاج الاقتصادي، والبنية المجتمعية التي تنجم عنه بالضرورة، يشكلان، في كل عهد تاريخي، الأساس للتاريخ السياسي والفكري لهذا العهد، وبالتالي فإن التاريخ كله (منذ انحلال المشاعية البدائية للأرض) هو تاريخ صراعات طبقية". [13] لتحل محلها فكرة أن الأساس هو "التاريخ السياسي والفكري"، هو دور الدول و"المفكرين"، والصراعات الدولية.

لهذا لا بد من العودة الى "ما هو جوهري"، وهذا هو الذي يفرض التأكيد على قوى الإنتاج. يقول إنجلز في رثاء ماركس: "مثلما اكتشف داروين قانون تطور الطبيعة العضوية، اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ البشري، الحقيقة البسيطة التي تخفيها هيمنة الأيديولوجية، وهي أن الإنسان يجب أولا أن يأكل ويشرب ويجد المأوى والملبس قبل أن يصبح في استطاعته الاهتمام بالسياسة والعلم والفن والدين.... الخ. وبالتالي فإن إنتاج الوسائل المادية الضرورية للعيش، ومن ثمة درجة التطور الاقتصادي المحققة من طرف شعب ما، أو حقبة ما، تشكل الأساس الذي تقوم عليه مؤسسات الدولة

[13] ماركس/ إنجلز "البيان الشيوعي" دار الجمل، بيروت، ط1، ص40.

والمفاهيم الشرعية والفن، وحتى الأفكار حول الدين التي يختص بها هذا الشعب أو ذاك، وعلى ضوئها يجب أن تفسر وليس العكس كما هو الحال". [14]

هذا الأمر يعني أنه ليس بإمكاننا أن نتحدث عن الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية دون البحث العميق بمعيشة البشر، حيث لا إمكانية لكل ذلك دون مقدرة على العيش، وبالتالي دون وجود إنتاج وقوى إنتاج. لهذا يجب البحث في قوى الإنتاج، ومن ثم بالاقتصاد البديل، أي الاقتصاد الذي يبدأ ببناء وسائل إنتاج تكون هي بنية قوى الإنتاج من خلال العمل البشري. ف "إنتاج وسائل صون الحياة الإنسانية ثم تبادل الأشياء المنتجة بعد الإنتاج هما... أساس كل نظام اجتماعي... وفي كل مجتمع ظهر في التاريخ تحدد توزيع المنتجات ومعه تقسيم المجتمع الى طبقات بناء على ما ينتج، وكيف ينتج، وكيف يتم تبادل الناتج". [15] إن الوجود كله قائم على "إنتاج الخيرات المادية"، وهو "الشرط الحاسم لتطور المجتمع". [16] ولهذا يصبح لقوى الإنتاج أهمية فائقة، وهي أساس "الوجود كله".

تتألف قوى الإنتاج "من أدوات الإنتاج والناس الذين يستخدمون هذه الأدوات بخبرتهم ومهارتهم. [17] ما نركز عليه هنا هو "أدوات الإنتاج" التي هي ضرورية من أجل الإنتاج، حيث لا يكفي وجود الناس (العمال) بل أن وجود أدوات الإنتاج هو الذي يحول قدرتهم الى قدرة إنتاجية. وغياب أدوات الإنتاج هو الذي يفضي الى البطالة المرتفعة، ونقص فائض القيمة، وبالتالي تراجع "ثروة المجتمع". ولهذا سنركز على "أدوات

---

[14] إنجلز، خطاب على قبر ماركس، المجلدات المختارة ج3، ص124.

[15] فريدريك إنجلز "الاشتراكية: الطوباوية والعلم" دار الفارابي، بيروت، ط2013/1. ، ص122.

[16] بودوسيتنيك وسبيركين "المادية التاريخية" منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط 11979، ص21

[17] موريس كونفورث "مدخل الى المادية الجدلية" دار الفارابي، بيروت، ط5، 2015، ص238

الإنتاج" ونحن نلمس وجود "القوى العاملة"، لكن التي تعاني من البطالة. وفي الغالب يجري تسمية "أدوات الإنتاج" بـ "وسائل الإنتاج"، وهي الأدوات التي يستخدمها الناس لتحقيق "عملية الإنتاج". إنها "آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية". [18]

إذن سوف نتحدث عن وسائل الإنتاج. وإذا قسمنا التاريخ من خلال دور البشر، الى مراحل، فيمكن أن نحدد أشكال العمل في ثلاث، الأول هو القنص والقطف، ويحتاج الى أشكال بدائية من "أدوات العمل". [19] والثاني الزراعة التي شهدت أشكال العمل في الطبيعة (الأرض). ومن ثم الثالث هو الصناعة التي باتت تنتج سلعا من أجل العيش، وحيث بات الإنسان قادرا على إنتاج وسيلة إنتاج "مستقلة" عن الطبيعة، وإن كانت الطبيعة هي التي تعطي موادها الأولية. [20] وهي الوسيلة التي تطورت وفق التراكم الذي تحقق في الحرف من طرف، وفي العلم من طرف آخر.

وإذا كانت وسائل الإنتاج هي الوسائل "التي تفضي الى تحقق المنتوج عبر العمل"[21]، وكانت الأشكال الأولية لأدوات الإنتاج هي العناصر المساعدة التي تتوسط بين العمل البشري ووسيلة الإنتاج، أي الأرض، فقد أدى نشوء الصناعة الى نقلة هائلة، طورت في الإنتاج ونوعته، وباتت تنتج سلعا لم يعرفها التاريخ السابق، وأدوات خدمت

---

[18] جورج بوليتزر، جي بيس، موريس كافين "أصول الفلسفة الماركسية" ج2، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، د. ت، ص14.

[19] سلامة كيلة "التاريخ كصيرورة، أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي، نقد النظرية الماركسية حول أنماط الإنتاج" دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 2011، ص163-164.

[20] سلامة كيلة "من هيجل الى ماركس، التصور المادي للتاريخ" دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 2010.

[21] سلامة كيلة "من هيجل الى ماركس، التصور المادي للتاريخ"، نفس المرجع، ص126.

تطور الإنتاج والرقي البشري. وهذا ما جعلها تمثل نقلة نوعية، حيث بات البشر ينتجون سلعا عبر وسيلة إنتاج اخترعوها هم ولم تكن نتاج الطبيعة. وأصبحت الطبيعة (الأرض) لا تنتج غذاء البشر بل كذلك مواد أولية تستهلكها الصناعة ذاتها. الصناعة التي كانت أساس نشوء البرجوازية، وبهذا جرى إخضاع الزراعة للصناعة، والريف للمدينة، والبلدان المتأخرة للبلدان المتقدمة. [22]

الصناعة كمحور عالمي

إذا كانت الصناعة قد نشأت في أوروبا وامتدت الى أمريكا واليابان، قبل أن تتوسع في أمم أخرى من خلال الاشتراكية، فقد باتت محور التشكل العالمي، فهي أساس النمط الرأسمالي، الذي جعله يمثل نقلة كبيرة في التطور التاريخي، وهي أساس قدرة الرأسمالية للسيطرة على العالم، وتحقيق الاستقطاب فيه. فقد أسست لإنتاج سلع جديدة، وسلع أكثر نتيجة فيض الإنتاج الذي تتسم به. وبالتالي أسست لنشوء فائض قيمة متصاعد، وتراكم رأسمالي متسارع، وصل الى مرحلة التراكم المالي، لأنها تؤسس كذلك لفيض الأرباح. ولقد أصبح استمرار الزراعة يعتمد على مكننتها، واعتمادها على الأدوات التي تنتجها الصناعة. وهو الأمر الذي فرض تشكل العالم على أساس استقطابي بين مركز وأطراف، حيث تمركزت الصناعة في المركز، وظلت الأطراف زراعية أو تعتمد على المواد الأولية قبل أن تصبح مهمشة نتيجة سيطرة الاقتصاد الزراعي في المركز وتدمير زراعة الأطراف من خلال تحويل الأرض الى مشروعات عقارية على ضوء تمركز النشاط المالي في هذا القطاع، إضافة الى قطاعات المضاربة والبورصة والبنوك، وتحويل الأطراف الى مستورد للسلع الزراعية كذلك. ومن ثم بات التراكم الرأسمالي يعتمد على رحيل الفائض من الأطراف الى المركز، بأشكال متعددة، وأصبح المركز هو الذي

[22] ماركس وإنجلز، بيان الحزب الشيوعي، ص47-48.

يستحوذ على الثروة العالمية، ويفرض تعميق الفقر في الأطراف. ويحتكر التقنية مانعا الأطراف من الحصول عليها، والسعي لتدمير كل محاولة في هذا الاتجاه، ومقاومة كل ميل لبناء الصناعة فيها.

من هذا المنظور لم يعد ممكنا ألا تتطور بلدان العالم صناعيا، أو أنها ستخضع لسيطرة "الأمم الصناعية". فقد بات الإنتاج الصناعي ضرورة في كل العالم، وبات يتفوق من حيث القيمة على الزراعة والمواد الأولية، وفي ذلك يؤسس لأن تُلحق الأمم المتخلفة بالأمم الصناعية كضرورة، أو تحاول السعي لأن تتحول الى أمم صناعية. هذه هي معركة الأطراف منذ زمن بعيد، وهي المعركة التي خاضتها الرأسمالية بكل وحشية لكي تمنع انتشار الصناعة عالميا، وأن تحصرها في حدود دولها، وهي الدول التي حظيت بالأسبقية في اكتشاف الصناعة، والبناء على أساسها، وبما تقتضيه من توسع وسيطرة. ومن ضمن ذلك التطور في الصناعات الحربية، وخلق مسافة كبيرة من حيث ميزان القوى العسكري يجعلها متفوقة في كل الأحوال.

لهذا تبلور الاختلال في العلاقة بين المراكز الرأسمالية والأطراف، حيث أن منع تطور الأطراف صناعيا فرض عليها أن تستورد سلعها الصناعية من المراكز، وأصبحت مجالا لنهب المواد الأولية، وتكييف الزراعة بما يخدم الصناعة في المراكز الرأسمالية، ومن ثم تصدير الرأسمال لكي ينهب هذه البلدان التي كانت متخلفة نتيجة أسبقية تطور أوروبا وباتت مخلفة بفعل فرض مصالح الرأسمالية ذاتها. ولم يعد أمامها من طريق لتجاوز تخليفها إلا التمرد على منطق الرأسمال.

3) الاقتصاد البديل

هذا ما يجب أن نركز عليه الآن، وللبحث في هذا الأمر مستويان، الأول يتعلق بالتطور، والثاني يتعلق بمن هو معني بتحقيق التطور، ومن أن مصالحه تفرض ذلك. في المستوى الأول لا بد من البحث في قوى الإنتاج، التي ستكون أساس النمط الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق "وفرة" هي أساس تحقيق "العدالة الاجتماعية". وفي المستوى الثاني لا بد من البحث في الطبقات التي تتطابق مصالحها مع المصلحة المجتمعية العامة، وبالتالي تهيئ لتحقيق التطور الجذري، في الوقت التي تحقق مطالبها هي ومجمل المطالب المجتمعية. بمعنى أنه يجب تأسيس النمط الاقتصادي الذي يوجد الفائض، والطبقة التي تكرس المساواة في توزيع الثروة (مع ملاحظة نسبية المساواة في البدء)، والتي هي أصلا ضرورة لبناء اقتصاد منتج.

البديل الاقتصادي

تلمست قبلا وضعية الاقتصاد القائم، فقد أدت التحولات الليبرالية منذ سبعينات القرن العشرين الى تدمير الصناعة التي نشأت قبلا، وما بقي هو محدود ويجري تدميره، لكنها أدت كذلك بعد تحرير الاقتصاد الى تدمير البنى الأساسية في الزراعة بعد أن باتت المراكز الرأسمالية معنية بتصدير زراعتها. وبهذا تدمرت قوى الإنتاج التي نشأت خلال عقود وقرون سابقة، لمصلحة اقتصاد ريعي أساسه العقارات والخدمات والتجارة والسياحة والبنوك وأسواق الأسهم. ويعتمد آليات النهب التي تطال الأرض وشركات الدولة والمرافق العامة، تقوم بها مافيا محلية هي الشكل الجديد للرأسمالية، بعد الكومبرادور، أُطلق عليها رأسمالية المحاسيب[23]، بالترابط مع الطغم المالية العالمية. وهو

[23] د. محمود عبد الفضيل "رأسمالية المحاسيب، دراسة في الاقتصاد الاجتماعي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص 75-92.

ما أدى الى غياب إنتاج الفائض، ونهب الثروة الوطنية، والتهميش، وتخلي الدولة عن كل ما كانت تقوم به.

بالتالي تشكل اقتصاد غير منتج، يستوعب جزءا محدودا من القوى العاملة، ولا يوفر إمكانية لأجور تناسب الأسعار. الأمر الذي عمم الفقر والبطالة، والعجز الكبير في الميزان التجاري، وخروج الأموال الى المراكز الرأسمالية.

لهذا فإن البديل الاقتصادي يجب أن يحقق الحل لكل ذلك، وهذا يفرض الانتقال من الاقتصاد الريعي الى الإنتاج، وهو الأمر الذي يفرض تحقيق التالي:

1) إيجاد وسائل الإنتاج التي تستوعب العمالة، بحيث تحل مشكلة البطالة، وتستوعب النمو السكاني من حيث دخول أعداد متزايدة الى سوق العمل سنويا.

2) حل مشكلة الاستيراد، وعجز الميزان التجاري، بحيث يتراجع الاستيراد نتيجة إنتاج السلع الصناعية والزراعية محليا.

3) توفير فائض قيمة يسمح بتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، والتوسع في تطوير الاقتصاد.

حيث يجب أن يتأسس اقتصاد منتج كبديل عن الاقتصاد الريعي، ويسمح بتوظيف الفائض الاقتصادي في توسيع الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يعني أولا، بناء وسائل إنتاج تحقق قيام اقتصاد حقيقي، وثانيا، يبقي الفائض الاقتصادي في حدود الوضع المحلي (القومي). من هذا المنظور جرت الإشارة المتكررة الى الصناعة، ومحوريتها في كل اقتصاد حديث ومنتج، بعد أن باتت الحاجة البشرية تعتمد بشكل كبير على المنتجات الصناعية، وباتت الزراعة تعتمد على المكننة كذلك. وبهذا لا بد من أن يكون هدف بناء الصناعة محوريا في كل مشروع بديل، وأساسيا في إعادة بناء

كلية التكوين المجتمعي. فالصناعة هي وسيلة الإنتاج الأساسية في الوقت الراهن، رغم كل ما يقال عن تراجع موقعها في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف التوظيف فيها. فكل ذلك ليس حقيقيا، من زاوية أنه التعبير عن أزمة الرأسمالية التي بات التوظيف المالي هو المسيطر في مجمل الاقتصاد الرأسمالي. والذي يشير الى "نهاية العمل" كما يستنتج بعض المفكرين[24]، أو يطرح التساؤل حول "مستقبل العمل"[25] تأسيسا على ذلك. رغم أن هذه الحالة تعبر عن أزمة الرأسمالية وليس عن تطور طبيعي فيها، بالضبط نتيجة التحول المالي الذي بات يحكمها. وهذا التحول هو الذي يزيد من نسب البطالة عالميا، ويوسع من تهميش مجتمعات بأكملها لكي يكون العالم هو "مجتمع القلة الغنية"، ويُدفع الباقي الى "الموت" من خلال أشكال متعددة من القتل والأمراض والحروب، ومن خلال الفقر والتهميش.

إن محور كل سياسة اقتصادية تريد تحقيق الرفاه لشعوب الأطراف يجب أن ينطلق من بناء اقتصاد منتج محوره الصناعة، لأنها وسيلة الإنتاج المركزية اليوم، حيث توفر فرص العمل والفائض الاقتصادي الذي يسمح بتوسعها من جهة، وبتحقيق رفاه للعمال وللمجتمع عموما، وكذلك يقلص بشكل كبير الاعتماد على الاستيراد. ولا شك في أن هذا الميل يتناقض مع منظور الرأسمالية الإمبريالية التي سعت "منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي.... لأن تُخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها"،[26] حيث وقفت ضد تصنيع الأطراف لكي تحقق الحد الأقصى من نهب الفائض الاقتصادي.

---

[24] جيرمي ريفكن "نهاية العمل" دار الفارابي، بيروت، ط2009/1.

[25] جاك أتالي (تحت إشراف) "مستقبل العمال" ترجمة حسن مصدق، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط2008/1، ط2010/3.

[26] د. رمزي زكي "الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية" دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط1987/1. ص27.

[27] بالتالي فإن بناء الصناعة يفترض حتما "القطع" مع النمط الرأسمالي العالمي، سواء نتيجة "المعركة" من أجل بناء الصناعة، أو نتيجة منع نهب الفائض الاقتصادي الذي يجب أن يصب في بناء الصناعة وتوسعة ذلك، وكذلك في إعادة بناء كلية الاقتصاد وتحقيق رفاه المجتمع.

هذا الأمر كان يدفع الى طرح أفكار عديدة حول طبيعة النمط الاقتصادي البديل، وحول الأساس الذي يجب أن يقوم عليه. فقد طرحت أفكار كثيرة حول "التنمية المستقلة"،[28] أو الاقتصاد المتمحور على الذات[29]، أو كما أشرت قبلا "الاعتماد على الذات"، وهذا ما يتناوله د. رمزي زكي الذي ينطلق من أن "استراتيجية الاعتماد على الذات" هي "نسق اقتصادي اجتماعي سياسي متكامل. [30] وهي "نفي للتبعية، وتحقيق للتنمية المستقلة، وتوفير درجة مرتفعة للعدالة الاجتماعية". [31] وانطلاقا من ذلك يطرح رؤيته التي تقوم على التالي:

"1 – السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد.

2 – توفير النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الاستراتيجية.

3 – التعبئة القصوى للفائض الاقتصادي ومركزته.

---

[27] د. رمزي زكي، المصدر ذاته، ص78.

[28] فؤاد مرسي "التخلف والتنمية– دراسة في التطور الاقتصادي"، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط1/ 1984 وأيضا، فؤاد مرسي "أزمة التنمية الاقتصادية العربية "بغداد، دار الثورة، 1979

[29] محمد دويدار "الحركة العامة للاقتصاد في نصف قرن –رؤية استراتيجية– بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة" اصدارات سطور جديدة، ط2010/1.

[30] د. رمزي زكي، المصدر السابق، ص113

[31] د. رمزي زكي، المصدر ذاته، ص114

4 -تحقيق الثورة الزراعية.

5 – التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

6 – المشاركة الشعبية.

7 – اختيار التكنولوجيا الملائمة". [32]

ويلمح د. رمزي الى الشكل الناجح في تحقيق التطور حين يشير الى التجارب الاشتراكية، حيث يعتبر أنها الأسبق في "الاعتماد على الذات"، وسابقة على كل "الفكر التنموي المعاصر"، "فقد اعتمد تطبيق هذه الاستراتيجية في هذه الدول على النظام السياسي المستند الى الفلسفة الاشتراكية، وعلى التعبئة الأيديولوجية، والحشد المنظم للموارد، وعلى التخطيط الشامل، وإشباع الحاجات الأساسية للجماهير"،[33] ورغم كل الملاحظات التي يمكن أن نوردها حول التجربة الاشتراكية، وهي كثيرة، فقد كانت الشكل الأفضل في تحقيق التطور، ونقل مجتمعات من التخلف إلى الحداثة.

الطبقات والتطور

ربما كان إيراد نص د. رمزي مؤشرا الى البديل الطبقي. فما يعترض تحقيق بناء صناعة وتطوير الاقتصاد هو الهيمنة الإمبريالية التي فرضت انقسام العالم الى مراكز وأطراف، وأن تكون الأطراف خاضعة لمتطلبات الرأسمالي في المراكز، الذي كان ولا زال يريد منافسا صناعيا لأنه يريد المواد الأولية والأسواق، ونهب الفائض الاقتصادي في تلك الأطراف الذي هو ضرورة له. لهذا فإن "القطع" مع النمط الرأسمالي، أو يمكن القول بشكل أقل حدة ضبط العلاقة الاقتصادية مع النمط الرأسمالي، هو ضرورة لكي

[32] د. رمزي زكي، المصدر ذاته، ص115

[33] المصدر ذاته ص17

يكون ممكنا بناء اقتصاد منتج وحقيقي. إن وضع المسألة بهذا الشكل يوضح عمق التناقض القائم بين مصالح الرأسمال الإمبريالي ومصالح الشعوب، وأن الأمر يتعلق بصراع عميق وحاد بين خيارين متناقضين بشدة، هما: الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على "السوق الحرة"، وحرية التجارة ورأس المال والاستثمار، وهي الصيغة التي يفرضها الرأسمال الإمبريالي لأنها جزء من وجوده، ومن استمراره عبر تعظيم التراكم الرأسمالي عن طريق نهب الفائض الاقتصادي في الأطراف. هذا أولا، وثانيا الميل للتحرر من سطوة الرأسمال الإمبريالي من أجل بناء اقتصاد "مستقل"، و"متمحور على الذات"، يبدأ ببناء الصناعة التي هي أساس بناء تكوين مجتمعي مستقل ومتطور، وهذا يفترض التناقض الجذري مع النمط الرأسمالي ذاته، وليس فقط لمس شكل العلاقة القائمة، أو تحسين التبعية.

هنا لا تكون "الحلول الوسط" ممكنة، بالضبط كما فعلت الفئات الوسطى في تجارب "نظم التحرر الوطني"، بل أن القطع مع الآليات الرأسمالية هو ضرورة. أي تجاوز حرية السوق بالتحديد، والتفكير بالمشروع المجتمعي وليس بمصالح طبقة تريد الترسمل. ولهذا ليس من الممكن أن يتحقق التطور إلا بتجاوز الرأسمالية، وبالتالي من خلال الطبقة التي تريد تجاوز الرأسمالية، لأنها النقيض الجذري لها. هذا الأمر هو الذي يفرض أن تقوم الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء أساسا، وبالتحالف مع كل المفقرين من الفئات الوسطى، بتحقيق التغيير الذي يفتح الأفق لبناء الاقتصاد الحقيقي. ليست الرأسمالية أو البرجوازية الصغيرة هي القادرة على تحقيق التطور في الأطراف، فالأولى تابعة والثانية تبحث عن مصالحها الخاصة، وهذا ما ظهر خلال عقود من محاولات التطور، حاولت أطراف برجوازية ذلك، ومن ثم قامت فئات وسطى به، لكن كان الفشل هو النتيجة الحتمية.

ربما أن ذلك يعيد التذكير بالتجارب الاشتراكية، ورغم كل ما أفضت إليه فلا شك أنه الخيار الوحيد. ولكن الآن، لا بد من إعادة فهم التجربة والإفادة من كل مشكلاتها.

خاتمة:

كنتيجة لكل ما سبق يمكن التأكيد على أن الاقتصاد البديل يفرض:

أولا: سيطرة المفقرين على السلطة وإنهاء سيطرة الرأسمالية القائمة.

ثانيا: إدخال الدولة كعنصر مركزي في التطور الاقتصادي.

ثالثا: أن تكون الصناعة هي المسألة الأساسية في البناء الاقتصادي.

فما يجب أن يتسم به الاقتصاد البديل هو التالي:

1) أن يكون منتجا، أي أن يقوم على بناء قوى إنتاج، والصناعة هنا هي المركز.

2) أن يحقق تراكما رأسماليا، وأن يحافظ على هذا التراكم في الإطار "القومي".

3) بالتالي لا يسمح بهروب التراكم، سواء عبر تصديره من قبل الرأسماليين، أو عن طريق نشاط شركات عالمية، أو عبر العجز في الميزان التجاري.

4) الدولة هي المستثمر، بالضبط لأن الرأسمال الخاص يهرب من الاستثمار في المشروعات الكبيرة، ومن الرأسمال الثابت، وبالتالي المشروعات المنتجة، خصوصا في الصناعة.

5) الدولة هي الضابط للعلاقة مع السوق العالمي، وهي التي تفاوض الشركات والدول، وتُحدد طبيعة العلاقة التي تخدم التطور المحلي (القومي).

6) يمكن أن ينشط الرأسمال الخاص ضمن هذه الشروط فقط.

الاقتصاد البديل يفرض بناء بديل اقتصادي يتجاوز الرأسمالية بالضرورة، هذه مسألة جوهرية تتعلق بإمكانية تحقيق التطور الذي يبدأ ببناء الصناعة، وتشكيل مجمل الاقتصاد والمجتمع على أساسها. وهو لن يتحقق في ظل الرأسمالية، التي تنفي كل ممكنات التطور في الأطراف، بل بتجاوزها. وبالقوى الطبقية التي تريد تجاوز الرأسمالية.

المراجع:

1) لينين "خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية" دار التقدم موسكو، د. ت.

2) سلامة كيلة "أزمة الاشتراكية، دراسة في تجربة القرن العشرون" خطوات للنشر والتوزيع، دمشق، ط2010/1.

3) سلامة كيلة "التطور المحتجز، مأزق التطور الرأسمالي، الماركسية ومسألة التطور في الوطن العربي" روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2015/2.

4) سامية إمام "من يملك مصر،" دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1

5) سلامة كيلة، الرأسمالية والعدالة الاجتماعية: النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية، في: مجموعة "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية" الناشران، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، ط1/ 2016.

6) ماركس "أصل رأس المال" دار التقدم موسكو.

7) لينين "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" دار التقدم، موسكو.

8) سمير أمين "التطور اللا متكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية" دار الطليعة، بيروت، ط2/ 1978.

9) سمير أمين التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف" دار ابن خلدون، بيروت، د. ت.

10) مارتن خور "العولمة: إعادة نظر، قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية" الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1/ 2003.

11) سلامة كيلة "الإمبريالية في مرحلتها المالية" منشورات المتوسط، ميلانو، ط2016/1.

12) ماركس وإنجلز "البيان الشيوعي" دار الجمل، بيروت، ط1/

13) ماركس وإنجلز، مختارات

14) فريدريك إنجلز "الاشتراكية: الطوباوية والعلم"، دار الفارابي، بيروت، ط2013/1.

15) بودوسيتنيك وسبيركين "المادية التاريخية" منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط11979.

16) موريس كونفورث "مدخل الى المادية الجدلية" دار الفارابي، بيروت، ط5/ 2015.

17) جورج بوليتزر، جي بيس، موريس كافين "أصول الفلسفة الماركسية" ج2، منشورات المكتبة العصرية/ صيدا، بيروت، د. ط، د. ت.

18) سلامة كيلة "التاريخ كصيرورة، أنماط الإنتاج في التاريخ العالمي، نقد النظرية الماركسية حول أنماط الإنتاج" دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 2011.

19) سلامة كيلة "من هيجل الى ماركس، التصور المادي للتاريخ" دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 2010.

20) د. محمود عبد الفضيل "رأسمالية المحاسيب، دراسة في الاقتصاد الاجتماعي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

21) جيرمي ريفكن "نهاية العمل" دار الفارابي، بيروت، ط1

22) جاك أتالي (تحت إشراف) "مستقبل العمال" ترجمة حسن مصدق، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط2008/1، ط2010/3.

23) د. رمزي زكي "الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية" دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ط1987/1.

24) إسماعيل صبري عبد الله "نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1/ 1977.

25) فؤاد مرسي "التخلف والتنمية- دراسة في التطور الاقتصادي"، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط1/ 1984

26) فؤاد مرسي "أزمة التنمية الاقتصادية العربية"، بغداد، دار الثورة، تاريخ النشر،1979.

27) محمد دويدار "الحركة العامة للاقتصاد في نصف قرن –رؤية استراتيجية- بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة" إصدارات سطور جديدة، ط2010/1.

دراسات حالة

تعاونية "صريفا" النسائية وهيئة التنسيق النقابية في لبنان: التنظيم كاسرا لتجاذبات الأحزاب الطائفية وسيطرة الجمعيات غير الحكومية

جنى نخال

المخطط

لم تهدم الحرب الأهلية اللبنانية التعاونيات والحركات النقابية فقط، بل تظافرت جهود السياسات النيوليبرالية لحكومة رفيق الحريري بعد الحرب، لتدمير ما تبقى من التحركات المطلبية للطبقة العاملة والمهمشات والمهمشين.

وفيما تتتالى اليوم محاولات ضرب العمال ومكتسباتهم وحقوقهم، تظهر في عدة أماكن وعند ظروف سياسية مختلفة، أشكال متنوعة من البدائل العملية لطرح اقتصاد بديل أكثر عدلا ولتوزيع الثروات بشكل يخفف من وطأة السوق وانفتاحها.

سنتناول في هذه الورقة البحثية تجربتين نراهما أساسيتان في تنظيم مجموعات تعاونية ونقابية: "التعاونية النسائية في قرية صريفا" في الجنوب (المحرر سنة 2000)، و"هيئة التنسيق النقابية" العابرة للمناطق.

سنتناول عبر هاتين التجربتين **أساليب مختلفة للإدارة الذاتية والتنظيم**، وسنحاول عبر مقابلات ونقاشات معمقة مع أعضاء من المجموعتين **فهم المشاكل السياسية والاقتصادية والتنظيمية** التي واجهت المؤسِسات والمؤسِسين، **وكيفية تخطيها**. كما

سنرسم المواصفات السياسية الطبقية المناطقية والطائفية للأعضاء المنتمين والمنتميات لهذه المجموعات وسبب انتمائهم وحاجتهم لها.

سنعرض أخيرا الفارق الاساس بين الشكلين من التنظيم/ التعاونية التي نشأت بفضل جمعية غير حكومية أجنبية، وأخرى مستقلة نشأت لوحدها ودون أي دعم. يتقاطعان في ان العاملات والعمال بحاجة ماسة لكل منهما، لكننا هنا نحاجج بأن تفاصيل التنظيم الداخلي، كما الوعي السياسي وخاصة الطبقي لكل من الأعضاء، يختلف، فتختلف ديناميكيات العمل داخل كل منهما.

سيتم تقييم هذه التجارب على أساس أربعة عوامل:

1. أهمية الموضوع الذي تقاربه كل مجموعة بالنسبة للسياق التاريخي السياسي.
2. المواصفات السياسية الطبقية المناطقية للأفراد التي توجهت إليهم هذه المجموعات ومحاولاتها (أو غيابها) لتضمين المجتمعات المهمشة.
3. الشكل التنظيمي الداخلي والقدرة التمثيلية والديمقراطية التشاركية أو غيابها.
4. ما أنتجته من تغيير سياسي من حيث كسر موازين القوى أو تغيير مفاهيم ومقاربات ما أو الحصول على انجازات سياسية وتراجع لسيطرة قوى الأمر الواقع.

أخيرا، لا بد من **ربط عمل هاتين المجموعتين، بالسياق السياسي لما يحدث في لبنان من حيث أنها توضح الصراع الداخلي كصراع سياسي طبقي بامتياز، لا طائفي، وبأن الأحزاب الطائفية المختلفة تتحالف مع بعضها البعض ببساطة، من أجل وأد أية محاولات ولو جنينية لكسر هيمنتها.**

يؤثر ضعف العمل التعاوني في لبنان سلبا على القطاع الزراعي عامة فهناك غياب لأي سياسات وبرامج وطنية ومحلية لتطوير العمل التعاوني. ينعكس ذلك على القطاع العام المعني بالعمل التعاوني والضمان من الكوارث الطبيعية وعلى مختلف المستويات: بنيوية وتنظيمية وتشريعية وتخطيطية وتوجيهية وتنفيذية ومتابعة ومراقبة. فهناك عدد كبير من التعاونيات الزراعية غير الفاعلة وانخفاض في نسبة انتساب المزارعين إلى التعاونيات.

أما إيجابيات هذا القطاع فتكمن في توافر عدد كبير من التعاونيات الزراعية واتحادات التعاونيات التي يمكن تفعيلها؛ الدعم المستمر من قبل الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وتوافر بعض المبادرات لجهات فاعلة لتأمين قروض لصغار المزارعين والتعاونيات كبرنامج كفالات الممول من الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تحظى بها التعاونيات". [34]

يقدم تقرير "استراتيجية وزارة الزراعة 2015 -2019"[35] 83 صفحة، تتضمنها نصف صفحة عن التعاونيات تحت عنوان "العمل التعاوني والضمان من الكوارث الطبيعية". والملفت في هذا المقطع الذي يعرض وضع التعاونيات والحلول الممكنة، هو الاعتراف بـ"غياب لأي سياسات وبرامج وطنية ومحلية لتطوير العمل التعاوني"، كأساس الأزمة في هذا القطاع، ثم الانتقال مباشرة إلى ضرورة استباحة القطاع من قبل الجهات المانحة وفتحه بالكامل، ودون أية حماية للعاملات والعمال في المناطق الريفية، على الأجندة الزراعية الإقليمية لبرامج المنظمات غير الحكومية، والاتحاد الأوروبي.

وهذا غيض من فيض قراءة الدولة اللبنانية لواقع التعاونيات ودورها.

---

[34] Ministry of Agriculture Strategy, Lebanon, https://goo.gl/xgjZrr

[35] Ibid.

لقد دمرت الحرب الأهلية اللبنانية فيما دمرت، التعاونيات والحركات النقابية كما تظافرت جهود السياسات النيوليبرالية لحكومة رفيق الحريري بعد الحرب، لتدمير ما تبقى من التحركات المطلبية للطبقة العاملة والمهمشات والمهمشين بأن حاصرت العاملات والعمال بظروف عمل قاهرة، وحراك نقابي تابع لأصحاب العمل أو للسلطة الحاكمة الداعمة لمصالح أصحاب العمل.

اليوم، تغيب الدولة عن القطاع الزراعي (أهم قطاع لتأمين العمل لسكان المناطق الريفية)، فيما تعمل أحزاب السلطة كافة عبر مؤسسات الدولة ومراكزها، إلى تفقير وتفكيك القطاع العام، سعيا نحو الخصخصة. وتحارب هذه الأحزاب نشوء النقابات والتعاونيات المستقلة التي تحاول أن تبني واقعا أقل ظلما للعاملات والعمال في ظل السوق الحرة واحتكار الأسواق في القرى والمناطق (الهامشية) وفي المركز.[36] وبينما تنسحب الدولة تماما من دورها الطبيعي، أسس هذا الفراغ لعمل منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات الأجنبية غير الحكومية منها كما الحكومية،[37]ضمن أجندة نيو ليبرالية وبانفصال عن حاجة المجتمع والأفراد.

بالرغم من تفاقم الوضع منذ النهاية المفترضة للحرب الأهلية، تظهر في عدة أماكن وعند ظروف سياسية مختلفة، أشكالا متنوعة من البدائل العملية لطرح اقتصاد بديل أكثر عدلا ولتوزيع الثروات بشكل يخفف من وطأة السوق وانفتاحها.

---

[36] اعتمادا على بحث ميداني في منطقة مرجعيون، مايو –نوفمبر 2016، كريم عيد الصباغ وجنى نخال، بحث غير منشور، مركز الأصفري للمواطنة.

[37]Women's Cooperatives in Lebanon empowered by the sweet taste of success, UNDP, https://goo.gl/lMMPAF

بينما تتوسع الدراسات حول التعاونيات في المناطق الريفية، بالذات تلك التي تديرها النساء، مشيدة بالدور الأساسي للتعاونية في "تحرير المرأة أو دعمها وتمكينها" (مصطلحات قليلا ما تعني شيئا للنساء أنفسهن) وهو عامة الخطاب المستخدم للتسويق للتعاونيات عبر المؤسسات غير الحكومية والعالمية (INGOs، UN agencies،etc.) أو عن التطبيق الديمقراطي عبر إدارة التعاونيات، و"خلق مساحات من الإنتاج التضامني والتنظيم السياسي والتجييش ضد الرأسمالية العالمية "[38]، يبدو الواقع التعاونيات مختلفا تماما.

تعرف منظمة العمل الدولية التعاونية كونها "مؤسسة مستقلة من أفراد متحدين إراديا للحصول على حاجتهم وتطلعاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية عبر مؤسسة مملوكة بشراكة وبإدارة ديمقراطية". [39]

كما يوضح تقرير منظمة العمل بأن "باستطاعة نشاطات التعاونية، الرسمية منها وغير الرسمية، أن تكون مؤثرة في تنظيم المجتمعات الريفية لتقاسم الأخطار، وتجميع الموارد، (...) خاصة للنساء اللواتي عادة ما يمتلكن منافذ محدودة للموارد ولإيصال صوتهن في هذه الظروف". [40]

---

[38] De Sousa Santos, B. (2006). Another production is possible: Beyond the capitalist canon (Vol. 2). Verso, https://goo.gl/ndUqWT

[39] A cooperative is "an autonomous association of persons united voluntarily to meet their common economic, social and cultural needs and aspirations through a jointly owned and democratically controlled enterprise" (ILO 2002). " In https://is.gd/Cwo2cQ

[40] (Ibid.)

ومن المفيد أيضا ان نقرأ "استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2015-2019"[41]، والتي تصف فيها الوزارة وضع التعاونيات "بالسيئ والمهترئ في ظل غياب الدولة"، وتنصح فيها بفتح المجال أكثر أمام "قروض المصارف وعروض شركات التأمين".

في مقالها عن التعاونيات في لبنان، تختصر كارول كرباج الوضع بقولها "في حقبة الليبرالية، استغنت الدولة عن دورها في إصلاح القطاع الزراعي عبر بلورة سياسات عامة تدعم القطاع التعاوني وتمكنه من دخول الأسواق وتصريف الإنتاج، مما فتح الباب أمام المعونة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات غير حكومية لضخ أموالها في تعاونيات القرى الريفية. كما سمحت للعديد من الريفيين بتأسيس تعاونيات بغرض الاستفادة من هذا التمويل، ليس إلا. "[42]

لا بد وأن نرى الأزمة في "توجيه" هذه المؤسسات للعمل النقابي/التعاوني. فهي **أولا** خلقت فيما خلقت، تبعية هي أشبه بالذيلية، بمعنى احتياج المجموعات

"Formal and informal cooperative activities can be important in organizing rural populations to share risks, pool resources, and provide credit, particularly for women who would otherwise have limited access, agency and voice in these settings .

[41] "The advantages of this sector lie in the large number of agricultural cooperatives and cooperative unions that can be activated and in the continuous support to cooperatives offered by donors and non-governmental organizations. In addition, there are some credit schemes such as the small farmers and cooperatives collateral guarantee fund developed by KAFALAT and the European Union. In addition, cooperatives benefit from tax exemptions. " (ibid.)

[42] كارول كرباج، التعاونيات الزراعية، محاولات ناجحة ولكن، الأخبار، 3 يوليو 2009، https://is.gd/j1MlT1

النقابية/التعاونية لها بشكل تام وعدم قدرتها على التحرر منها أو العمل دون دعم مادي ولوجستي منها[43]. كما أنها **ثانيا** تعمل بشكل ميكانيكي غير منطقي عبر إنتاج المشروعات لتصريف الاموال دون الاعتماد على دراسة اوضاع، فلا تخلق المجموعة النقابية/التعاونية بناء على حاجة بل بناء على تواجد التمويل المناسب. و**ثالثا** هي تعتمد بشكل أساسي على "تقديم التدريب التقني" والمواد والآلات، دون تأمين أي بنى تحتية سياسية قادرة على خلق تنظيم يؤمن الديمقراطية التشاركية، والعدالة في العمل، والوعي السياسي اللازم لفهم موازين القوى لموجودة ودور التعاونية في خرقها.

لكن المثال الأول الذي نطرحه (تعاونية صريفا) مخالفا لهذه المواصفات، ليس لأنه بحد ذاته خارج عن القاعدة، بل لأنه أحد الأمثلة الكثيرة لشكل التعاونيات في لبنان. ونحاجج بأن الحرب الأهلية لم تدمر فقط الحراك المطلبي، بل البنى التحتية التي تحضر له، أي مفهوم "التعاونيات" في القرى وعند المزارعين والعاملات والعمال. كما أدى تمويل المؤسسات غير الحكومية، لتأسيس التعاونيات من أجل تأسيسها فقط، دون النظر إلى الحاجة إليها. ويحل الجهل السياسي وغياب الوعي لضرورة التعاونية وماهيتها، كما وطرق تنظيمها المختلفة، يحل أخيرا ليقضي على أية محاولة حقيقية للتغيير ضمن الظروف الموجودة والشكل الليبرالي للتنظيم.

بيد أن المثال الثاني، على هيئة "هيئة التنسيق النقابية"، والتي عملت طوال ثلاث سنوات، على مستويات مختلفة من التنظيم والتجييش والضغط، وبوعي سياسي تام، لكن دون أي تمويل أو علاقة بمؤسسة غير حكومية، فأصبحت حركة نقابية تغييرية حقيقية، عابرة للطوائف والمناطق والطبقات والانتماءات السياسية الحزبية.

---

[43] كارول كرباج، المنظمات غير الحكومية تنتهك حقوق العمال، الأخبار، 10 يوليو 2012، https://is.gd/KpaeVZ

ونحاجج هنا بأن الشكل الذي اعتمدته هيئة التنسيق، من "ديمقراطية تشاركية"، من قمة الهرم وحتى قاعدته، ذلك وبالإضافة إلى محاولاتها لتطبيق أقسى أشكال الإنصاف والعدالة، وغياب الاقصاء وتمددها لضم أكبر عدد ممكن من المتضررين وانفتاحها على النضالات والمطالب الأخرى، جعلت منها خرقا حقيقيا للستاتيوكو اللبناني.

ندخل في تفاصيل تنظيم وعمل وتأثير هاتين التجربتين، في محاولة منا لتظهير الفرق بين أشكال التنظيم ونتيجتها على الهدف التغييري للمجموعة، كما قيمة الاستقلالية عن المؤسسات الحكومية وضرورة نشأة المجموعة استجابة لحاجة وليس تلبية لرغبة الممول.

تعاونية صريفا: "أتوليه صريفا Atelier Srifa"

عام 2011، أسست المنظمة الإيطالية غير الحكومية GVC (سنشير إليها في هذه الورقة بمصطلح "المنظمة") وجمعية التنمية للإنسان والبيئة، مشغلا للخياطة في قرية صريفا (قضاء صور، جنوب لبنان)، بعد تدريب 17 امرأة لمدة ستة أشهر. ويذكر موقع الجمعية بأن هدف المشروع كان "تحسين الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية في جنوب لبنان، مركزين على دور النساء في عائلاتهن ومجتمعهن. وقد تم اختيار 17 امرأة من قرى صريفا وفرون والغندورية، وقد استطعن الاستثمار في مستقبلهن".[44] أسست

[44] "improving socio-economic conditions in the South of Lebanon, particularly focusing on the role of the women within their families and community. A group of 17 women, coming from the villages of Srifa, Froun and Ghandurie, managed to re-invest in their future." https://is.gd/NG4IHW

الجمعية هذا المشغل، ضمن خطتها "التنموية" لقرية صريفا ومحيطها، وذلك عبر إقامة "مركز متعدد الوظائف" [45] في مركز البلدية. ويتضمن المشروع تجهيز "مكتبة عامة، مكتب توجيه وظيفي، غرفة أنشطة للأطفال، مشغل حياكة، وقاعة إنترنت. "[46]

وقد قدمت الجمعية تدريبا على حياكة أشكال متعددة من حقائب اليد القماشية، كما جهزت مشغلا فيه 8 ماكينات حياكة وموادا وقماشا (مازال قسم كبير منه موجودا في المشغل، تستعمله العاملات حتى بعد انتهاء التدريب). وكان إنتاج التعاونية يصرف (بقيادة المنظمة ومساعدتها) بأكثريته في المعارض الموسمية في الجنوب والمناطق اللبنانية، وفي معارض عيد الميلاد والفصح، وفي المناسبات التي تقيمها قوات الأمم المتحدة في الجنوب.

ويجري تسعير العمل على الساعة، فتعمل كل واحدة منهن عددا من الساعات يتفقن عليه خلال الشهر، وتحصل على 3.5 $ في الساعة. وقد جاوز الإنتاج السنوي للتعاونية الـ 1500$ أثناء عل 4 عاملات فقط، بينما تضاءل حتى أقل من 1000$ في آخر سنة عملن خلالها، لقلة المعارض وصعوبة التنقل بينها. توقفت التعاونية عن العمل منذ حوالي سنة، ولذلك لقلة التصريف.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على مقابلاتنا مع السيدة فاطمة (مسؤولة التصميم في التعاونية) والسيدة رُدَينة (مسؤولة الحياكة/التنفيذ)، بالإضافة إلى عدد من النساء اللواتي شاركن في التدريب ولم يكملن العمل، وأخريات أكملن العمل من خلال التعاونية. ومن المهم أن نذكر بأن فاطمة من الناشطات في الحزب الشيوعي اللبناني

---

[45] رشا مهدي، خاص صورسيتي: مشروع ترويج ودعم النمو الاقتصادي للخدمات الاجتماعية والاقتصادية، لقرى صريفا، 19 مارس 2008، https://is.gd/PYGKsa

[46] Ibid .

وردينة مناصرة لحركة أمل. وبينما الأولى هي زوجة شهيد للشيوعي (خلال الحرب مع "اسرائيل" في 2006)، للثانية زوج وابنين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الوضع السياسي وتأثير التعاونية على العاملات

تتميز صريفا بوجود قوي للأحزاب الثلاثة الأساسية في الجنوب اللبناني: حزب الله، الحزب الشيوعي وحركة أمل. وقد خلق هذا الوجود تنافسا حادا بين العائلات المتحزبة والأفراد، في كل المجالات. ويتندر أهل القرية حول هذه المنافسة، فيحكون كيف أن حزب الله بنى مركزه في القرية بجانب مركز الحزب الشيوعي، منافسا إياه بالحجم والشكل والأنشطة. وتتنافس الأحزاب الثلاثة على مستوى الانتخابات البلدية، والكشاف (نشاطات الأطفال والشباب)، والقطاعات النسائية، كما إحياء المناسبات المتعلقة بالمقاومة.

كنا قد توقعنا أن يطال هذا التنافس أيضا، محاولا للسيطرة على هذه التعاونية. (بيد أن التعاونية الزراعية للقرية –ومعظم أعضائها من الرجال–يسيطر عليها الحزب الشيوعي). لكننا اكتشفنا أنه لم تحدث أية محاولة تدخل من أي من الأحزاب للسيطرة على التعاونية منذ بدء التدريب حتى اليوم. بل على العكس، فقد عبرت النساء عن قلة اهتمام الأحزاب أو البلدية بهن وعم دعمهم لهن بل وتهميش التعاونية وإبقائها في الظل. وقد يعود ذلك، إلى المدخول القليل للتعاونية وإلى ضمها عددا قليلا من النساء، أي اعتماد عدد قليل من العائلات عليها.

"اشتغلنا كل شي لحالنا"، تنتقد النسوة البلدية قائلات بأنها لم تدعمهن بأية طريقة، بل ضيقت عليهن وهمشتهن. "ما أخذوا التعاونية جد، والمنظمة جهزت البلدية وعطتهم

"فان" (سيارة لنقل البضائع) بس ما بيخلونا نستعمله لننقل أغراضنا عالمعارض. كنا ندفعلن البنزين إذا سمحولنا نستعمل الفان".

كما أن التعاونية لم تفرض تحديا جديدا للنساء ولم تلقى معارضة من قبل أهل القرية بأي شكل من الأشكال. فنساء القرية عاملات أساسيات في زراعة الدخان والزيتون، كما أنهن نشيطات في إنتاج المونة وبيعها. ولم تشكل الحياكة سوى حرفة أخرى زيدت على الأعمال العديدة التي تقوم بها نساء القرية.

وخلال حديثنا مع فاطمة، وسؤالنا عن إمكانية وجود شكل من أشكال التغيير السياسي الذي يمكن أن تكون التعاونية قد خلقته، أو خرقٍ في موازين القوى قد تكون أثرت من خلاله على حياة النساء في القرية، قالت بأن القليلين من أبناء القرية يعرفون عن التعاونية مما لم يسمح للنساء العاملات في التعاونية بفرض تغيير ما. حتى أن "الحقائب التي نصنعها لا تلاقي استحسانا هنا. جربنا بيعها في محلات الثياب في الضيعة، لكن النساء هنا لا تعجبهن حقائب القماش. يقولون إنها غالية، وأنها تبدو كالأكياس التي يضعن فيها أوراق الدخان عند الحصاد"[47]. في المقابل، كان واضحا أن العاملات كن فخورات بعملهن الذي لم يعجب بنات قريتهن لكنه "أعجب الأجنبيات والمسيحيات"، في المعارض التي شاركن فيها. تقول العاملات بأن العمل من خلال التعاونية لم يغير كثيرا في وضعهن الاجتماعي. لكنهن سعدن بإنتاجهن، "كنا نشبرق حالنا لما نطلع زيادة" (كنا نشتري حاجيات لنا عندما نربح أكثر من العادة").

[47] "بيقولولنا لشو هو، مناخدنش عالقطيفة نحوش فيهن دخان".

في التنظيم

بدأ العمل في التعاونية دون أية انتخابات ومن دون الاتفاق على شكل تنظيمي محدد بين العاملات. انتقت الجمعية (GVC) ثلاث نساء، واحدة مسؤولة التصميم وأخرى للتنفيذ وثالثة للمالية، وبدأن العمل. عن سؤالنا عن "الانتخابات" أو "العمل بشكل جماعي وديمقراطي"، قالت لنا فاطمة بأن العمل بدأ بقرار من الجمعية، وأن اختيار النساء دون انتخابات كان مزعجا لدى امرأة واحدة اعترضت وتركت التعاونية ولم تعد، لكنهن لم يجدن أي مشكلة تذكر في العمل ضمن نظام لم يخترنه أو في هيكلية لم يصوتن عليها.

وقد حاولنا الاستفهام عن رؤية العاملات لعمل التعاونيات، واطلاعهن ربما على تعاونيات كانت موجودة تاريخيا في المنطقة. عند سؤالنا عن ارتباط التعاونية بتجارب نقابية أو تعاونية سابقة، نفت العاملات وجود أي ربط، مؤكدات أن التعاونية كانت مشروعا جاهزا نفذته المنظمة دون تشاور عن شكله ومضمونه أو ضرورته مع النساء.

على مستوى آخر، فقد ظهر لنا بأن التعاونية كانت فاعلة حقا بعمل أربعة أفراد فقط. وكان الإقصاء الذي تعاملت به العاملات مع بعضهن البعض واضحا، بحجة أن "التعاونية غير قادرة على الإنتاج لأكثر من أربعة عاملات: "ما فيه قدرة نجيب نسوان أكتر"، وذلك بسبب رؤيتهن للتعاونية كأداة إنتاجية فقط.

من خلال نقاشاتنا مع العاملات، لاحظنا بأنهن كن يحاولن إدارة التعاونية والعمل من خلالها كما يتم العمل في اية شركة منتجة عادية. فالمواد والماكينات مؤمنة، وهن لم يهتممن سوى بالتصميم والخياطة وإدارة المالية. كما أنهن لم يسعين لتوسيع التعاونية، لا في إطار عملها ولا تسوقها ولا انضمام النساء إليها.

كانت التعاونية فاعلة لثلاثة سنين متتالية، اقتصر عمل النساء فيها على صناعة الحقائب والذهاب إلى المعارض التي حددتها لهن المنظمة. ضاقت التعاونية على عاملاتها حتى أصبحن أربعة فقط، لأن الفكرة منها كانت إنتاجية بحتة، وبشكل لا يختلف عن أية مؤسسة منتجة لا تسعى إلى تحدي النظام القائم. وهي لم تتحداه فعلا، لا بالشكل الاقتصادي الذي طرحته ولا بتحديها لموازين القوى السياسية في المنطقة ولا بطرحها لشكل تنظيمي مخالف للنظام. بل نحاجج لنقول بأن التعاونية لم تكن لتخلق، أي أن النساء في القرية لم يشعرن بحاجة لها، لو أن المنظمة الأجنبية لم تسقط هذا المشروع على القرية إسقاطا.

البديل الذي نبحث عنه

يعرض بوآفنتورا دي سوسا سانتوس في كتابه "هناك إنتاج آخر ممكن"،[48] لما يمكن أن يكون أساسا متفق عليه لشكل وتنظيم وعمل التعاونيات واهدافها، حيث يعرض لتجربة "مُجمع تعاونية موندراغون Mondragón Cooperative Complex" في إسبانيا. والسياق المطروح هي التعاونيات التي تسعى لأن تخلق بديلاً وتتحدى موازين القوى المفروضة.

يبدأ بالقول بأن التعاونيات قادرة على "نَحت مساحات للإنتاج والدعم والتنظيم السياسي في إطار الرأسمالية العالمية. (...) وهي تظهر أن أشكال الملكية، والإنجازات الإدارية والاجتماعية للتعاونيات تحتوي على اشكال إنتاج وعلاقات اجتماعية تتخطى القيم والمؤسسات الرأسمالية".

[48] de Sousa Santos, B. (2006). Another production is possible: Beyond the capitalist canon (Vol. 2). Verso. https://is.gd/yVO17D

من المؤكد أن الوضع الاقتصادي يدفع بالأفراد للتعلق بقشة، حتى ولو عنى ذلك التضحية بهذه القشة التي كان يمكن أن تساهم في بناء معلم للثورة. ولا يمكننا/ من موقعنا كمنظرات ومنظرين، كأكاديميات، أو كناشطات، أن نلوم من ليس لديه امتيازاتنا، اختياره للمصلحة الشخصية بدلا من مصلحة المجموعة. ومن الواضح أن العاملات في تعاونية صريفا لم يعرفن أو يفكرن يوما بشكل مختلف لعمل التعاونية وهدفها. واللوم هنا يقع على الدولة، وخاصة وزارة الزراعة المسؤولة عن إنشاء التعاونيات[49]، وذلك لتخليها عن دورها في دعم إنشاء التعاونيات والترويج لطريقة عملها والإمكانيات المتاحة من خلالها.

وبفضل هذا الغياب، استطاعت المنظمات والجمعيات غير الحكومية، استغلال مساحة سهلة لصرف أموال الهبات، في أوضاع غير منتجة وغير مؤثرة لا اقتصاديا ولا سياسيا.

هيئة التنسيق النقابية

انطلقت هيئة التنسيق النقابية سنة 2011، وعلى رأسها الاستاذ حنا غريب، المعروف بنضاله النقابي الطويل ضد السلطة، متحدية الجو السياسي العام، كما قانون العمل الذي يمنع إنشاء موظفي وموظفات القطاع العام من إنشاء نقابات.

على مدى ثلاث سنوات ونيف، استطاعت الهيئة، بتنظيمها الذي شكل خرقا في ديكتاتورية التشكيلات المطلبية في لبنان وانفتاحها وضمها لأكبر عدد ممكن من المتضررين، أن تصبح تنظيما سياسيا نقابيا مطلبيا قويا، يثق به الناس، وتحركا شعبيا

[49] رشا أبو زكي، 95% من التعاونيّات الزراعية وهمية، غائبة عن هدفها التنموي... وموزّعة طائفيا وسياسيا، الأخبار، 28 يوليو 2011، https://is.gd/fd8tSv

استطاع أن يحرك البلد بعشرات الآلاف من المتظاهرات والمتظاهرين و بإضرابات كبيرة، وبتضامن بين العاملات والعمال من مختلف المناطق والوظائف، وبتحد شجاع لأصحاب العمل في المؤسسات الخاصة.

وقد اشتهرت الهيئة بمطلبها الأساسي "سلسلة الرتب والرواتب"، وهي "نظام للموظفين وللعمل في الدولة. إذ يعتمد القطاع العام في لبنان، في تقويمه للموظفين على نظام الرتب. وهو نظام هيكلي يُقسم على أساسه الموظفون إلى فئات، وضمن كل فئة هناك درجات. ويُحدد الراتب طبقا لمعادلة تأخذ في الاعتبار الراتب والدرجة، فيرقى الموظف على سلم الفئات طبقا لجدارته ولعلمه. أما كسبه للدرجات، فيكون بحكم الأقدمية، أي عدد سنوات الخدمة. "[50]

وقد ضمت الهيئة خمسة مكونات معنية بالسلسلة: أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، والتعليم الأساسي الرسمي والتعليم المهني الرسمي ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة ورابطة موظفي الإدارة العامة. ومن المهم أن نرى شمولية هذا المطلب إذ أنه يمس ما يقارب ثلث القوى العاملة في لبنان. [51]

غير أن الهيئة رفضت تأمين أموال السلسلة عبر تحميل الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى عبء فرض ضرائب جديدة (وهو ما طرحته الحكومة)، وطرحت بالمقابل خطتها لاستحداث مصادر تمويل السلسلة، مقترحة "إعادة النظر في النظام الضريبي

---

[50] مها زراقط، ألف باء سلسلة الرتب والرواتب، الأخبار، 24 مايو 2014، https://is.gd/AGH1iE

[51] (ibid.)

يستفيد من السلسلة الموظفون والمتعاقدون والأجراء في الإدارات العامة، وفي الجامعة اللبنانية، والبلديات والمؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل وأفراد الهيئة التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي والأسلاك العسكرية، والمعلمون في المدارس الخاصة، والمتقاعدون. أي ما يقارب ثلث القوى العاملة في لبنان

عبر فرض ضريبة على أرباح العقارات وعلى الأراضي غير المستعملة، وزيادة معدلات الضريبة على ربح الفوائد لتتساوى مع الضريبة على أرباح الشركات وتكليف المصارف تأدية هذه الضريبة (المعفاة منها)، وزيادة معدلات الضريبة على دخل الأرباح. كذلك طالبت بفرض الغرامات على احتلال الأملاك العامة، البحرية والنهرية تحديدا، من دون إعطاء أي حق مكتسب على هذه الأملاك ومكافحة التهريب التجاري عبر المرفأ والمطار ووضع ضريبة خاصة مرتفعة على الامتيازات والعقود والاحتكارات (سوكلين، السوق الحرة، جعيتا، الوكالات الحصرية). "[52]

وقد عارض إقرار السلسلة مكونان متناغمان في الأهداف والمصالح: الهيئات الاقتصادية، والحكومة، لتعارض اقتراح هيئة التنسيق استحداث مصار التمويل للسلسلة مع مصالحهما. وبما أن لهذا المطلب (يبلغ تمويل السلسلة ما بين 2.290 مليار و3.150 مليار ليرة لبنانية) نتائج اقتصادية كبيرة، حاولت الحكومة بث الفتنة بين الهيئة والمواطنين، لعزل الهيئة عن ناسها. واتهمت اقتراح الهيئة بتفقير الطبقة العاملة والتأثير على رفع الأسعار، مما أدى في أحيان عديدة إلى نفور الناس من الهيئة.

في التنظيم

أسست هيئة التنسيق النقابية لشكل تنظيمي نقابي يحتذى به، قوامه الديمقراطية التشاركية والتشبيك بين مختلف القطاعات والدعم المتبادل.

تعرف الهيئة نفسها بأنها "الهيئة التي تضم روابط ونقابات المعلمين الرسمي والخاص ورابطة موظفي الادارة العامة في لبنان". [53]

---

[52] (ibid.)

[53] موقع "هيئة التنسيق النقابية"، https://is.gd/4G362N

وتبدأ العقدة المخفية في قوة تنظيمها من خلال تحديها للقوانين أولا. فبما أن العمل النقابي ممنوع على موظفي الدولة، استطاعت الهيئة الالتفاف على القانون، وتأسيس "هيئة تنسيق" لمعلمي الثانوي، ودعت من يريد من موظفي الدوائر الحكومية والمدارس الخاصة للانضمام، وهو ما قد حصل.

عملت الهيئة خلال سنين نشاطها كاملة على تنظيم هيئات مناطقية، تكون هي المسؤولة عن نقاش الخطوات المتخذة وإصدار القرار. وكانت كل تحركات الهيئة تأتي نتيجة لجمعيات عمومية في المناطق، ترسل قرارها للهيئة المركزية. كما كان دور النساء أساسيا في التنظيم والحشد والقيادة وأخذ القرار والمشاركة في الاضرابات والمظاهرات.

وبالرغم من "انتهاء" عمل الهيئة بالشكل الذي وصفناه، بسبب تدخل الأحزاب المهيمنة في الانتخابات، نعتبر أن "نجاح" هيئة التنسيق النقابية ظهر على مستويات عدة:

1- في القدرة على التحايل على القانون لتنظيم الموظفين والموظفات، بدلا من النظر إلى القانون كموجه للتحركات المطلبية

2- في القدرة على التوسع والخروج من مركزية بيروت، في التنظيم والتواصل والمطالب التي تطال الفئات المتضررة خارج العاصمة

3- في القدرة على طرح خطاب استطاع أن يضم المتحزبين والمستقلين واليساريين وغير اليساريين، والطبقات المختلفة ومختلف الانتماءات العصبية

4- في كسب ثقة الناس، خاصة عند المفاوضات، ويعود ذلك إلى أيديولوجية رئيس الهيئة، الاستاذ حنا غريب، والثقة التي بناها مع الموظفين والعمال طوال سنين نشاطه النقابي.

5- في التأسيس لعمل نقابي مخالف عن كل ما تعود اللبنانيات واللبنانيون عليه بعد الحرب الاهلية اللبنانية، من مجموعات متحالفة مع السلطة ونقابيين مأجورين لأصحاب العمل

6- في التأسيس لديموقراطية تبدأ من القاعدة، إذ لجأت الهيئة لأخذ كل قراراتها عبر جمعيات عمومية في كل المناطق، تناقش المشاكل وتطرح الحلول وتصوت للتحركات، فتقرها قيادة الهيئة

7- في "تسييس" العمل النقابي المطلبي، بحيث أن أي مكسب لهيئة كان ينظر إليه كخرق في ميزان القوى الموجود

8- في توجيه الاتهام نحو النظام الرأسمالي، عبر قراءة المشكلة كأزمة بنيوية بدلا من رؤيتها مرحلية

9- في عدم الاعتماد على "الدولة" لطرح حل ناجع للسلسلة ورمي الحمل على الطبقة العاملة أو المتوسطة، بل طرح حل عادل للجميع

10- في نشاط النساء في الهيئة ولعبهن أدوار أساسية

لكن نجاح الهيئة لا يُقاس فقط بالتنوع الكبير الذي كنا نشهده في مظاهراتها، واحترام الناس لأعضائها ودعمهم لمطالبها، بل يُقاس أيضا بضراوة الحرب التي شنتها عليها الحكومة ومن خلفها الأحزاب الطائفية في لبنان. فبعد أن أطلقت الحكومة شائعة أن تمويل السلسلة الذي تطرحه الهيئة سيرفع الاسعار ويزيد الضغط الاقتصادي على الفئات الفقيرة (وهذا كان أصلا طرح الحكومة لتمويل السلسلة، وقد رفضته الهيئة)، ألقت الأحزاب الطائفية بكل ثقلها في انتخابات هيئة التنسيق، في كانون الثاني 2015، لتتأكد من تغيير الاتجاه السياسي التنظيمي للهيئة، واقصاء الاستاذ حنا غريب ومن معه من رئاستها، وهو ما حصل فعلا. "إن نجاح تحالف قوى السلطة لا يتبدى

فقط بإقصاء حنا غريب عن رئاسة رابطة الأساتذة الثانويين، وهو أمر كان متوقعا، بل في سيادة رؤيته لتركيبة الحركة النقابية ودورها وسقف مطالبها. "[54]

ومنذ تلك اللحظة، تبدلت "الهيئة" واستكانت وخفت صوت في المطالبة بحقوق العاملات والعمال: "إن هيئة التنسيق النقابية بتركيبتها التوافقية والمبنية على المحاصصة بين القوى السياسية، وتحديدا قوى السلطة، ليست قادرة أو ليس من الممكن أن تلعب دور حركة نقابية مستقلة وممثلة من خارج إطار توزيع الأدوار المرسوم بين أطراف تحالف السلطة. "[55]

لا يمكننا خلال حديثنا عن "هيئة التنسيق النقابية"، وبالرغم من كل المشاكل الداخلية[56] أو الهجوم القاسي لتحالف قوى السلطة، إلا أن نشير إلى دورها في العمل النقابي في لبنان، كما في تمهيدها لما عرف بعدها باسم "الحراك المطلبي" سنة 2015، والذي بدأ من أزمة النفايات وانتهى بمطالب أوسع ومشاركة عابرة للطبقات والمناطق.

استنتاجات

يبدأ تقرير منظمة العمل الدولية عن العراق، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة[57] بتحديده ل ‘‘اعتماد التعاونيات على التمويل الأجنبي" كإحدى العقبات في طريق تطور هذا القطاع.

---

[54] هاني مسعود، هيئة التنسيق النقابية: سقوط الأوهام، الأخبار، أول مايو 2015، https://is.gd/raHBIJ

[55] المصدر السابق

[56] فاتن الحاج، تمايز الحزبيين في هيئة التنسيق النقابية، الأخبار، 25 أغسطس 2014، https://is.gd/dRErpC

[57] Simel Esim and Mansour Omeira , Rural women producers and cooperatives in conflicts settings in the Arab States, International Labour

بينما يعاني الاقتصاد اللبناني من ركود وبطالة، تبدو التعاونيات والنقابات استراتيجية أساسية لخلق خروقات في سور الاستغلال الرأسمالي. ويحدد دو سوسا سانتوس تأثير التعاونيات: "عبر اقتراحها لأشكال ممكنة غير تلك الموجودة، فإن هذه الأشكال من الأفكار والممارسات تساءل الفصل المفروض بين الحقيقة واليوتوبيا، وتبلور بدائل يوتوبية بشكل يتحدى الستاتوكو، وحقيقية بشكل يجعلها تتحاشى اعتبارها لا تدوم"[58].

لكننا نسأل "أية تعاونيات وأية نقابات" نحتاج اليوم؟ هل تلك التي "تحيد نفسها عن السياسة"؟ أو التي تحاول خرق تفرد الأحزاب الطائفية والزعامات بخلق تفرد آخر؟ أو تلك التي لا تتحدى موازين القوى الموجودة؟ أو تلك التي لا تسعى للاستقلالية والتوسع في مطالبها؟

إن أهمية ما صنعته هيئة التنسيق النقابية هو في فتح المجال أمام حراك سياسي جديد في لبنان (بعد الحرب الأهلية) خارج الاصطفافات الطائفية والمناطقية. وقد فعلت ذلك، سياسيا (بالمفهوم والممارسة) عبر استبدال الخطاب الطائفي بالخطاب الطبقي، وهو ما يعتبر، بالمنطق العاملي (مهدي عامل)، أساسا لتظهير الصراع الطبقي في لبنان.[59]

Organization, Regional Office for the Arab States, Lebanon, https://is.gd/Cwo2cQ

[58] de Sousa Santos, B. (2006). Another production is possible: Beyond the capitalist canon (Vol. 2). Verso. https://is.gd/yVO17D

[59] "ماذا لو كانت الطائفة، إذن، كما بينا، من هذا الموقع النقيض، ليس شيئا، بل علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي، في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية اللبنانية؟ فالطوائف، في وجودها

كما كان من الممكن أن تلعب التعاونية النسائية في صريفا، دورا في مجال تنظيم العاملات، لخرق سيطرة الأحزاب الطائفية واقتصاد السوق التنافسي. فبوجودها في إحدى المناطق الأساسية في القطاع الزراعي في لبنان، كان بإمكان التعاونية أن تساهم في خلق مثال تنظيمي وإنتاجي يحتذى به للعاملات والعمال في المنطقة، وتقديم شكل تعاوني مخالف لما تقدمه الأحزاب أو المؤسسات غير الحكومية.

نحاجج في هذه الورقة بأن الوعي السياسي أساسي أولا لإطلاق تعاونيات ونقابات مؤثرة فعلا، وبأن التنظيم ثانيا هو الطريقة لكسر التركيبات السياسية التي تعيد إنتاج القمع والتفرد والاقصاء، وبأن الاستقلالية السياسية والاقتصادية ثالثا ضرورية لضمان فعالية التنظيم، وبأن الانفتاح على أكثر تضررا وبناء تحالفات مع مجموعات أخرى مفيد في خلق قوة ضاغطة، وبأن الديموقراطية التشاركية أخيرا هي شكل العلاقة التي يجب أن تربط الاعضاء ببعضهم البعض.

السياسي، قائمة بالدولة البرجوازية نفسها، وليست قائمة بذاتها. ولا وجود سياسيا لها الا بهذه الدولة التي هي، في طابعها الطبقي نفسه، دولة طائفية". عامل، م. (1986)، في الدولة الطائفية، الطبعة الثالثة، دار الفارابي، بيروت.

نحو اقتصاد جماعي بديل لسياسات الاستغلال والإفقار والبطالة

الإدارة الذاتية العمالية لـ"نوباسيد" بالبحيرة و"المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات" بالفيوم كتجربتين من مصر

أيمن عبد المعطي

أغسطس –أكتوبر 2016

مقدمة

تعد إمكانية تدوير الاقتصاد بشكل مجتمعي يعمل بالأساس لتحقيق مصالح جموع المنتجين بعيدا عن مفاهيم شهوة الأرباح، ليست بالجديدة، فقد عاشت المجتمعات البشرية حقب زمنية بطرق إنتاج وتوزيع مشاعية الطابع وذلك قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي بكثير، بل قبل أن تظهر الملكية الخاصة نفسها وكل ما صاحبها من أنماط اقتصادية تسعى لتراكم الثروات في أيدي حفنة قليلة في المجتمع على حساب جهد وحقوق أغلبية كاسحة تعمل وتكد من أجل إنتاج تلك الثروات. هذا بالإضافة إلى أنه بداخل الاقتصادات العائلية المدينية والريفية منها، والتي ما زالت موجودة لأسباب لا مجال هنا لشرحها، توجد طرق إدارة جماعية لتلك العمليات الإنتاجية –بأشكال مختلفة– حتى لو كان الهدف منها خلق نوع من التوسع بالمشروعات واعتبارها معاملا في معادلة السوق حتى لو على المستوى المحلي الضيق. وبالتالي فالعمل المبني على التعاون بين مجموعات بشرية تربطها صلات قرابة أو مصالح مباشرة أو غير مباشرة، مسألة ليست بجديدة على الوعي والممارسة الجمعيين للبشر، بما يتضمن ذلك طرق جماعية أيضا

للإدارة وتوزيع المنتوجات والعائد منها، بهدف تلبية حاجات المنتجين المنضوين تحت الشكل التعاوني والفئات الفقيرة المحيطة به معيشيا ومحليا.

هذا وقد شهدت مصر على مدار ما يزيد عن مائة عام تجارب في العمل التعاوني طالت كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، بهدف خلق اقتصاد موازي، يستند إلى معايير في الإدارة والملكية والإنتاج والتوزيع والاستفادة من العائد مختلفة عما هو سائد، وقد نجحت تلك التعاونيات في خلق توازن معقول سمح بنسب متفاوتة –على مدار فترات شهدت تقلبات اقتصادية عديدة– في حماية قطاعات من الجماهير الفقيرة وتلبية جوانب من احتياجاتها بشكل مباشر. هذا بالإضافة إلى انتقال الأمر مع بداية الألفية الجديدة إلى التدخل العمالي المباشر لإعادة تسيير شركات هرب أصحابها بعد أن أثقلوها بالمديونية عبر عمليات فساد وتخريب متعمدة في أغلب الأحوال، وقد حقق العمال نجاحات وصلت إلى تسديد المديونيات وصرف مستحقاتهم المتأخرة وتحقيق وافر لإعادة تدوير العملية الإنتاجية مرات ومرات.

تتعرض هذه الورقة لتجربة الإدارة الذاتية العمالية لشركة النوبارية لإنتاج البذور "نوباسيد" بأبي المطامير بمحافظة البحيرة إحدى محافظات الوجه البحري (150 كلم شمالي شرق القاهرة) في الفترة ما بين (أكتوبر 2011 –نوفمبر 2013)، أيضا تجربة لإنشاء تعاونية تضم مجموعات عمل نسائية لإنتاج الخزف والملابس، ساهمت في تدشينها "المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات" بمحافظة الفيوم (90 كلم جنوبي غرب القاهرة) بدءا من عام 2014 وحتى الآن، وذلك كنموذجين لاقتصاد المواطن الهادف لتلبية مصالح يتم إهمالها أو تهميشها من قبل السياسات الاقتصادية السائدة. وقد اخترنا هذين النموذجين على أساسين: **أولهما**، حداثتهما، فقد وقعت أحداثهما بعد ثورة 25 يناير 2011، وبالتالي يمكن اعتبارهما نموذجين يسهل القياس عليهما بحثيا. **ثانيا**،

أنهما من خارج القاهرة للتوكيد على أن تلك الإمكانية غير مرتبطة فقط بالنشاط والحراك الذي تتقدمه العاصمة بوصفها مركز الأحداث، وعدم الاكتفاء بفهم الظرف العام وحده دون التعرض للتفاصيل الخاصة بالتجارب من واقعها الحي والمباشر بحثا عن مواطن الضعف لتقويتها، ورصد الأخطاء لعدم الوقوع فيها مستقبلا، ومواطن القوة لتمتينها والبناء عليها لمواصلة النجاح.

مصر.. الإفقار والمقاومة

لا يمكن فهم وصول العمال والفلاحين وغيرهم من الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع لمنطقة خوض تجارب تسعى لتسيير مصالحهم الجماعية في ظل عدم قدرة الأشكال والحلول الرأسمالية التقليدية التي تتبناها الدول على تلبية ضرورات الحياة كالاستمرار في العمل أو توفر الحد الأدنى للقدرة على الإنفاق أو إدارة الحياة اليومية بقدر معقول، إلا في سياق فهم عدد من العناصر أهمهما في تقديري **1**) طبيعة الظروف الاقتصادية والأزمات التي تسببها علاقات نمط الإنتاج الرأسمالي في مجتمعاتهم. **2**) تطور الحركة الاحتجاجية ومن ثم قدرة الجماهير على إحداث تغييرات مهمة في بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية عبر تطور وعيها وقدرتها على تنظيم نفسها.

بالنسبة **للعنصر الأول**، عانى المجتمع المصري كغيره من المجتمعات حديثا من عمليات إفقار واسعة على مدار عشرات السنين، فعلى سبيل المثال ما زالت تذهب نسبة 80% من المبالغ المخصصة للأجور إلى 30% من العاملين فقط، بينما تذهب الـ20% المتبقية إلى 70% من العاملين. [60] وتعاني مصر من معدل بطالة مرتفع كان قبل ثورة 25 يناير بحدود 10% بينما كان معدل الفقر 22%، وارتفعا على الترتيب

[60] حسين عبد الرازق، مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر، الأهالي، 12 فبراير 2013، http://is. gd/3bB6B1

الآن إلى 13% و26%. [61] بينما تشير جهة حكومية أن نسبة الفقر العامة في مصر تقدر بـ27.8،[62] وأن الحد الأدنى للإنفاق الشهري لأعلى شريحة هو 4.160 جنيها أي 50 ألف جنيها سنويا، والتي لا تزيد في مجملها عن 15.7% فقط من السكان، بينما شريحة أفقر 10% من المصريين ينفق الفرد فيها سنويا 3.332 جنيها، أي 277 جنيها شهريا على حياته كلها. [63] كذلك تدني كفاءة سوق العمل التي احتلت فيها مصر المرتبة 137 من بين 140 دولة شملها مؤشر التنافسية في عام 2015. [64]

وعن تفاقم أزمة الديون وغرق البلاد في الاستدانة، أشار تقرير حديث للبنك المركزي إلى أن حجم الدين العام المحلي قد بلغ في نهاية مارس 2016 نحو 2 تريليون ونصف التريليون، أي 2500 مليار جنيه مصري (مقارنة بنحو 2 تريليون جنيه في مارس 2015) بينما بلغ حجم الدين الخارجي نحو 53.4 مليار دولار (مقارنة بنحو 40 مليار دولار في مارس 2015) وبذلك يمثل الدين الإجمالي 92% من الناتج المحلي الإجمالي. [65] هذا غير القروض التي تسعى للحصول عليها الحكومة وعلى رأسها القرض الروسي التاريخي لتمويل مفاعل الضبعة بمبلغ 25 مليار دولار، وقرض صندوق النقد الدولي الذي من شروطه تنفيذ الحكومة 5 إجراءات أساسية خلال 3 شهور على الأكثر وهي: زيادة أسعار البنزين والسولار والكهرباء ومياه الشرب وأسعار المواصلات

---

[61] عبد الحفيظ الصاوي، الخصخصة في مصر بلا هدف تنموي، الجزيرة نت، http://goo.gl/HIHq2H

[62] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بمناسبة إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015، إحصاء مصر، 26 يوليو 2016، http://goo.gl/RVuEHl

[63] محمد أبو الغيط، يا مجتمع الـ15% نقدم لكم: مصر، المصري اليوم، 28 سبتمبر 2016، https://is. gd/CpfevS

[64] عبد الحفيظ الصاوي، الخصخصة في مصر، مرجع سابق

[65] حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، بيان رسمي: لا للقروض التي تهدد معيشة المواطنين واستقلال الوطن، 14 يونية 2016، http://goo.gl/WvXhtd

العامة وفى مقدمتها مترو الأنفاق. [66] القرض الذي ارتفع فجأة من 4.7 في 2012 إلى 7.11 في منتصف يوليو 2016 حتى وصل لـ12 مليار دولار في نهايته، بواقع 4 مليارات دولار سنويا ضمن حزمة تمويلات بقيمة 21 مليار دولار لمواجهة أزمات متتالية باتت تعاني منها البلاد بلا حلول تنحاز لمعدمي ومتوسطي الدخل. [67]

تمر مصر بمشكلات في اقتصادها الرسمي واقتصاد الجمهور نرى مؤشراتها في تخطي عجز الموازنة مؤشر الـ11%، وتجاوز عجز الميزان التجاري الـ8%، ومعدل التضخم الـ14%. وأصبحت فوائد الدين العام أهم بنود الموازنة بنسبة 7.6%، بالمقارنة بـ7.4% للأجور و5.1% للدعم. وتتم تغطية العجز بالاقتراض وطبع البنكنوت (كمية النقود زادت بمعدل 16% في العام الأخير). [68] حدث ذلك بالتزامن مع سياسات تعويم الجنيه، حيث كان الدولار في 2010 يعادل 5.62 جنيها ووصل إلى 8.82 جنيها في أول مايو 2016 أي بزيادة قدرها 36%[69]، غير وصوله لـ11.5 جنيها ويزيد بالسوق السوداء، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع بنسبة 27% في الفترة

---

[66] دينا عزت، مصادر تكشف لـ«الشروق»: مصر تسعى لقرض بقيمة 7.11 مليار دولار من صندوق النقد، الشروق، 15 يوليو 2016، https://goo.gl/wh7dkZ

[67] مصر على أعتاب قرض صندوق النقد الدولي، أصوات مصرية، 27 يوليو 2016، http://goo.gl/IxBehf

[68] الدكتور جودة عبد الخالق يطرح برنامجا وطنيا بديلا لقرض صندوق النقد الدولي.. إعلان اقتصاد حرب وتطبيق برنامج جاد للتقشف..مراجعة قائمة المشروعات الكبرى وتشغيل المصانع المعطلة، الأهالي، 9 أغسطس 2016، http://goo.gl/rX36yO

[69] وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016-2017، http://goo.gl/db20it

ما بين مايو 2014-2016. [70] وما يزيد الطين بلة أن وضع مثل هذا يزيد فيه الإنفاق العسكري بشدة بالنسبة إلى دولة يفتقر مواطنوها إلى أبسط الحقوق والضمانات المعيشية، فقد وصل حجم الواردات العسكرية في العام 2015 إلى 2.268 مليار دولار أمريكي، لتحتل مصر بذلك المركز الرابع بين الدول المستوردة للمواد العسكرية على مستوى العالم، بحسب تقرير نشرته شركة (HIS) أما معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي الذي يقيس الإنفاق على أساس تكاليف الإنتاج وليس سعر الشراء، فقدر تكاليف الأسلحة الموردة إلى مصر في العام 2015 بـ1.475 مليار دولار، مقارنة بـ686 مليون دولار في العام 2010 و368 مليون دولار في العام 2014. وتعد ميزانية الجيش في مصر مسألة سرية، وتختلف تقديرات المراقبين لها، حيث قدرتها منظمة الشفافية الدولية بـ4.4 مليار دولار سنويا، في حين قدرتها شركة الأبحاث المتخصصة (BMI) بـ5.1 مليار دولار في العام 2015، متوقعة أن تزيد إلى 5.4 مليار دولار في العام الحالي، في المقابل تصل الميزانية الحالية المخصصة للصحة في مصر 49. 2 مليار جنيه، أي ما يعادل 5.6 مليار دولار أمريكي تقريبا وفقا لسعر الصرف الرسمي. [71]

أما عن **العنصر الثاني**، فقد بلغت الحركة الاحتجاجية الاجتماعية مدى واسعا قبيل ثورة 25 يناير منذ صعودها في عام 2007 لتصل إلى إجمالي 614 احتجاجا،

---

70 الطريق | بالفيديو.. ارتفاع الأسعار بنسبة 27%.. بعد عامين من حكم #السيسي https://goo.gl/lPAVRw

71 تقرير: مصر تحتل المركز الرابع بين الدول الأكثر استيرادا للسلاح، مدى مصر، 15 يونية 2016، http://goo.gl/lMuZ4e

تلاه 2008 بـ609، ثم 2009 بـ700، ليتراجع في 2010 إلى 530،[72] وليرتفع إلى حوالي 1400 في عام 2011 في تشابك واضح بين مساري الثورة والحركة العمالية. واستمر الحراك بعد تنحي مبارك في الارتفاع ليصل إلى 1969 في عام 2012، ووصل إلى 2239 في عام 2013 في معدلات ارتفاع غير مسبوقة في تاريخ مصر، لينخفض مرة أخرى إلى 1600 في عام 2014، وأخيرا 1117 احتجاجا في عام 2015 وذلك بسبب التضييق على الحراك بشكل عام في المجتمع وعقوبات قانون التظاهر المفرطة في غلظتها. [73]

كانت قضية العدالة الاجتماعية على رأس مطالب ومساعي الاحتجاجات التي تصاعدت على مدار السنوات العشر السابقة منذ صعود الحراك الاجتماعي في 2007. ولم تنحصر المطالبات في القضايا الاقتصادية المحضة كما كان معتادا معظم الأوقات، ولكن تجاوزتها في بعض الأحيان إلى طرح تصورات ممكنة وواقعية عبرت عنها بنضالات كانت أعلى في سقفها وأوسع في المشاركة الجماهيرية وأكثر جذرية في مطالبها مما كانت عليه في السابق. ولكن ما يصلح في موقع لا يصلح بالضرورة في مواقع أخرى، فالظرف العام برغم تمدده ثوريا إلا أنه لم يطرح بعد إمكانية امتلاك الطبقة العاملة والجماهير لأدوات النضال السياسي لحسم الصراع الدائر بينهما وبين السلطة أو تجذيره، والدليل على ذلك أنه بالرغم من ظهور آلاف اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات المستقلة العمالية والفلاحية والمهنية والتعاونيات التي كللت جهود مجموعات تنتمي لفئات مختلفة من المواطنين، وبالقطع تشكيل مجموعات وحركات سياسية وأحزاب.. في

---

[72] جويل بينين، النضال من أجل حقوق العمال في مصر (تقرير من إعداد مركز التضامن العمالي الدولي) 2010 ص 17 و18 http://is.gd/0nLcKS

[73] تقارير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن احتجاجات أعوام 2012، 2013، 2014 منشورة على موقعه http://ecesr.org/ وبالنسبة لتقرير 2015 ما زال قيد النشر

أتون الثورة وما بعدها بسنوات قليلة، وبضع تجارب في الإدارة الذاتية للشركات، بالرغم من ذلك تراجعت معظم هذه التجارب حتى اختفى بعضها وتعثر بشدة بعضها الآخر، وتسير الأخرى الآن بخطى بطيئة، وفشلت معظمها في تحقيق فكرة كسر شوكة الدولة بمؤسساتها ورأسمالها ورجال أعمالها وقوانينها وسياستها. ولكن في التحليل العام لا يعني أن الإخفاقات كانت أكثر من النجاحات فيما شهده الحراك السياسي والاجتماعي الذي سبق الثورة وتلاها بقليل، ألا نثمن تحريك المياه الراكدة بفضل أفعال ثورية وأجنة أطروحات بديلة لم تكن قد تحدث لولا حالة الزخم التي أحدثتها تلك الأمثلة النضالية، أيضا تعد تلك التجارب شاهدا ومؤشرا جيدا على أنه في أوقات أخرى في ظل ظروف مختلفة من الممكن دفع الحراك خطوات للأمام أكثر جذرية، وبالتالي توفر فرص أعلى لتحقيق نجاحات.

نحو اقتصاد بديل.. تجربتان من مصر

تختلف الأشكال التي بدأت كتعاونيات عن تجارب الإدارة الذاتية للشركات، التي في جوهرها عمل تعاوني هي الأخرى، ليس في اهتمام الدستور والقانون بها سلبا أو إيجابا، ولكن في توسع الفكرة **الأولى** وقدمها ومشروعية عمل مشروعات خاصة صغيرة أو متوسطة تهدف للربح ذات طبيعة جماعية على مستوى الملكية والإدارة والإنتاج الأشبه بالإنتاج العائلي الريفي أو حتى المديني كمنافس محدود القدرات في النهاية وغير مؤثر على سياسات الإنتاج وقوانين السوق، علاوة على وجود فرص كبيرة لاحتواء هذه المشروعات وتدجينها وانتفاء صفة استقلالها بضمها لأجهزة الدولة أو وضعها تحت إشرافها، أو في معظم الأحيان تهميشها وتركها تواجه مصيرها أيا كان. أما في **الثانية** فالاستيلاء على المصانع الكبيرة أو حتى المتوسطة نسبيا أو إدارتها عبر أحكام قضائية، حتى لو كان هناك تصور مفاده رجوعها مرة أخرى لمالكها بعد أن تزول مشكلات تركه

لها، مسألة لا تضرب فقط جوهر منطق الإنتاج الرأسمالي التراكمي في مقتل بتحقيق أكبر فائض من الأرباح حتى لو على حساب أجور وحياة المنتجين، وهو ما يحدث عكسه في إدارة العمال لمصانعهم ذاتيا، بل الأهم في التعدي على حقوق الملاك وتحدي قوانين المنظومة بما فيها الدولة ونمط الإنتاج والمجتمع والمتعارف عليه، وذلك باستبدال إدارتهم بإدارة عمالية جماعية تهدف على المدى البعيد إلى تغيير المنظومة برمتها من ملكية وإدارة وتحقيق فائض وأرباح ومنافسة سوقية، إلى تلبية حاجات العمال وأسرهم ومجتمعاتهم. [74]

أولا: الإدارة الذاتية الجماعية للإنتاج

- **مقدمات:**

بعد مشاركتها في حرب الخليج، وقعت مصر اتفاقية التكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في أغسطس 1991، أعقبها بعد ثلاثة أشهر فقط واحدة أخرى مع البنك الدولي، وعقب التوقيع صدر القانون 203 لسنة 1991 الخاص بتحويل شركات القطاع العام إلى قطاع أعمال عام بضم القطاعات الإنتاجية والخدمية تحت ألوية شركات

---

[74] في واحدة من كتاباته يحاول أنطون بانيكوك أن يفرق بشكل واضح بين تصورين مختلفين كبديل لنمط الإنتاج الرأسمالي أحدهما يتناول إشكالية شكل الملكية فقط والثاني يتعرض لجوهرها بالأساس *"إن الهدف المعلن للاشتراكية هو أن تنتزع وسائل الإنتاج من أيدي الطبقة الرأسمالية وتضعها في أيدي العمال. يجري التعبير عن هذا الهدف أحيانا كملكية عامة، وأحيانا كملكية جماعية لأدوات الإنتاج. لكن هناك فرق هام وأساسي بينهما. الملكية العامة، أي حق التصرف، من خلال هيئة عامة تمثل المجتمع، بواسطة الحكومة، سلطة الدولة أو هيئة سياسية أخرى ما. والأشخاص الذين يشكلون هذه الهيئة، السياسيون، الموظفون الرسميون، الأمناء، المدراء، كسادة مباشرين لمنظومة الإنتاج. أي أن يديروا وينظموا عملية الإنتاج، يأمروا العمال. أما الملكية الجماعية فهي حق الإدارة (أو التصرف) من قبل العمال أنفسهم، أن تكون الطبقة العاملة نفسها –مأخوذة في أوسع معنى لكل من يشارك في عمل منتج بالفعل، بما في ذلك الشغيلة، المزارعين، العلماء– هي السيد المباشر لمنظومة الإنتاج، تدير، توجه، وتنظم عملية الإنتاج، التي هي بالفعل عملهم المشترك"* http://goo. gl/YHcgdz .

قابضة لتسهيل عمليات تصفيتها ومن ثم بيعها لتدخل الخصخصة مرحلة جديدة في تاريخها.

وقد بلغ إجمالي عدد الشركات التي تم خصخصتها منذ بدء برنامج الخصخصة من 1991 وحتى توقفه مؤقتا في 2009 بالضبط 382 شركة تم بيعها بـ57.353 مليار جنيه. [75] في حين أن الرقم الذي حدده كبار الخبراء لعملية البيع يبلغ 320 مليار جنيه إجمالي بيع 314 شركة،[76] أي أن البيع جاء بزيادة 68 شركة وبخسارة 262.647 مليار جنيه. لم يقف الأمر عند هذا الحد فقد أدت الخصخصة إلى ارتفاع حالات المعاش المبكر من 384 ألف حالة في بداية يونية 2004 إلى 403 آلاف حالة بنهاية يونية 2005 وبنسبة 40% من إجمالي عدد حالات معاش التقاعد خلال هذه الفترة على سبيل المثال. [77]

لعبت تلك السياسات دورا في تخريب مقومات الاقتصاد وحياة العمال، فالفارق بين القيم السوقية للشركات والثمن الذي تحصلت عليه الدولة كان نتيجة صفقات قذرة لعب فيها الفساد دور البطولة، مما حدا بالعمال لرفع دعاوى لاسترداد بعض الشركات المنهوبة في حالات، وفي حالات أخرى، أو نفس السابقة، بالشروع في تجربة تسيير المصانع ذاتيا، خصوصا بعد فشل تجارب إدارات الخصخصة أو هروب الملاك الجدد بعد أن نهبوها وعاثوا بها فسادا.

---

[75] الجنزوري والخصخصة، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 7 ديسمبر 2011، http://goo.gl/wG6W15

[76] عبد الوهاب خضر، حقائق وأرقام "ملف وثائقي" عمال مصر من "السُخرة" إلى الخصخصة والتشريد، حزب التجمع، 8 ديسمبر 2015، http://goo.gl/BmeBU8

[77] محمود شحاتة، الخصخصة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ورقة مقدمة في ورشة عمل لصياغة رؤية حول: العمال من الحراك إلى التنظيم، مبادرة الإصلاح العربي، قيد النشر

- **تجارب:**

يرى الكاتب هكتور بالومينو أن الفقر والبطالة اليوم يشكلان النواة التي تقوض شرعية النظام الاقتصادي القائم، وهما إشكاليتان لا يمكن لاقتصاديات السوق أن تجد لهما حلولا من خلال طريقة عملها الطبيعية. من ناحية أخرى، تكتسب الحركات الاجتماعية جزءا كبيرا من شرعيتها من خلال طرحها على المجتمع حلولا مبتكرة لمشكلات الفقر والبطالة، خارج نطاق الاقتصاد المؤسسي بتكوين شبكات من الاقتصاد البديل، تمكنها من تقوية تطورها انطلاقا من احتياجاتها، وتدفع إلى خلق أنشطة في إطار اقتصاد اجتماعي جديد. تعطي هذه الاستراتيجية حلولا للمشكلة المركزية التي لن يستطيع الاقتصاد الرسمي، ولا مبادرات الدولة حلها على المدى القصير، ألا وهي خلق فرص عمل. [78]

ومن ضمن إبداعات الحركات الاجتماعية لحل معضلة هروب أصحاب شركات لعدم استطاعتهم الوفاء بديونها كنتاج لأزمة رأسمالية أعمق هي الإدارة الذاتية الجماعية للعمال لشركاتهم. وتعرف الإدارة الذاتية بأنها أسلوب لإدارة مكان العمل، يقرر فيه العاملون السياسات المتعلقة بالإنتاج، وساعات العمل، والأجور، ومهمات الأفراد، ولوائح العمل، وقرارات العمل المختلفة بصورة جماعية وديمقراطية، بالتوافق أو بالأغلبية، بعكس أسلوب الإدارة التقليدي المنظم بشكل هرمي، حيث يتلقى فيه العاملون الأوامر المتعلقة بالإنتاج من قمة الهرم الإداري، كما في النظام الرأسمالي أو منشآت الدولة. ويحدث ذلك في منشآت أغلقها ملاكها الرأسماليين، أو تخلت الدولة عن إدارتها بالبيع للمستثمرين، وطردوا عمالها للبطالة، فقام العمال باحتلالها، واستعادوها للتشغيل مرة

[78] هكتور بالومينو، الحركة الاجتماعية القاعدية في الأرجنتين، مركز الدراسات الاشتراكية، مجلة أوراق اشتراكية، العدد 15، أكتوبر 2006

أخرى تحت إداراتهم الذاتية والديمقراطية، ولصالحهم، والملاحظ إنه سرعان ما تتحول تلك المنشآت لتعاونيات. [79]

المحصلة النهائية لتجارب الإدارة الذاتية تظهر أن حاجة العمال للتفاعل مع اقتصاد السوق قد أجبرتهم على الاضطلاع بالعديد من المهام التجارية الطابع إذ أصبح عمال المصانع المستعادة مسئولين عن بيع منتجاتهم، وإيجاد أسواق جديد لتصريفها، والحفاظ على العلاقات التجارية مع الموردين والزبائن علاوة على الدعاية لمنتجاتهم، والتعامل مع البنوك، وإعداد الحسابات وغيرها من المهام. وفي الأرجنتين –على سبيل المثال– أسهمت المصانع المدارة ذاتيا بإضافة ابتكارين رئيسيين للإدارة: **الأول** منهما هو منح نفس المرتبات والأجور لكافة العمال في حوالي ثلثي المصانع المستعادة دون تمييز بين الوظائف اليدوية والذهنية. وأما **الثاني** فهو اعتبار مجلس العمال بالمصنع –الذي يشتمل على جميع العاملين– هو الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات، والمنبر الأساسي لتعبير كل العمال عن آرائهم بحرية. ويتم من خلال مجلس العمال انتخاب مجلس تنفيذي يدير المصنع بصفة يومية، ويضطلع بالمسئوليات التجارية والتمثيل القانوني والوظائف التنفيذية الأخرى. [80]

وبالرغم من اختلاف الظروف عما حدث في بلدان أخرى، شهدت مصر تجارب في الإدارة الذاتية للعمال في عدد من المصانع قبل ثورة 25 يناير بسنوات وبعدها أيضا، **1)** البداية كانت مع تجربة عمال مصنع المصابيح الكهربائية بالعاشر من رمضان، بعدما

---

[79] سامح عبود يكتب لـ"الطريق": الإدارة الذاتية للمنشئات المغلقة في مواجهة البطالة، 18 أبريل 2016، http://goo.gl/6TgkTY

[80] فديريكو ماتياس روسي، إدارة العمال الذاتية للمصانع تحارب من الأرجنتين وحركة استعادة المصانع، ترجمة وتقديم: عمرو عادلي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يونية 2014، http://goo.gl/XNTrDA

قرر مالكه "رامي لكح" غلقه عام 2004، إلا أن العمال أثبتوا أن لديهم القدرة على إدارته واستطاعوا خلال عامين ونصف حل مشكلاته وصولا لتحقيق أرباح. **2)** بعد ذلك جاءت محاولة عمال الشركة الدولية للمنتجات الورقية ومواد التعبئة "انكوباب"، في يناير 2011، وعلى الرغم من حصول العمال على قرار التشغيل الذاتي إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، حيث فرضت وزارة الداخلية حراسة من قوات الأمن المركزي على المصنع ومنعت العاملين من التواجد حتى بمحيطه. **3)** تلى ذلك تجربة عمال شركة النوبارية لإنتاج البذور "نوباسيد"، في 2011، فقد قرر العمال إدارة الشركة بأنفسهم وذلك في مواجهة قرار تصفية الشركة من جانب المستثمر، وأداروا الإنتاج بديمقراطية وشفافية واستطاعوا تحقيق أرباح. **4)** ثم جاءت تجربة مصنع "قوطة" للصلب عام 2012، وهي التجربة التي أصبحت بمثابة نموذج لمحاولات الإدارة الذاتية في مصر، ويُعد أبرز ما فيها، استبسال العمال في الدفاع عن مصدر رزقهم، وخلقهم لمجلس إداري عمالي منتخب منهم، وما أظهروه من تضحية لدرجة تبرعهم بنصف مرتباتهم من أجل شراء المواد الخام وتسديد الديون البالغة 23 مليون جنيه لشركتي الغاز والكهرباء. **5)** وآخر هذه المحاولات كانت لعمال شركة طنطا للكتان والزيوت، حيث شرع عمال الشركة في تشغيلها ذاتيا في مارس 2013، كرد فعل على تجاهل الحكومة عن تنفيذ الحكم القضائي بعودة الشركة لملكية الدولة (وعودة عمال الشركة المحالين للمعاش المبكر لها من جديد)، إلا أن إدارة الشركة الموالية للمالك السابق فصلت التيار الكهربي عن المصنع، وعرقلت تشغيله، مما دفع العمال للاعتصام داخل مقر اتحاد العمال لمدة 35 يوما، انتهت بفض اعتصامهم بالقوة من قبل أمن الاتحاد. [81]

[81] أميرة أحمد وأحمد عوف، "الإدارة الذاتية للمصانع" بين موقفي اتحاد العمال التونسي والمصري، موقع الطريق، 20 مارس 2016، http://goo.gl/eAEHQM

عموما تعد فكرة الإدارة الذاتية للمصانع صحيحة تماما ونضالية. لكن صحة الفكرة ونضاليتها لا تعني أبدا أنها المهمة المطروحة اليوم على عاتق العمال لإنجازها، غير أن علينا التفرقة بين معنيين للإدارة الذاتية، **الأول** باعتباره أحد الوسائل التي يلجأ إليها العمال في ظروف محددة لدفع احتجاجهم في ظروف معينة للنجاح أو إنقاذ وضعية شركتهم في ظل هروب المستثمر، **والثاني** باعتباره خطة عمالية في مرحلة معينة لكسر سيطرة الدولة والرأسمالية على الإنتاج وتحقيق نوع من السيطرة العمالية[82] وهو ما لم يتحقق في جميع الحالات السابقة، ولكن لا يعني عدم تحقيقه أن تلك التجارب لم تسهم بشكل أو بآخر في دفع النضالات العمالية خطوة للأمام، بل وأكسبت العمال في تلك المواقع ثقة ووعي وخبرة لم يكن يمكن الحصول عليهم دون خوض تجاربهم غير المكتملة تلك، غير أنها ستلعب –لو تم الاستفادة منها بفهمها بشكل نضالي– دورا في تغيير معادلة الصراع في المرات القادمة.

- **"نوباسيد".. المستثمر والدولة والعمال**

تأسست شركة "نوباسيد" كشركة حكومية منذ أربعين عاما بالقرار الوزاري رقم 489 لسنة 1976 لتتبع وزارة الزراعة وعلى مدى سنوات ظلت تسيطر على 60% من سوق إنتاج البذور في مصر قبل أن تتراجع هذه النسب بشدة على يد مالكها الجديد/عبد الإله الكعكي، في الفترة الممتدة من شرائه لها عام 1998 وحتى تجربة الإدارة الذاتية للعمال (أكتوبر 2011 –نوفمبر 2013) قبل أن تتعرض للخراب التام بعد عودتها مرة أخرى للمستثمر السعودي.

---

[82] هيثم جبر، طنطا للكتان مرة أخرى.. هل الإدارة الذاتية هي الحل؟، تضامن، 7 سبتمبر 2009، https://goo.gl/JNRjqu

تبدأ القصة حين قدمت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مذكرة لجهاز الكسب غير المشروع ترصد فيه كما هائلا من المخالفات في عملية البيع منها استيلاء المستثمر السعودي على أراض غير تابعة للشركة، بالتزوير وإصدار توكيلات بالغش والتدليس لبيع هذه الأراضي مما حدا بالوزارة لإصدار قرار بالتحفظ برقم 1833 لسنة 2011. [83]

دعا الكعكي العمال للمكوث في منازلهم نظير دفع أجورهم بانتظام حتى يفسد على الدولة قرار التحفظ، فما كان من العمال في مواجهة ذلك إلا التوافق فيما بينهم على إدارة الشركة بأنفسهم من خلال لجنة تضم ممثلين عنهم ومن وزارة الزراعة، وذلك بعد اعتصامهم أمام مبنى الإدارة وطردهم للطاقم الإداري الموالي للمستثمر. نجحت الإدارة العمالية الجديدة على مدار عامين من تحقيق أرباح وصرف أجور مجمل العمال ونسبهم من الأرباح السنوية لدرجة أن الإدارة العمالية استلمت الشركة وخزينتها لا تحتوي على جنيهات قليلة لتتركها وهي تضم 6 ملايين من الجنيهات بعد تسديد مديونياتها والمتأخرات من حقوق العمال. [84]

وقد حرك العمال دعوى قضائية لإبطال عقد بيع الشركة كضربة أخيرة قد تنهي قصة وجود المستثمر كشبح يطارد تجربتهم في التسيير الذاتي، ولكن أثناء ذلك وفي ظل تقدم دعواهم كانت الحكومة تعقد مفاوضات معه لإعادة تسليمه الشركة مقابل تنازله عن دعوى التحكيم الدولي ومطالباته بالتعويض! وهكذا تسلم الكعكي الشركة ليقوم

---

[83] وائل جمال، وعند عمال "نوباسيد" الخبر اليقين، الشروق، 2 يناير 2014، http://goo.gl/qnPkkY

[84] المعلومات الواردة عن تلك التجربة نتاج لقاءين أجراهما الباحث مع كل من: مسعود فرج، وكان يعمل مشرفا زراعيا بقطاع الصوب بالشركة. وسامح عبد السلام، عضو اللجنة النقابية المستقلة بالشركة سابقا، وكان يعمل مشرفا في إدارة الوقاية من الآفات، يوم الاثنين 25 يوليو 2016. وقد تم فصل العاملين مع 18 أخرين يوم عودة الشركة للمستثمر.

في نفس اليوم (25 نوفمبر 2013) بفصل 20 عاملا من أصل 200 أساسيين معظمهم من أعضاء النقابة أو ممن كانوا في مقدمة مشهد الإدارة الذاتية، ولم يعودوا حتى الآن في وقت لم يبق فيه ما يصل لخمسين عاملا بالشركة بعد أن تراجعت مكانتها بشدة.

أ- كيف أدار العمال؟

1) المستحقات: بدأ الصراع بين العمال والمستثمر حينما امتنع عن صرف أرباحهم السنوية التي تعد كبديل لنصف الأجر، واكب ذلك صدور قرار التحفظ من وزارة الزراعة على الشركة بسبب سرقات وفساد وغش وصلت كلفتهم على الورق إلى مليار ونصف المليار جنيه وما خفي كان أعظم. ومن ثم أصبح صرف الأرباح السنوية بوصفها نصف الأجر وسداد مديونية الشركة لقطاعات كالكهرباء والري والتأمينات، ودفع مستحقات المقاولين وموردي المبيدات، هي المهمة العاجلة لاستمرار الإنتاج وتدوير الشركة.

2) توفير السيولة: باع العمال محصول الذرة والفول السوداني، ومن بعدهما محصول البرتقال، وبدأوا في تدوير العملية الإنتاجية لإنتاج بذور جاهزة للبيع لتوفير نسبة من السيولة لدفع بعض المستحقات والمديونية، وتم الاتفاق مع قطاعات كالكهرباء لتقسيط المبالغ مستحقة الدفع على الشركة، وقد نجح العمال في تحقيق ذلك.

3) الإدارة اليومية: أدار العمال الشركة من خلال اجتماعات داخل الإدارات بين العمال وممثليهم في إدارة الشركة، علاوة على عقد اجتماعات عامة لجميع العمال بصفة شهرية شبه منتظمة، غير انتشار قنوات التواصل الطبيعية بإعلام العمال بكل جديد ومشاركتهم في حل المشكلات التي تواجهها الإدارة العمالية.

4) مجموعات الحراسة: في مواجهة بلطجة المستثمر، قرر العمال لحماية الشركة ومصنع غربلة التقاوي والأراضي التابعة لها البالغة ألفي فدان، تشكيل مجموعات منهم ومن أهاليهم تتناوب في عمل إضافي يهدف للحفاظ على ما رأوه ملكيتهم الجماعية، في ظل تواطؤ جهاز الشرطة مع المستثمر وامتناعه عن توفير تلك الحماية.

ب- أسباب لفهم الإخفاق

يواجه العمال عموما وواجه عمال نوباسيد خصوصا في محاولاتهم لإدارة مصانعهم عقبات عدة منها ما يخص السياق العام، ومنها ما يتعلق باختلاف تجاربهم بشكل عام وتنوع خبراتهم وتفاوت درجات ومستوى وعيهم وقدراتهم على التنظيم وخلق مساحات من التضامن الواسع، ويمكن رصد بعض هذه العقبات:

1. انحياز النظام والدولة بوزاراتها وأجهزتها وقوانينها وقراراتها وسياستها لجانب المستثمرين، وسعيهم الدائم إلى عقد مصالحات وتسويات مع رجال الأعمال، وإصدار القوانين التي تراعي مصالحهم وتخسف بمصالح العمال.

2. إدراك النظام لخطورة ما يطالب به العمال واحتمال نجاحه ويعتبره مناقضا تماما لتوجهاته الاقتصادية واتفاقاته مع المؤسسات الدولية التي ترفض بوضوح أي تدخل للدولة في عملية الإنتاج وسعت إلى التخلص من القطاع العام وتسييد سياسات كالخصخصة والمعاش المبكر منذ ما يزيد عن الربع قرن.

3. معاناة العمال من صعوبة تسويق منتجات شركاتهم أو تحقيق عائد يغطي تكاليف الإنتاج في ظل أوضاع اقتصادية مضطربة وقوانين سوق تحاك خارجهم تماما، كما حصل في محاولة تخفيض أسعار محصول نوباسيد من قبل التجار.

4. اضطرار العمال إلى ممارسة العمل لساعات طويلة دون راحة وفي مقابل أجور متدنية لإنجاح التجربة، في حالة نوباسيد أرهقتهم أوقات العمل الإضافية في حماية أراضي الشركة البالغة ألفي فدان.

5. صعوبة تقنين أوضاع العمال، وفي معظم الأحوال يتم الحصول على حق بتشغيل المصنع مؤقتا لمدة عامين مثلا، مما يجعل العمال يشعرون أنهم في مرحلة انتقالية لا تتسم بالاستقرار. [85]

6. التضخيم أحيانا من قدرة العمال في احتجاج معين على القفز خطوات كبيرة للأمام ودفعهم لتبني تصور كالإدارة الذاتية دون أن تكون الظروف مواتية لذلك أو يكونوا مؤهلين بشكل جماعي لاتخاذ مثل هذه الخطوة وكيفية التعاطي معها.

7. عدم قدرة تلك التجارب على حشد وتعبئة جمهور واسع لتتسع رقعة نفوذها وقدرتها على كسب معارك ضد الدولة ومؤسساتها ورأسماليها حتى لا يتم حصار هذه التجارب وتحويلها لجزر منعزلة تسهل عملية القضاء عليها، ففي التجارب السابق الإشارة إليها لم يحدث أي تفاعل يذكر بين أصحابها أو تفكير في أي تعاون بينها.

8. تعد الإدارة الذاتية كالنقابات المستقلة نجاحها مرهون ببيئة أوسع من بيئة العمال، فاحتضان قوى سياسية جماهيرية للتجربة كجزء من برنامجها وعملها السياسي بالتأكيد كان سيلعب دورا في نجاحها مثلما حدث في البرازيل من ضغط على النظام وانتزاع أشكال قانونية للإدارة الذاتية. [86]

---

[85] هشام فؤاد، من "انكوباب" إلى "قوطة".. الإدارة الذاتية كمان وكمان، بوابة الاشتراكي، 6 مارس 2013 http://goo.gl/XNviDr

[86] لقاء أجراه الباحث مع: فاطمة رمضان، المناضلة الاشتراكية ورئيسة نقابة العاملين المستقلة بالقوى العاملة بالجيزة، يوم الأحد 19 يونية 2016.

عموما وبالرغم من ذلك أدت بعض المصاعب إلى تطوير تجربة الإدارة الذاتية بشكل أظهر وجهها الاجتماعي كبديل عن نمط الإدارة التقليدي الهادف إلى الربح فقط، وظهر ذلك جليا في فترة ميلاد التجربة وتحقيق نجاحات قبل أن يتكالب أعدائها عليها للانقضاض عليها والنيل منها.

"الشركة بقت بتاعتنا، محدش يقدر ياخد منها قشاية"

تذكرني هذه المقولة على لسان أحد العاملين بشركة "نوباسيد" بمقولات كثيرة قرأتها وسمعتها نقلا عن عمال في تجارب ثورية عديدة. عن حق هذه واحدة من اللحظات التي يشعر فيها العمال بتحررهم من أصفاد العمل المأجور، يحدوهم الأمل منطلقين إلى عصر جديد سيديرون فيه شركاتهم بأنفسهم بدون سلطة أو مالك يعتصر عرقهم أو مديرين يلوحون لهم بلائحة جزائية تكدر عملهم وتخصم من رواتبهم القليلة، عصر جديد سيتحررون فيه من كل شيء ما داموا قد وضعوا أقدامهم على أول الطريق باستعادة شركتهم التي بنوها بجهدهم كما ربوا أولادهم بالضبط، فهي لهم وقد تم استعادتها ممن اغتصبها منهم عنوة. هذا الشعور بالتحرر هو ما دعى العمال إلى العمل أوقات إضافية لزيادة الإنتاج والمبيت في الحقول لحماية مزروعات شركتهم التي تتعرض للنهب من قبل بلطجية مأجورين بهدف إفشال تجربتهم في الإدارة الذاتية.

لذلك يبدو العامان اللذان شهدا تجربة الإدارة الذاتية من أصعب التوقيتات التي عاشها العمال في تجربة عملهم بالشركة،

فالجميع يهدف إلى محاصرتهم والتسابق لانتزاع حجر من بنيان الإدارة الذاتية بهدف هدمه على رؤوس العمال.. الدولة، الشرطة، المستثمر، البلطجية، التجار، كل أعداء التحرر والحياة الجماعية، صحيح أن الأوغاد بأفعالهم مجتمعين أو منفردين قد نجحوا في النهاية ونالوا من التجربة الوليدة، ولكن لا يعني ذلك بأي حال من الأحوال نهاية الحلم في استعادة ما تم سرقته والنجاح في تدوير العملية برمتها، ليس فقط بالنسبة لعمال نوباسيد، ولكن لعمال مصر جميعهم، ولتكن تلك البداية هي خروج الفكرة من منطقة الحلم والتمني إلى منطقة التحقق على أرض الواقع وخضوعها للتجربة بما تحتويه من عوامل للإخفاق والنجاح.

ثانيا: التعاونيات.. "الناس قبل الأرباح"

- **خلفية عامة:**

يعود تاريخ النشاط التعاوني بشكل عام بقدر ما يعود تاريخ وجود البشر على الأرض، حيث انتظمت القبائل والعشائر من أجل المنفعة المتبادلة. في بنيات تعاونية وعلاقات تعاونية وتكافلية، وقسمت الوظائف، وخصصت الموارد، بين أفرادها، ومارست التجارة والتبادل فقط مع غيرها من القبائل والعشائر. وكان للنظريات الاشتراكية التعاونية الإصلاحية أثر كبير في نجاح التجربة التعاونية وانتشارها في بقاع العالم المختلفة منذ بداية القرن التاسع عشر بجهود روبرت أوين وشارل فوريه ومن بعدهما

ويليم كينج ولويس بلان وفرديناند لاسال، ثم المدرسة الألمانية ونظريات الريج التعاوني في القرن العشرين، بالإضافة إلى نظريات "ميلر" التعاونية. [87]

وتعتمد التعاونيات في أصلها على العضوية الاختيارية غير المشروطة ومساهمة العضوية في رأسمالها، والإدارة الديمقراطية لكافة شؤونها وإدارتها ذاتيا من خلال عضويتها، وتوفيرها فرص التدريب والدورات والأنشطة لعضويتها، وتعاونها مع تعاونيات أخرى لتوسيع أفق العمل التعاوني، واهتمامها بالأساس بالنشاط المحلي. ويتميز المنهج التعاوني في التنمية بأنه لا يتحرك بدافع الربح أو بأوامر فوقية، ولكنه يتحرك بدافع اشباع الحاجات التنموية، الأمر الذي يرتب عليه ضرورة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية. [88]

وفي مصر يمكننا أن نقسم مراحل تطور الحركة التعاونية إلى مرحلتين كبريين، الأولى مرحلة التأسيس، ثم التقنين الضابط والمحدد للحركة، والتي امتدت منذ تأسيس أول تعاونية في مصر على يد الرائد التعاوني عمر لطفي عام 1908 حتى منتصف 1952. والثانية مرحلة ما أطلق عليها البعض "النفق المظلم المنحدر كيفا والصاعد كما" فيما بعد حركة 23 يوليو 1952 وحتى الآن، نتيجة لتغير علاقة السلطة بالحركة وبغيرها من مظاهر حياة المجتمع الأهلي المتمثلة في الحركات والمؤسسات الأهلية. [89]

---

[87] سامح سعيد عبود، نشوء الحركة التعاونية وتطورها، الفسائل، 4 يونية 2015، https://goo.gl/4dzE3G

[88] نشوى زين العابدين، خطوط فارقة بين التعاونية والشركة، الحوار المتمدن، 14 يونية 2015، http://goo.gl/iaE3Aw

[89] د. مجدي سعيد، نحو إصلاح الحركة التعاونية في مصر، من أوراق المؤتمر المصري الأول للنهوض والتنمية والذي عقد في 16-17 يوليو 2012، شبكة الإعلام العربية "محيط"، 7 أغسطس 2012، http://goo.gl/JnXYgo

وفي إحصاءات قريبة زمنيا بلغ عدد المنتظمين في تعاونيات بمصر 18 مليون عضوا داخل 13 ألف جمعية تعاونية تعمل في مجالات الإنتاج، الاستهلاك، الزراعة، الثروة السمكية، الإسكان. [90] وبالرغم من أن الوضع الحالي قد تحسن نسبيا بعد الثورة واهتمام عدد من النشطاء في بيئاتهم المحلية بالدعاية والعمل لتأسيس أشكال تعاونية، أيضا تزايد الحديث حول ضرورة تحسين المنظومة التعاونية وتحريرها من قبضة الدولة وقوانينها والمنتفعين الذي أفرغوها من محتواها ومضمونها الجماعي لصالح مشروعات تدر أرباحا مع الاحتفاظ بالشكل والتسميات، إلا أنه ما زال الوقت بعيدا عن إجراء إصلاح ملحوظ في البيئة التشريعية وفي انتزاع الاستقلالية للحركة التعاونية، وذلك بسبب ما تم تدشينه من سياسات وقوانين وممارسات معادية على مدار أكثر من ستين عاما.

- **سيدات لقمة العيش بالفيوم**

في عام 2014 بدأ عدد من النشطاء في قراهم بمحافظة الفيوم في تشجيع بعض السيدات والفتيات على العمل بشكل جماعي لتأمين دخل ثابت لهن في ظل ظروف تتفاقم فيها البطالة وقلة الموارد وشظف العيش. لم تكن الفكرة وليدة اللحظة ولكن سبقها تأسيس جمعية أهلية باسم "الجمعية القومية للتنمية الاقتصادية ودعم المشروعات" في أتون أحداث عام ثورة 25 يناير، وخرجت الفكرة تحديدا من رحم شكل انبثق من الجمعية حمل اسم "المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات" [91] كمسؤول عن تأسيس ودفع وتحفيز الأشكال التعاونية.

---

[90] أحمد سبح، نحو مفهوم وبناء جديد للاقتصاد التعاوني المصري، ألفا بيتا، 31 أكتوبر 2013، http://goo.gl/jBZ81n

[91] المعلومات الواردة عن تلك التجربة نتاج لقاء مع محمد عبد الحكيم منسق المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات بالفيوم، يوم السبت 23 يوليو 2016.

أ- صعوبات التجربة

بالتأكيد مرت التجربة بصعوبات بالغة في تشكيلها، فبدءا من تدشين المشروعات التي بدأت بمجموعة من الإناث بلغت 13 ووصلت إلى 20، حتى انقسم العمل في تطوره إلى 3 مجموعات إحداها لصناعة الملابس تضم 23 سيدة بقرية سنهور التابعة لمركز سنورس، وأخرى للملابس أيضا ولكنها تحت التدريب تضم 16 سيدة، وثالثة لصناعة الخزف بقرية الإعلام بمركز الفيوم وتضم 18 سيدة، مرورا بمشكلات تعلقت بالتمويل والإشهار القانوني، وصولا لمحاولات أجهزة الدولة محاربة المشروعات ووأدها- استطاعت التجربة الوليدة الصمود في وجه عالم أكبر وأقوى منها مدججا باللوائح والقرارات وقوة مؤسسات الدولة وعبثية قوانين السوق.

1) مشكلات التأسيس: أخذ مجموعة النشطاء على عاتقهم مهمة إنشاء تلك التجربة التعاونية الجنينية في ظل ظروف بالغة الصعوبة، فالواقع الريفي بالرغم من أنه يمارس بشكل طبيعي وبطرق متفاوتة أشكالا تعاونية في حياته العملية، إلا أن تجميع نساء لا تربطهن بالضرورة علاقة قرابة للعمل في مشروعات إنتاجية بدون رأسمال أو صاحب عمل، بل وجدن أنفسهن مدعوات لأن يصبحن أصحاب العمل والمنتِجات في نفس الوقت، بعد أن جمعن رأسمال البدايات من جهودهن وجهود مناصريهن الذاتية، مسألة كانت كفيلة بتهديد استمرار العمل في بدايته.

2) عوائق الإشهار: تضع الدولة في قوانينها وقراراتها الإدارية عقبات أمام هذه الأشكال التعاونية بهدف إخفاق محاولات الفقراء في دعم مشروعاتهم والتقليل من تلك الأشكال التي تنشا من أسفل في مواجهة سوق أعتى منهم، منها على سبيل المثال أن يكون للتعاونية الإنتاجية عقد إيجار لمقرها لا يقل في مدته عن 10 سنوات، وإيداع 50 ألف جنيه باسمها كوديعة في البنك. هذه العقبات قررت المبادرة الوطنية لدعم

التعاونيات مواجهتها برفضها قانون التعاونيات نفسه والإشهار عبر المرور من تلك القيود التي تهدف إلى خنق الحركة التعاونية بدلا من تشجيعها. فالهدف الذي تسعى إليه المبادرة، هو: نشر الوعي بالملكية التعاونية واستقلال المنظمات التعاونية عن الدولة وقيام أعضائها بأمرها بعد أن يعوا أهميتها وأنها نافذتهم الوحيدة في اقتصاد يتجه إلى تمركز الملكية والاحتكار والتدهور المستمر للحرفيين وصغار الملاك والمستهلكين من غير الرأسماليين أو العاملين في قطاعات بعينها ومستويات بعينها من الاقتصاد. [92]

3) عقبات تقنية: بسبب ظروف نشأة وتمويل تلك التعاونية كانت المشكلات التقنية واحدة من المعيقات التي تقف حائلا في سبيل نجاحها، وهنا جاء دور النشطاء والطلاب في تقديم الدعم، فبعض من طلاب فنون جميلة قاموا بتدريب المنتِجات على تصميمات جديدة بالنسبة لصناعة الخزف ومساعدتهن في عمل فرن لصهر وتشكيل المادة الخام، علاوة على نصائحهم لمنتِجات الملابس بالعمل وفق تصورات تنطلق من احتياجات سوقهن المحلي، لصعوبة عمل تدريبات حالية على فنون التفصيل والحياكة وفق الموضات، علاوة على صغر حجم مشروعهن وإنتاجه وبالتالي محدودية فرصه في المنافسة.

4) أجهزة الدولة: بالرغم من أن الوضع في الريف ليس في بؤرة اهتمام الدولة ومؤسساتها مما يجعل تلك التجربة نسبيا في مأمن من بطشها وبالذات في غياب الإطار القانوني الكامل لنشاطها، إلا أن تلك التعاونية لم تسلم حتى الآن من محاولات قطع الكهرباء عن أماكن إنتاجها بصفة شبه مستمرة في استخدام أجهزة الدولة لسياسة العصا مرة، في الوقت الذي تستخدم فيه أيضا سياسة الجزرة بعرضها تسهيل عملية

[92] محمد عبد الحكيم، التنظيم القانوني للتعاونيات في ظل الدستور، ورقة لم تنشر

إشهار التعاونية مقابل أن تنضم تحت راية صندوق "تحيا مصر" الذي يدعم سياسات الرئيس السيسي.

ب- أسباب للاستمرار

يمكننا هنا أن نستخلص من تلك التجربة ومن طرق تخطيها للصعوبات التي واجهتها أسباب وعوامل النجاح والاستمرار، حتى لو كان ذلك إلى حين، فتدشين التعاونيات أمرا مسموح بتكراره وتحقيق أمثلة ونماذج ناجحة به حتى لو في سياقات التراجع.

1. زوال الخوف الذي كان مسيطرا في بداية تدشين المشروع من العمل بدون إشهار كتعاونية إنتاجية واحتمالية التعرض لمشكلات مع الدولة وأجهزتها، وهو رغم حدوثه تم التقليل من تأثيراته بفعل الدعم والحماية اللتان قدمهما النشطاء والأهالي للمنتِجات.

2. التغلب على المشكلات التمويلية والتقنية من خلال دعم النشطاء والطلاب والمتخصصين في هذه المجالات.

3. تطور وعي المنتِجات من خلال إشراكهن في دورات تدريبية حضرها مهتمون بالعمل التعاوني واستضافتها منظمات مجتمع مدني ودعمتها، لينقلوا لهن من خلالها وعي وخبرات جديدة عليهن.

4. تطور العمل للدرجة التي جعلت المنتِجات يقمن بعمليات الإدارة والإنتاج والتسويق معا بشكل جماعي وتبادلي من خلال تقسيم عمل عادل يسمح لهن ببذل مجهود متساوٍ وتحصيل دخول متعادلة.

5. تركيزهن على منتجات يتم استخدامها في بيئتهن ومن ثم تيسير عملية تسويقها وتدوير العملية مرات ومرات دون الحاجة إلى اللجوء لتوسيع سوقهن في ظل تنافسية ربما لا تسمح بمزاحمتهن لبيعهن بأسعار أقل.

6. التغلب على الوقوع في منافسة مع التجار الذين يبيعون نفس منتجاتهن بالبيع في السوق العمومي يومي الأربعاء والجمعة لاتساعه مما يصعب تفجير مشكلات معهن.

7. البيع بأسعار منخفضة محققات هامش ربح بسيط يغطي أجورهن بعد أن وفرت العملية ما كان يذهب كحصص لصاحب العمل ونسب الوسطاء في عملية البيع التي تضاعف من أثمان المنتجات زيادة عن كلفة إنتاجها الحقيقية.

8. الدور الذي لعبته المبادرة الوطنية في تهيئة المناخ العام وبالذات في أواسط المهتمين من النشطاء والطلاب بأهمية التعاونيات ونشرها ومحاولة إنجاحها من خلال عقد عدد من الندوات والمحاضرات التثقيفية في القرى ومع طلاب اقتصاد وعلوم سياسية بجامعة بني سويف،[93] بحضور متخصصين وباحثين مهتمين بالشأن التعاوني.

> *في نهاية التسعينيات قال لي صديق من الفيوم، أن هناك شباب من الجنسين يعملون 12 ساعة يوميا مقابل 40 جنيها شهريا، أصبت بالدهشة أنا الموظف الحكومي الذي كان يتجاوز راتبي وقتها عشرة أضعاف هذا المبلغ معدا نفسي من معدمي الدخل. تقريبا الأوضاع لم تتغير كثيرا، ليس في الفيوم وحدها بل محافظات الوجه القبلي جميعها التي تشاركها الفيوم قائمة أفقر 10 محافظات في مصر على مدار سنوات عدة.*

[93] الجنوب الشرقي من محافظة الفيوم يتصل بمحافظة بني سويف، وتتبع كلية اقتصاد وعلوم سياسية جامعة بني سويف ولا توجد مثيلتها بجامعة الفيوم.

فالبحث عن عمل وبالتالي ضمان توفير القوت اليومي، عملية تبدو صعبة جدا في ظل النمط الاقتصادي السائد، ومن ثم فطرح تدشين تعاونيات قائمة على المشاركة الجماعية في العملية الإنتاجية مسألة تبدو ليست فقط ضرورية، ولكن أيضا يمكن أن تتوفر لها سبل النجاح بالصبر والمثابرة. وبالنسبة لفتيات صغيرات يعد هذا التصور أفضل من نواحي كثيرة وعملي جدا لحل إشكالية البطالة خصوصا أنه ما زالت هناك الكثير من الأعمال تفضل الذكور على الإناث.

الشيء الملفت للانتباه والجدير بالذكر أن هذه التجربة وضعت هؤلاء الإناث أمام اختبار صعب، فعمليا هن من يمتلكن ويدرن وينتجن ويوزعن ويستفدن من العائد، وبالتالي كان النجاح في التغلب على نمطية فصل تلك العناصر عن بعضها في الواقع من حولهم يكمن في إبداع يتناسب مع نوعية الإشكالية التي تعترضهن وهي: من يقمن منهن بماذا؟ الحل كان في أن يقمن جميعهن بكل الأعمال بالتناوب ومن ثم فتوزيع أعباء العمل والاستفادة من عائده عملية تصبح متساوية بل وعادلة، وبالتالي يتيح هذا الحل بتلقائية ممارسة قاعدية وديمقراطية لإدارة التعاونية التي قامت على أكتافهن.

خاتمة

استمر نموذج تعاونية إناث الفيوم لأسباب بالتأكيد من الإجحاف والبعد عن الموضوعية والأساليب العلمية مقارنتها بأسباب إخفاق تجربة الإدارة الذاتية لنوباسيد، أو إسقاطها عليها بالمعكوس. فالوضع يمكنه الاستمرار في التعاونية حتى لو واجهت صعوبات جمة لسبب بسيط وهو أن "التسيير الذاتي" هنا للمشروع يمكنه أن يستمر عند حدود دنيا وبقوة الدفع الذاتي وفي إطار غير مهدد لأي من مفردات العالم الخارجي من دولة وتجار وأصحاب أعمال مشابهة، ولكن تغذية عوامل استمرار "التسيير الذاتي" في تجربة الإدارة الجماعية للمصانع عملية تحتاج لنضالات من نوع معين وفي سياق تصاعدي وجذري للحراك السياسي والاجتماعي بشكل عام في البلد، غير أنها محفوفة بالمخاطر، ليس فقط بسبب تواطؤ الدولة ومؤسساتها مع المستثمر الهارب وبالذات حين تطرح مسألة عودته بمفاوضاتها محل التنفيذ، ولكن لأن نجاح مثل تلك الأشكال سيعني ببساطة على المدى البعيد نسبيا زوال هذه الدولة وتدمير نمط الإنتاج الذي يغذي منطقها الطبقي في إدارتها لشؤون المجتمع.

لكن بصرف النظر بشكل عام عن تحقيق نجاحات هنا أو حدوث إخفاقات هناك، فالفكرتان الرئيسيتان التي يمكن التوصل إليهما من خلال تكرار تلك التجارب والاستماتة التي يبديها أصحابها لإنجاحها، هما: **1)** أن هناك إمكانية لطرح مشروعات وأطروحات بديلة تأتي دوما من أسفل، تحاول تقديم حلول عملية وجماهيرية واضحة لأزمات تسببت فيها الدولة وسياساتها الاقتصادية المنحازة لأصحاب الأعمال وبالذات الكبار منهم. بدائل تضع نصب أعينها مصالح الفئات العريضة الفقيرة والكادحة من أبناء الشعب، مصالح لا يمكن الحفاظ عليها سوى بأن يكون أصحابها الحقيقيين هم من يقومون على عملية إدارة تلك البدائل وليس فقط طرحها. **2)** أن هذه الأطروحات

ستواجه بقدر كبير من المقاومة المضادة ستخوضها الدولة بكامل أجهزتها ومؤسساتها وقوانينها المختلفة وأدوات بطشها في محاولة لإفشال تلك البدائل، وبالتالي فالطريق الوحيد لتحقيق نجاحات حقيقية يكمن في تنظيم الصفوف وتناقل الخبرات وتجذير الوعي وإبداع الأدوات المناسبة لخوض تلك المعركة، التي لن تنته إلا بتحقيق انتصار سيكون في مجمله تاريخي على قوى الاستغلال والفردية، حتى لو كان الطريق إلى ذلك صعبا ومحفوفا بالمخاطر والتراجع النسبي والعدائية الشديدة.

بوادر ثقافة اقتصادية وتنظيمية بديلة في تونس

ليلى الرياحي

وقفت العديد من الدراسات على أسباب اندلاع الثورات العربية وخاصة منها المصرية والتونسية وأرجعتها للحيف الاجتماعي وتفاقم البطالة واستفحال الفساد، أي عموما إخفاق مناويل التنمية وإخلالها بالعدالة الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى عدم احترام حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك البيئية. عموما، ينم اندلاع هذه الانتفاضات عن حالة عدم الرضى الواسعة عن السياسات الليبرالية التي تتبعها هذه البلدان في ظل التبعية لمنظومة اقتصاد السوق وظلم الأنظمة الدكتاتورية وتآكلها.

رغم إجماع المجموعة الدولية على كون تونس قد تخطت بنجاح وثبات أهم العقبات التي كانت قد تحول دون إرساء الديمقراطية ومنظومة تضع آليات تعايش سلمي يحترم حقوق الإنسان، فإن أهم مطالب الشعب الثائر المتمثل في سن العدالة الاجتماعية لم يجد استجابة لدى الحكومات المتعاقبة. فهو لم يكن أولوية هذه التشكيلات السياسية التكنوقراطية التي واكتفت بتطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات المالية العالمية دون مراجعتها. فعلى سبيل المثال، لم تتم إعادة النظر في المنظومة الجبائية غير العادلة أو في الاتفاقيات الدولية المجحفة، كما تعثرت العدالة الانتقالية بكل مكوناتها من آليات لمكافحة الفساد والقطع مع ثقافة المحسوبية والإفلات من العقاب. وفي المقابل تم الاعتماد على سياسة تقشف والحرص على "إصلاح" كل من مناخ الاستثمار والقطاع المالي وكأنهما يمثلان الحل الوحيد للأزمة.

نجد من أهم نتائج تغافل الحكومات المتعاقبة عن معالجة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية، تأزم الوضع الاقتصادي وتفاقم المديونية والتبعية وكذلك انتشار المبادرات

الاقتصادية غير المهيكلة أو ما يسمى بالاقتصاد الموازي. وإن دلّ ذلك على شيء فهو يؤكد أن الطبقات الوسطى والمفقرة من المجتمع التونسي لم تنتظر حلولا من الحكومات بل أخذت بزمام المبادرة مستغلة ضعف الدولة فاختلقت أنشطة اقتصادية تؤمن احتياجاتها رغم فقدانها لمواصفات العمل اللائق[94] وخروجها عن القانون في أغلب الأحيان. قد ينتقد البعض هذه الأنشطة الاقتصادية اعتمادا على كونها تغذي شبكات الإجرام المنظم وتحرم الدولة من مداخيل مهمة وتعرض المواطنين إلى مخاطر صحية الخ. لكن جدير بالقول إن الاقتصاد الموازي يمثل اليوم متنفسا للشريحة الكبرى من الشعب التونسي إما بتوفير مواطن شغل أو بالحد من وطأة التضخم.

ويقول لطفي بن عيسى –اقتصادي وخبير في الاقتصاد الاجتماعي التضامني– بشأن الأزمة الاقتصادية التونسية: *" الفضل الوحيد لهذه الأزمة أنها كشفت فاعلا غير متوقع ولكنه جاء مناسبا جدا للساحة الاقتصادية والاجتماعية، إنه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي، مع تصديه للأزمة، يقدم ردا سياسيا واقتصاديا مبنيا على بعث المشروعات ويهدف بالتحالف مع الجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني إلى التحول الاجتماعي والبيئي والديمقراطي للاقتصاد ككل. وقد اتاحت تلك الازمة لهذا الفاعل الجديد فرصة تاريخية لإثبات وجوده، والتعريف والاعتراف به. [...]"*[95]

فعلا، عززت النسيج الاقتصادي التونسي مؤخرا أعداد هامة من المؤسسات الصغرى والعائلية والتي تنشط أغلبها على صعيد محلي أو جهوي فتمثل بدائل عملية

---

[94] Protection sociale et économie informelle, défis de la transition vers l'économie formelle, https://goo.gl/wMrzH0

[95] لطفي بن عيسى، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اقتصاد قريب من المواطن منتج لفرص العمل وللتنمية المحلية"، مداخلة في ندوة حول « المبادرة التشريعية من أجل قانون أساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني»، للمزيد، https://goo.gl/LojpRI

للناشطين فيها تمكنهم من مواطن شغل يخلقونها لأنفسهم. ويتجلى بوضوح في تونس أن نسبة مهمة من الأنشطة الاقتصادية الخارجة عن الأطر القانونية تتبنى، على الأقل في تنظيمها الذاتي وفي علاقتها الوطيدة بالقيم المجتمعية والثقافية، أهم مقومات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتمثل بديلا عمليا للعاطلين عن العمل والمهمشين في غياب اعتراف القانون والسلطات. دون الخوض في درس العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الاجتماعي التضامني، نكتفي في هذا التقديم بلفت الانتباه إلى أن البدائل، كيفما كانت، تخرج في بدايتها عن الأطر القانونية والممارسات الاقتصادية المعهودة وتعيد النظر فيها وتسعى لتطويرها، فهذا القطاع الموازي للاقتصاد الرسمي، تقام التجارب وتتبلور البدائل.

1. إشكالية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل

يمثل ما يسمى بـ"الاقتصاد الاجتماعي التضامني" موضوعا مركزيا عند الحديث عن البدائل الاقتصادية في تونس اليوم، فهو يلقى تسويقا مهما من طرف الدولة والمؤسسات المالية وبرامج التعاون الدولي والنقابات والمجتمع المدني على حد سواء. *" ويستند الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مفهوم مزدوج، يشترك في وجهه الاول مع القطاع العام من حيث الحرص على المصلحة العامة وفي وجهه الثاني مع القطاع الخاص من حيث المردود. ومع تنوعها في الواقع، إلا ان مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لها سمات مشتركة* ***منها غرض المنفعة الاجتماعية*** *المندرجة في إطار مشروع اقتصادي وانجاز المشروع على أساس* ***حوكمة ديمقراطية وإدارة أخلاقية*** *وأخيرا* ***حركية تنموية قائمة على قاعدة جهوية وتعبئة لروح المواطنة.*** *وتعني المصلحة العامة أن يأخذ الانسان الأسبقية*

على رأس المال. فهيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو بالضرورة في خدمة مشروع جماعي ذي منفعة اجتماعية وليس مشروعا فرديا يخدم حصرا المساهمين فيه. " [96]

فللاقتصاد الاجتماعي التضامني إذن جملة من المقومات التي تجعله يمثل تجديدا في الاقتصاد التقليدي التونسي. لكن هل يمكن إطلاق صفة "البديل" على كل مشروع جماعي تشاركي محلي؟ في الواقع، تعد التجارب المنضوية تحت هذه اليافطة بالعشرات. تسهر العديد من المنظمات الدولية[97] على متابعتها و تأطيرها في محاولة لبعث مشروعات تستجيب لمقومات هذه المنظومة الجديدة. غير أن أغلبيتها تعتمد بشكل كبير على دعم خارجي ولا ترتكز على وعي سياسي حقوقي مناهض للسياسات الليبرالية. فهي وإن تمثل بديلا عمليا لأصحابها فتوفر لهم مواطن شغل، يبقى وصفها كبديل اقتصادي اجتماعي رهن قدرتها على نقد السياسات الاقتصادية ومنوال التنمية وإعادة النظر فيها. إذن، يفترض أن يكون للاقتصاد البديل بعد سياسي حقوقي بارز من شأنه أن يدفع نحو تغير السياسات ككل.

ستتناول هذه الورقة تجربتين من تونس تبحث كل منهما عن سبل الاستقلال عن المنظومة الاقتصادية السائدة التي لم تستجب لتطلعات الناس من شغل وعدالة اجتماعية فتطرح بدائل عملية تحترم حقوق أفرادها وكرامتهم وتدفع الدولة والمجتمع للاعتراف بها وبقدرات مكونيها من نساء أو مهمشين ومساءلة الدولة عن سياساتها. كما تستعرض

---

[96] المرجع السابق

[97] مرسي كوربس، الاتحاد الأوروبي، لاباس (مخبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني)، التعاون الإيطالي والألماني والفرنسي وغيرها.

هذه الورقة أهم التحديات التي تواجه هاتين المبادرتين وهي معمل ماموتاكس بالشابة قرب مدينة المهدية الساحلية وهنشير جمنة[98] بالجنوب التونسي في ولاية قبلي.

وقع الاختيار على هاتين التجربتين على اعتبار أنهما تتحليان بخاصيات نرى أنها مفصلية في نعتها بالبدائل بالإضافة إلى كونها تندرج ضمن الاقتصاد الاجتماعي التضامني. أما الخاصية الأولى فهي تلقائية البعث والانتصاب، أي أن هاتين التجربتين رأتا النور بمبادرة من أفراد بعد رفضهم لوضعية ما تهضم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا استجابة لفرصة تمويل أو دعم، كما تعتمدان آليات التسيير الذاتي والجماعي في إدارة شؤونها. أما الخاصية الثانية فهي متعلقة بإيجاد سبل لقلب موازين القوى مع الدولة والقطاع الخاص مرتكزة على حلول ميدانية بديلة ودعم أهلي وقدرة على التنظيم الجماعي. أما الخاصية الثالثة فهي طرح هاتين التجربتين لإشكاليات اقتصادية محددة والتحلي بنظرة نقدية تجاه السياسات العمومية ومنوال التنمية استنادا لخلفية حقوقية وسياسية واضحة.

2. معمل ماموتاكس.. محاولة فاشلة

"عندما تكون مجموعة، بالمعنى الواسع للمصطلح، أي مثلا عمال شركة أو متساكنو حي أو مدينة، عندما يتوقف هؤلاء الأشخاص عن القبول السلبي لواقعهم وحياتهم، عندما لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام الظروف التي تفرض عليهم، عندما يحاولون التغلب عليها والتحكم فيها تكون هناك محاولة للتسيير الذاتي. وهناك تمشي في ونحو التسيير

[98] كلمة تونسية مجهولة الأصل تعني الضيعة الشاسعة.

الذاتي. من هذا المنطلق، وأنا أؤكد على ذلك، ليس التسيير الذاتي بالمنظومة القانونية، (...) فهي طريق دائمة التجدد."[99]

2.1. القصة

انطلقت القصة من مدينة الشابة بولاية المهدية الواقعة جنوب الساحل التونسي وهي منطقة صناعية متخصصة في النسيج منذ أن سُن قانون الشركات أوف شور أو ما يعرف بقانون 72. معمل عادي، تقتات من العمل فيه نساء وفتيات في خرق عميق لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية. يشتغلن بمعاش زهيد، تحت ضغط نفسي من صاحب المؤسسة الذي يستغلهن ولا يحترم كرامتهن. [100]

في يناير 2013، تمكنت النساء من كسر حاجز الخوف وتكوين نقابة أساسية تابعة للاتحاد العام التونسي للشغل تدافع عن حقوقهن بعد أن امتنع صاحب المعمل عن تسديد الأجور، فتمكنّ من تحسين ظروف العمل في ظرف وجيز وبعد سلسلة من الاحتجاجات والمفاوضات: ارتفع المعاش من 350 دينار إلى 46 دينار في الشهر وتمكنّ من فرض الاحترام وإيقاف الممارسات المهينة والحصول على مقابل لساعات العمل الإضافية وعلى العطل القانونية. غير أن قطاع النسيج عرف أزمة حادة إبان الثورة، أتت على 300 مؤسسات بين 2011 و2015 وتم تسريح حوالي 40 ألف عامل وعاملة كما تراجع التصدير في هذا القطاع بـ7 بالمئة في 2015[101]، وعانت

---

[99] Denis Clerc, extrait du postface de « Créateurs d'utopies, Démocratie, Autogestion, Economie sociale et solidaire » (Pierre Thomé), Editions Yves Michel, 2012 .

[100] Résister et produire: La lutte des ouvrières de Mamotex, https://goo.gl/iYsOxm

[101] تصريح لرئيس الفيدرالية الوطنية للنسيج بالحسن غراب، 12 فبراير 2016، https://is.gd/XSkyvq

مؤسسة ماموتاكس كالعديد من مثيلاتها من صعوبات مالية قد يكون لسوء الإدارة شأن فيها فالتجأ صاحب المعمل إلى إغلاقه قبل أن تتعمق صعوباته المالية وكان ذلك أخف الأضرار بالنسبة له بيد أنه لم يكترث للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لقراره هذا على العاملات.

من هنا، وحفاظا على مواطن الشغل، ابتدأت محاولة التسيير الذاتي. أقيمت مفاوضات بين النقابة وصاحب المؤسسة أشرف عليها الوالي اقترحت العاملات بمناسبتها تسلم زمام الأمور بشكل جماعي في المعمل وتسيير شؤونهن حتى يتم إتمام المطلبية القائمة آنذاك فتتمكنّ من استخلاص أجورهن العالقة ودفع مستلزمات التغطية الاجتماعية والحصول على مقابل العطل (أي تسديد كامل الدين الاجتماعي) شريطة ابتعاد صاحب المعمل طيلة هذه الفترة وتخليه على أجره كمدير الذي يساوي 2000 دينار في الشهر. حيث *"تمكنت عاملات شركة "ماموتاكس" للخياطة بمعتمدية الشابة من إبرام اتفاقية يوم 01 مارس 2016 مع صاحب المصنع الممثل القانوني للشركة لاستئناف النشاط بتمكين العاملات من تسيير العمل بأنفسهن وذلك بإعطاء تفويض إداري ومالي إلى الكاتبة لضمان السير العادي للعمل إلى حين خلاص أجورهن ومستحقاتهن. كما تعهد صاحب المصنع بإرجاع التيار الكهربائي وتوفير الموارد الأساسية للإنتاج في أجل لا يتجاوز الأسبوع. وقد تم إمضاء هذه الاتفاقية بمقر الوحدة المحلية لتفقدية الشغل بالشابة مع حضور كل من البحري الهذيلي، الكاتب العام لاتحاد الشغل المحلي بالشابة وعمر المدوري، معتمد الشابة وشوقي الميساوي معتمد مركز الولاية."*[102]

[102] قريبا على نواة: في الشابة، عاملات مصنع نسيج يسيّرن وينتجن، 9 مارس 2016، https://is.gd/2eIvg6

لكن سرعان ما ظهر عائق جديد حيث أن المزود الأساسي للمعمل، سواء أن كان بالمطلبيات أو بالمواد الأولية (وبذلك الزبون شبه الوحيد للمعمل)، شركة على ملك قريب صاحب ماموتاكس تقترن مصالحه به، فبعد أن وعد بتزويد العاملات امتنع عن ذلك ولم يبدي استعدادا للاعتراف بالتسيير الجديد للمعمل. فاصطدمت محاولة التسيير الذاتي بعقبة النفاذ إلى السوق في ظل تبعية كاملة لشركة أخرى[103].

2.2. ماموتاكس تطرح إشكالية سياسات الدولة في قطاع النسيج

في تقرير حول قطاع النسيج في ولاية المنستير المجاورة لولاية المهدية والتي تعيش تقريبا نفس الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية، يتعرض المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أسباب فشل سياسة الدولة التونسية في هذا المجال وتداعياتها على الطبقة العاملة:

"منذ أن انتهجت الدولة سياسة صناعية متوجهة نحو التصدير في السبعينيات بسن قانون 1972 الذي يرنو إلى تشجيع الاستثمار ودفع القطاع تم إسناد امتيازات واسعة للمستثمرين على حساب العاملات. تعمق هذا التوجه بارتفاع المنافسة العالمية في النصف الأول من الثمانينيات وبعد المضي قدما في برنامج التكييف الهيكلي الذي يشجع على اسناد امتيازات للمستثمرين حسب تغيرات سوق الشغل العالمي. تبنت الدولة التونسية سياسة الانزلاق في كل القطاعات حتى تحافظ على التفرد الذي تعطيه هذه الصناعات

[103] تجري حاليا في المحاكم قضايا عديدة رفعتها العاملات بصاحب المعمل تتعلق بأجورهن التي لم تدفع، وحصصهن الإضافية وعطلهن القانونية وغيرها، ويطالبنه بتسديد ما عليه وإعادة فتح المعمل بعد أن تفاوضن مع الشريك الذي قبل في النهاية تزويد العاملات، واقترحن على صاحب المصنع تسييرا تشاركيا بينه وبين لجنة منتخبة منهن في إطار مجلس مؤسسة.

المعملية، خاصة من حيث اليد العاملة الزهيدة. أعدت إذن الدولة الأرضية القانونية لتعزيز استغلال العمال في قطاع النسيج." [104]

ففي محاولة التسيير الذاتي هذه، محاولة لإعادة فتح المعمل الذي أغلقه صاحبه ليس لغياب المطلبيات بقدر ما هو لإخماد اندفاع العاملات في الدفاع عن حقوقهن. فخيار إغلاق المعمل مرتبط بعقلية كاملة مستندة إلى ترسانة قانونية تعطي للمستثمر الأسبقية والسلطة الكافية للتعسف على العاملات والهروب بجلده عندما يتعرض لصعوبات مالية تاركا العاملات لمصيرهن. فمن خاصيات الإطار القانوني نجد مرونة قانون الشغل في هذا القطاع (عقود قصيرة المدى، مناولة، عدم ترسيم العاملات...) وغياب الرقابة اللازمة على المؤسسات المشغلة لإجبارها على احترام القوانين بتعلة تشجيع الاستثمار، ومرونة القوانين المتعلقة بالإفلاس وتساهلها مع أصحاب المؤسسات على حساب العمال، وعدم احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق العمال، واستحالة التتبعات العدلية في حال إغلاق المؤسسة أو تغيير إثمها[105]... وبذلك، يصبح من السهل والنافع لصاحب المؤسسة إغلاقها عند ظهور بوادر لصعوبات مالية أو تحركات احتجاجية وماموتاكس خير مثال على ذلك.

كبديل عملي لهذه السياسة، يأتي اقتراح التسيير الذاتي وهدفه إيجاد حلول عملية لفض المشكل بأخف الأضرار: الشيء الذي لم يرَ صاحب المعمل بدا من بحثه. كانت

---

[104] Violation des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses dans le secteur du textile (Etude du cas de Monastir), https://goo.gl/hhIYyC

[105] Violation des droits économiques et sociaux des femmes travailleuses dans le secteur du textile (Etude du cas de Monastir), https://goo.gl/hhIYyC

أولى الخطى التي قامت بها النقابة عند محاولة إعادة تشغيل المعمل هي التفاوض مع معتمد الشؤون الاجتماعية (الممثل المحلي للوزارة) الذي قبل بإعادة جدولة ديون المعمل ومراعاة الأزمة التي يمر بها كما عرض مساعدته على إيجاد زبائن جدد للخروج من التبعية للمؤسسة الشريكة. حيث تكمن الإشكالية الحقيقية للمعمل في كونه يقتصر على المناولة لدى شركة تعمل هي نفسها بالمناولة.

فرضت عاملات ماموتاكس عقلية جديدة في التعامل مع الأزمة عوض سياسة الهروب إلى الأمام التي تشجع عليها الدولة، فقبلن بتحمل المسؤولية مكان المدير المتقاعس ودرسن إمكانيات التعامل مع الوضعية صحبة النقابة والتمثيليات المحلية للدولة. تتسم هذه العقلية بتغليب المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية وبأخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال بعين الاعتبار.

2.3. ماموتاكس تطور العمل النقابي وتطرح البدائل

لم يكن انتقال العاملات من أياد مطيعة منتجة إلى نقابة فعالة ثم لمجموعة تسيير ذاتي بالأمر التلقائي، بل هن يرجعن[106] الأمر إلى كون إحداهن زوجة لنقابي قام بتكوينهن في مجالات حقوقهن وسبل الدفاع عنها. يبرز هنا الدور الأساسي للتأطير النقابي في مساندة العاملات وتكوينهن وتحسين شروط المفاوضة مع أصحاب المؤسسات، لكن اقتراح التسيير الذاتي التشاركي يبقى جديدا على العمل النقابي التقليدي التونسي. فحداثة عهد نقابة المعمل مكنتها من استقلالية في التحرك والتنظيم (استقلالية عن المركزية النقابية) وبادرن باقتراح التسيير الذاتي كحل بدعم النقابة المحلية ما لم يكن من تقاليد الاتحاد العام التونسي للشغل، وبذلك تكون العاملات قد ساهمن، عن قصد أو عن غير قصد، في

[106] حوار مع سامية شوشان عضوة مكتب النقابة الأساسية، والبحري الهذيلي كاتب عام الاتحاد المحلي للشغل، يوليو 2016.

تطوير العمل النقابي في تونس بما يلائم الجو العام الجديد: الاقتصاد الاجتماعي التضامني كحل للمحافظة على مواطن الشغل مع مواصلة الإنتاج واقتسام أكثر عدالة للمداخيل والحفاظ على حقوق العمال.

تلت هذه التجربة عدة تصريحات نقابية تشيد بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل عن المنظومة الرأسمالية، أو على الأقل كمكمل لها، قادر على "سد الثغرات" و"الحد من الأزمات" وتحسين الفاعلية الاقتصادية. وتمت دعوة العاملات للمواعيد النقابية التي تعنى بالموضوع للإدلاء بشهاداتهن أمام جموع من النقابيين والممولين والممثلين عن المجتمع المدني. وقام الاتحاد العام للشغل بإعداد مقترح قانون للاقتصاد الاجتماعي التضامني ينافس مشروع القانون الحكومي[107] كان لعاملات ماموتاكس دور مهم في طرحه أعلى قائمة أولويات المركزية النقابية.

دور تجربة ماموتاكس في إعادة النظر في سياسات التشغيل لا يمكن طمسه، فبحث الاتحاد عن وضع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في قائمة أولوياته، فقد تمكنت العاملات من خلق فضاء سياسي يناقش فيه الإطار القانوني الجديد الذي سيفتح المجال مستقبلا لبلورة بدائل عملية.

2.4. بوادر ثقافة اقتصادية وتشغيلية جديدة في قطاع النسيج

عاملات ماموتاكس اليوم عاطلات (لم يتمكن كامل الإطار النقابي المنتخب المتكون من خمس عاملات من إيجاد مواطن شغل أخرى بما يبرهن على تضامن أصحاب المعامل فيما بينهم) أو يشتغلن في معامل أخرى في ظروف متفاوتة الصعوبة، أغلبهن يعبرن عن إرادة في الرجوع إلى "معملهن" ويحسسن بالمرارة عند الحديث في الموضوع ويشعرن

[107] قدم الاتحاد العام للشغل مقترح قانونه في ندوة صحفية في يوليو الماضي لكنه لم ينشر بعد للعموم

بالخيبة. رفعت في الغرض 60 قضية في عدم تسديد الأجور تم البت فيها لصالح العاملات مع استعجال التنفيذ في مارس الماضي دون أن يتحصلن على أجورهن وكذلك حوالي 40 قضية فصل تعسفي لم تصدر بشأنها أحكام بعد. راجعت العاملات سقف مطالبهن في محاولة جديدة لفك الأزمة بالتعهد بالتخلي عن القضايا في حال قبل صاحب المعمل إعادة تشغيله وهن حاليا يتباحثن كيفية مواصلة النضال من أجل مواطن شغلهن.

يمكن اعتبار هذه التجربة فاشلة[108] بما أنها –حتى الآن– لم تتوصل إلى فرض التسيير الجماعي بالمعمل ولم تدخل في طور الإنتاج ولم تحقق أرباحا أو عائدات، لكنها تعتبر تجربة مهمة حيث أنها الأولى من نوعها في تونس. في محاولة التسيير الذاتي هذه هناك العديد من النجاحات التي يجب الوقوف عليها:

- ارتفاع درجة الوعي لدى العاملات وتمكنهن من الدفاع عن حقوقهن وتحديد أولوياتهن ورسم استراتيجية لنضالهن وطرح حل بديل عملي على مدير غير مكترث لوضعياتهن الاجتماعية.

- وعي العاملات بقدرتهن على القيام بشؤون المعمل والتأهب لذلك مع اعتماد آليات الإدارة الذاتية الجماعية وإيجاد سبل شفافة وديمقراطية لإتخاذ القرار رغم تعدد محاولات كسر لحمتهن وعزيمتهن.

- تحول القصة إلى مثال يعرض ويحتذى به ومصدرا للإلهام وموضوعا للمقالات الصحفية مما أعطى لقضية العاملات دفعا مهما وأنشأ بوادر ثقافة جديدة.

- المساهمة في فرض موضوع الاقتصاد الاجتماعي التضامني على أجندة الاتحاد العام التونسي للشغل

[108] Le combat perdu des ouvrières de Mamotex, https://goo.gl/fwCsY1

يقول دونيس كلار: *"إن محاولة التسيير الذاتي لشيء أساسي وأولي تمثل التحكم في ظروف الحياة. تكون العلاقات الاجتماعية مكان ولادة التسيير الذاتي وأرضها، وهو ليس بالشأن الاقتصادي على حدة أو السياسي على حدة."*[109] فعاملات ماموتكس توصلن لسبل "التحكم في ظروف الحياة" عن طريق التآزر والتضامن والإيمان بالقدرة على التسيير الذاتي والإنتاج. فالعمل النقابي عموما يستوعب فكرة التسيير الهرمي كطريقة مثلى لإدارة المؤسسات. إعادة النظر في هذه الفكرة باقتراح تسيير جماعي يمثل تطورا وتجديدا.

3. جمنة: الواحة التي تقطف فيها ثمار الثورة

قرابة مائة عامل قار يرتفع عددهم في فصول الذروة فتستقطب الواحة العمال من الأحواز ومن منطقة الجريد: إنها واحة جمنة (10800 نخلة منتجة) التي استرجعها أصحابها يومين قبل فرار الديكتاتور بعد أن افتكها المعمر من آبائهم ثم أممتها الدولة من ثمة مُنحت لشركة ستيل العمومية التي أفلست فقررت الدولة التفويت فيها بتأجيرها لمدة 15 سنة لمتسوغين اثنين لم يحسنا الاعتناء بها ولم يشغلا سوى 6 أو 7 عمال في كامل الواحة، يقتصر عملهم على الاهتمام بالسقي. تحوم حول عملية التسويغ هذه شبهة فساد[110] خاصة أن سعر الإيجار لم يتجاوز 40 ألف دينار في السنة.

---

[109] Denis Clerc, extrait du postface de « Créateurs d'utopies, Démocratie, Autogestion, Economie sociale et solidaire » (Pierre Thomé), Editions Yves Michel, 2012 .

[110] هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامّة قبل الربح الخاصّ، نواة، 11 يوليو 2015، https://is.gd/3Chyca

وفي 12 يناير 2011، توجه شباب بلدة جمنة في الجنوب التونسي (ولاية قبلي) إلى 'الهنشير" واسترجعوه بعد اعتصام دام 96 يوما وشرعوا في استغلاله استغلالا جماعيا و" *خلافا للماضي، صارت المداخيل توزّع بين أجور العمّال، الذين ارتفع عددهم، وبين تعزيز إنتاجية الأرض ودعم مشروعات تنمويّة لصالح أبناء جمنة. وهو ما يضعنا أمام أوّل تجربة "تأميم شعبي" في تونس: انتقلت فيها سلطة استغلال أرض فلاحيّة من يد رأس المال الخاصّ إلى يد المجتمع المدني، وتحوّلت بفضلها المداخيل من أرباحٍ في جيوب حفنة من الأثرياء إلى مشروعات تحسّن حياة عامّة الناس.* " [111]

فعلا، تضاعف إنتاج الواحة في السنوات الأربع الأخيرة منذ أن أصبحت تديرها الجمعية المحلية التي تكونت للغرض (جمعية حماية واحات جمنة) فتضاعف الإنتاج من 969 ألف دينار سنة 2011 إلى مليون و800 ألف في سنة 2014، بعد أن كان بمعدل 450 ألف دينار سنويا في فترة استغلال المتسوغين. [112]

هنشير جمنة اليوم، بالإضافة إلى تشغيل العاطلين عن العمل بالمنطقة والاستثمار في تحسين الإنتاج وظروف العمل، يمول العديد من المشروعات التنموية على غرار بناء أقسام في المدارس والمعاهد ووحدات صحية وقاعة رياضة وبناء سوق للتمور واقتناء سيارتي إسعاف وغيرها من المشروعات. كما يمول جمعيات مختلفة تهتم بالثقافة والمعاقين والأطفال الخ. فهو يقوم بذلك مقام الدولة الغائبة في هذه المنطقة المهمشة ويقوم بهذه المهمة شبه المستحيلة ألا وهي التنمية.

---

[111] المصدر السابق.

[112] د. محمد كشكار، "جمنة وفخ العولمة"، حوار حول تجربة جمنة مع الأستاذ طاهر الطاهري عضو جمعية حماية واحات جمنة بقلم محمد المثلوثي بتاريخ 28 أكتوبر 2015. من إصدار الجمعية، 2016

3.1. التسيير الجماعي، سر النجاح

ليست جمنة هي الأرض الوحيدة التي استرجعها أهاليها، *"في خضم الموجة الثورية التي شهدتها بلادنا قامت حركة واسعة من استرجاع الفلاحين للأراضي والضيعات سواء المسماة منها الدولية أو التي على ملك رموز النظام السابق (...). وإذا كانت أغلب تجارب استرجاع الأراضي المنهوبة التي شهدتها سنتا 2011 و2012 قد عرفت تعثرا بالنظر إلى عديد الأسباب أهمها قوة الة القمع البوليسي وغياب التنظيم الجماعي لعمليات الاستيلاء وخاصة العجز على التقدم في إدارة الإنتاج داخل تلك الضيعات بشكل تعاوني متضامن بدل تقسيم الاراضي وتفتيت ملكيتها بما حال دون القدرة على استثمارها بطريقة منتجة."* [113]

فمثلما يرد في كتاب "جمنة وفخ العولمة" تعددت تجارب استرجاع الأراضي غير أن جمنة انفردت بالنجاح. في حوار مع عضو من لجنة التسيير المزكاة[114]، تطرق هذا الأخير للأسباب التي جعلت نجاح التجربة ممكنا: تنفرد تجربة جمنة بعدة مقومات تتعلق كلها بالحوكمة والتسيير تمثلت في الاتفاق على فكرة الإبقاء على وحدة الأرض وإرساء التسيير الجماعي واقتراح لجنة للإدارة يتم تزكيتها بعريضة شعبية مع اللجوء للجلسة العامة في كل قرار مهم. اللجنة تحظى بثقة الجمنيين وتحرص على احترام الشفافية والتشاركية فيما تبقى الرقابة والمسائلة ملازمتين لمسار استغلال الواحة. زاد منوال التسيير هذا من الإحساس بالمسؤولية والانتماء والتملك، حتى أن العديد من الشباب كانوا يشتغلون

[113] المرجع السابق.

[114] طاهر الطاهري الذي تطوع لرئاسة الجمعية التي أحدثت فيما بعد (جمعية حماية واحات جمنة)

دون مقابل في أوقات فراغهم وأصبح نجاح التجربة، خاصة بعد أن ذاع صيتها،[115]، [116] بمثابة الرهان لدى الجمنيين.

تم في مارس 2011 تكوين جمعية تديرها لجنة من متطوعين لتقوم بتسيير شؤون الواحة. بعد سنة أولى صعبة، لجأت فيها اللجنة لإطلاق حملة تبرع من الأهالي والسلف من تجار التمور والجمعيات المائية بالمنطقة لتأمين رأس المال اللازم لاستغلال الواحة بصفة مستدامة، تمكن الفلاحون من مضاعفة المنتوج والرفع في الأجور وتحسين وسائل الإنتاج وظروف العمل... من ذلك تحولوا إلى إنجاز مشروعات لفائدة المجموعة.

من ناحية أخرى، يعود النجاح في تسيير الهنشير إلى الانسجام الاجتماعي الذي تعرفه المجموعة، فمواطنو بلدة جمنة تمكنوا من تغييب المصلحة الفردية لصالح المصلحة العامة فلم تطلهم، على سبيل المثال، تأثيرات الاستقطاب السياسي الذي عرفته تونس، لا لغياب السياسة والاهتمام بالشأن العام ولكن لوجود اتفاق ضمني حول علوية قضية استرجاع الهنشير.

3.2. الحل البديل للسياسات الفلاحية الفاشلة ولمعضلة الأراضي الفلاحية الدولية في تونس

استحوذ المستعمر الفرنسي عند بسطه للحماية سنة 1881 على حوالي 10 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة وهي الأراضي الأكثر خصوبة وإنتاجا والتي تقع في المناطق الرطبة. ابتدأت عملية تونسة الأراضي (تأميمها) منذ 1956 عبر مجموعة من

[115] La « comuna » del oasis de Jemna, https://goo.gl/14aOWA

[116] هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامّة قبل الربح الخاصّ، مرجع سابق.

الآليات: إما بالبيع الطوعي[117] من طرف المستعمرين أو بافتكاك الأرضي المهملة[118] أو باعتماد بروتوكولا لنقل الملكية[119] حيث اقترضت تونس من الدولة الفرنسية لشراء حوالي 150 ألف هكتار من المستعمرين بسعر يعادل 10 مرات سعر السوق كتعويض لهم ولمساعدتهم على إعادة إنتصابهم في بلدهم[120]. ثم تمت تونسة ما تبقى من الأراضي بما سمي بقانون الجلاء الزراعي في مايو 1964 وقد تحصلت الدولة التونسية على ملكية هنشير جمنة تحديدا بموجب هذا القانون.

كونت هذه الأراضي المخزون العقاري الفلاحي للدولة التونسية الفتية أي حوالي 745 ألف هكتار بالإضافة إلى 83 هكتار من أراضي الأحباس (الأوقاف)، ثم تم التفريط في 40 بالمائة منها أثناء حكم بورقيبة فلم يبقى منها سوى 500 ألف هكتار تقريبا من ضمنهم حوالي 400 هكتار في جمنة (في الأصل، ملكية مشاعية للأهالي).

ثم *"وقع الاعتماد على الأراضي الدولية لتكوين أولى تعاضديات[121] الإنتاج وفي سنة 1968 بلغ عدد التعاضديات 348 تعاضدية تمسح حوالي 379 ألف هكتار وقد كان النظام يهدف من خلال ذلك إلى اعتماد تلك التعاضديات كضيعات مثالية (مكننة عالية وإنتاجية مرتفعة بحكم التقنيات التي أدخلها المستعمرون عليها) تشعّ على محيطها من أجل تعصير الفلاحة التونسية والرفع من الإنتاج والإنتاجية لكنّ تلك التجربة*

---

[117] 127 ألف هكتار للدولة و40 ألف لكبار الملاكين بين سنوات 1956 و1960

[118] عند صدور قانون 7 مايو 1957

[119] 13 أكتوبر 1960 و2 مارس 1963 (Protocoles de cession à la Tunisie des terres des agriculteurs français).

[120] مداخلة د. عبد الله بنسعد بالدهماني يوم 29 أغسطس 2015 حول واقع الأراضي الدولية على هامش الاستشارات حول الأراضي الدولية: كيف السبيل لإعادة هيكلة الأراضي الدولية؟

[121] تطبيقا للقانون عدد 19 المؤرّخ في 25 مايو 1963 أو ما يسمى بقانون التعاضد.

فشلت بسبب التطبيق المعكوس لتكوين التعاضديات حيث وقع البدء بالفلاحين الفقراء والتغافل عن الملاكين الكبار وفشلت بذلك أكبر فرصة للقيام بإصلاح زراعي ممّا أدّى إلى إنخرام كبير اليوم في هيكلة الأراضي الفلاحية."[122،123]

في أوائل التسعينيات، بدأت الدولة التونسية في تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الفلاحي الممول من صندوق النقد الدولي. وتمثلت الإصلاحات في: من ناحية، إعادة هيكلة الضيعات الدولية التي لم تحقق الأهداف المرجوة والتي تحتاج إلى استثمار وتثمين وتحويلها إلى "شركات إحياء وتنمية فلاحية". ومن ناحية أخرى، التخلي عن الأراضي الصغرى للمستغلين القدامى والتقنيين والفلاحين الشبان وذلك بعقود إيجار على مدى 25 سنة. في الحقيقة، لم تكن شركات الإحياء والتنمية الفلاحية سوى سبل لخصخصة "وحدات الإنتاج التعاضدية" التي أحدثت في الستينيات وقد مثلت تخليا للدولة عن دورها في هذا القطاع الاستراتيجي ليستفيد القطاع الخاص.[124] كانت نتيجة هذه السياسة *"الاستغلال المفرط للأراضي وتلويثها باستعمال المبيدات والأدوية الفتاكة وتدمير الموروث الجيني المحلّي بالتركيز على الأصناف المستوردة واستنزاف الموارد المائية دون التفكير مطلقا في مستقبلها"*[125] فساد بذلك منطق تراكم الأرباح وتحولت الفلاحة

---

[122] مداخلة د. عبد الله بنسعد بالدهماني، مرجع سبق ذكره

[123] في الذاكرة الشعبية التونسية، ارتبطت فكرة التعاضد بفشل هذه التجربة وهو ما يمثل عائقا اليوم أمام إرساء الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

[124] Wassim Abidi, Dynamique d'Economie Sociale et Solidaire en Tunisie: Acteurs, Enjeux, Paradoxes et Perspectives de Construction, Mémoire de fin d'études, 2015 .

[125] مداخلة د. عبد الله بنسعد بالدهماني، مرجع سبق ذكره

من قطاع استراتيجي هدفه تحقيق الاستقلالية الغذائية والتشغيل إلى قطاع موجه نحو التصدير.

تتجلى إشكالية الأراضي الفلاحية الدولية بوضوح في جمنة، فتأتي هذه التجربة كبديل لسياسات الدولة الفاشلة من ناحية ومن ناحية أخرى كحل لإشكاليات الاستثمار الخاص أو الإدارة الخاصة للأراضي الفلاحية الدولية. فمن حيث استغلال الأرض، توجه الأهالي إلى ترشيد استهلاك الماء والاعتناء الجدي بالواحة والعمل على إحيائها (مما يفسر الترفيع في عدد العاملين) مع وجود برنامج للعودة إلى الاستغلال التقليدي المتكامل "ذو الثلاث طوابق" الذي يجمع بين إنتاج البقول والغلال والتمور في منظومة مستدامة ومتكاملة على نفس الأرض. ومن ناحية العائدات، الاستثمار لصالح المجموعة في مشروعات اجتماعية متنوعة مع التوجه نحو تطوير الضيعة والترفيع من قدرتها التشغيلية حيث يبحث الجمنيون عن سبل إنشاء وحدات تعليب وتحويل لتمكين اليد العاملة النسوية من المشاركة في الدورة الاقتصادية. [126] نجح الجمنيون حيث فشلت الدولة وتداركوا السياسات الكارثية التي ساقتها هذه الأخيرة في فترة وجيزة لكن بجهد ثمين وصبر وحكمة.

3.3. تسوية الوضعية، المرحلة الحاسمة

يعبر طاهر الطاهري –رئيس جمعية حماية واحات جمنة– على قضية هنشير جمنة فيقول *"هي أكبر وأقدم مظلمة تحولت إلى قضية فساد إذ تعود جذور المسألة إلى سنة 1912 لما افتك المستعمر أرضنا"* . يعيش الأهالي هذه التجربة كاسترداد لحقهم المشروع أمام فشل ذريع للدولة في حماية مصالحهم والقيام بدورها في التنمية والإصلاح وما

[126] حوار مع طاهر الطاهري وعمال الواحة، أغسطس 2016.

النتائج الإيجابية لقراراتهم إلا دليل دامغ على أحقيتهم في تسيير أرضهم. غير أن تسوية الوضعية القانونية لأراضي الواحة معقدة فبحوزة المواطنين إثباتات ملكية تعود إلى بداية القرن الماضي قبل أن يقوم المعمر بافتكاك أراضيهم واستغلالها حتى الجلاء الزراعي في 1964. من ذلك، وبعد أن بسطت الدولة عليها سيطرتها، اتفق الجمنيون مع هذه الأخيرة في الثمانينيات على إعادة شراء أرضهم وجمعوا نصف المبلغ المطلوب آنذاك – 40 ألف دينار– وقاموا بتسديده، غير أنهم لم يتحصلوا مقابله على شيء[127] بل تم استخدام المبلغ للقيام بمشروعات ربحية مثل نزل "الواحة" في مدينة قابس المجاورة ومشروعات أخرى لم تعد بالنفع على جمنة وأهاليها.

منذ أن استرد الجمنيون أرضهم وهم في وضعية غير مستقرة ففي حوار صحفي، *" يعتبر رضا بن عامر[128] أنّ أعضاء جمعيّة الدفاع عن واحات جمنة هم مجرّد "عصابة" من اللصوص، يقودهم رئيسها الطاهر الطاهري (...) وقد سبق له أن رفع ضدّه قضيّة، رفضت محكمة قبلّي النظر فيها. وما يزال المتسوّغ السابق متمسّكا باسترجاع الأرض أو بأن تعوّضه الدولة عنها، ورفع في الغرض قضيّة ثانية ضدّ وزارة الشؤون العقاريّة، التي سوّغت له الأرض في عهد الوزير الأسبق رضا قريرة. الاّ أنّ المحكمة ظلّت تؤجّل البتّ فيها المرّة تلو الأخرى. "*

في 3 سبتمبر 2016 اتخذ وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مبروك كشريد قرارا[129] كان له وقع إعلامي مهم مفاده منع جمعية حماية واحات جمنة من بيع "الصابة" (المحصول) لفائدتها ويعطي للوزارة حق مصادرتها والتصرف فيها مما أثار غضب الأهالي

---

[127] د. محمد كشكار، جمنة وفخ العولمة، مرجع سبق ذكره

[128] المتسوغ السابق للهنشير

[129] حوار هاتفي مع طاهر الطاهري، رئيس جمعية حماية واحات جمنة، سبتمبر 2016.

واستنكارهم الشديد فدخلوا في اعتصام مفتوح ونفذوا وقفة احتجاجية أمام مقر الإدارة الجهوية لكتابة أملاك الدولة بقبلي. [130] تم تنظيم اجتماع عاجل مع مكتب الوزير في الأسبوع نفسه للتباحث في الأمر والتفاوض حول حل للمشكل،[131] فالأهالي يرفضون بتاتا حرمانهم من جني ثمار عملهم وإعادة افتكاك أرضهم وهم مقدمون على التصعيد في حال تعنت السلطات وتعديها على ما يعتبرونه حقا مشروعا.

إن التفاعل الإيجابي الذي تلقاه هذه التجربة لدى الأهالي من جهة والناشطين السياسيين والمجتمع المدني من جهة أخرى، يعطيها مجالا سياسيا لا بأس به للتفاوض مع السلطة تحت ضغط شعبي مهم، والكل، الى حد كتابة هذا المقال، في حالة تأهب تحسبا لأي تمشّ جائر أو اعتباطي يحرم الجمنيين من محصولهم أو من أرضهم.

بالمقابل، تقدم جمعية حماية واحات جمنة حلا مؤقتا للوضعية العقارية، يتمثل في إحداث شركة إحياء وتنمية فلاحية مطابقة للقانون حتى يتسنى لها تأجير الأرض بصفة قانونية واستغلالها على أن تقبل وزارة أملاك الدولة تسويغها للشركة في إطار مراكنة تضمن بقاء الضيعة لأصحابها.

3.4. دروس من تجربة جمنة

يقول طاهر الطاهري *"بممارسة الديمقراطية المحلية وعقد اجتماعات شعبية وأخذ رأي المواطن كنا قادرين على أخذ القرارات الصائبة، ولما مارسنا فوقيا وجدنا صعوبات*

---

[130] هنشير الستيل بجمنة: أملاك الدولة متمسكة بمصادرة محصول 2016، نواة، 5 سبتمبر 2016، https://is.gd/qbIFDm

[131] اقترح الأهالي مجموعة من الحلول مثل تحويل العائدات لبلدية جمنة، أو تحويل ما يتبقى من الأرباح إلى الوزارة بعد أن يتم اقتطاع تكاليف السنة الفلاحية المقبلة وميزانيات المشروعات القائمة. والتفاوض ما زال جاريا حتى الساعة.

في تمرير آرائنا[132]" . لا شك في أن أهم نجاح عرفته تجربة جمنة يكمن في إحداث إطار جماعي شفاف لتسيير الضيعة وهو الشيء الذي، كما سبق وقلنا، انفردت به هذه المجموعة. أخذ تركيز هذا الإطار جهدا كبيرا وجه نحو النقاش والتحسيس والإقناع، حيث أنه في بداية السنة الأولى من التسيير تعالت بعض الأصوات المطالبة بتقسيم الضيعة على الأهالي لكن سرعان ما بان للجميع أن المصلحة الجماعية تكمن في الإبقاء على وحدتها فكان هذا البديل الأول: تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

بعد الاتفاق على التسيير الجماعي، تم تداول وسائل اتخاذ القرار وتقسيم المسؤوليات، وهنا لعب المعطى المحلي والثقافي دورا مهما في منح الثقة لمجموعة من الأشخاص حتى يقوموا بالتسيير اليومي للضيعة وذلك عن طريق عريضة شعبية، بالمقابل وضعت آليات للرقابة تعتمد على الشفافية والحوار والرجوع للجلسة العامة، التي تعقد في "ساحة العين" وسط البلدة، عندما يتعلق الأمر بقرار أو مقترح مهم وهنا يكمن البديل الثاني في اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية أو المباشرة وكذلك المحاسبة. لا تنطبق على هذه التجربة صفة التشاركية بمفهومها التقليدي،[133] حيث تنحصر بعض صلاحيات القرار لدى أعضاء الهيئة المديرة للجمعية فيما يظل العمال أجراء لدى المؤسسة، قد يلجأون للإضراب أو الاحتجاج في بعض الأحيان، لكن ظروف عملهم تحسنت بشكل واضح وعلاقتهم بمشغليهم تتسم بالاحترام والتواصل والوفاق.

أما بالنسبة لتكوين رأس المال اللازم لاستغلال الهنشير، فقد اعتمد الأهالي هنا أيضا على بديل عن الاقتراض من الدولة أو من المؤسسات البنكية (قد يكون ذلك

---

[132] حوار مع طاهر الطاهري، رئيس جمعية حماية واحات جمنة، أغسطس 2016.

[133] هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامّة قبل الربح الخاصّ، مرجع سبق ذكره

نتيجة استحالة اعتماد سبل التمويل التقليدية التي تحتاج لثبات الملكية) وهو تنويع المصادر بـ:

- جمع تبرعات من الأهالي بقيمة 30 دينار للفرد مكنت من الحصول على 33 ألف دينار.
- 22 ألف دينار سلفة من الجمعيات المائية المحلية.
- 120 ألف دينار سلفة من تجار تمور على أن يتمتعا بالأولوية في "تخضير الصابة" (شراء المحصول).
- مساهمة من أصدقاء الجمعية من أساتذة وجمعيات أخرى بمبلغ ألفي دينار وربع.[134]
- التعويل في الفترة الأولى على العمل التطوعي الذي قام به شباب المنطقة لفائدة المجموعة.

كما انتهج الجمنيون مسارا بديلا فيما يخص الانتفاع الجماعي بالعائدات، فعوض أن يلتجوا إلى تقسيم الأرباح اختاروا الاستثمار في مشروعات تنموية تعود بالنفع على الأهالي وذلك على مدى أجيال. في هذا الخيار إيمان بأن رفاهة الفرد وتوازنه يمر بتحقيق العيش الكريم للمجموعة وفيه بوادر لعقلية تعايش جديدة يصفها الجمنيون عند الحديث عن تجربتهم بـ"الانسجام"[135].

يمكن القول إن هذه التجربة تعد من أنجح المبادرات التي عرفتها تونس بعد الثورة. فهي بالإضافة إلى تكريسها لمبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني، تفتح العديد من

---

[134] د. محمد كشكار، جمنة وفخ العولمة، مرجع سبق ذكره

[135] تم رصد هذا من خلال حوار مع الفلاحين وأعضاء الجمعية تم في يوليو 2016

الآفاق البديلة في علاقة بالسياسات الفلاحية للدولة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأراضي الدولية التي تمثل أكبر عائق أمام تطور القطاع في تونس. إن الأزمة الراهنة بين أهالي جمنة والسلطة ستكون بمثابة الامتحان لهذه التجربة الفريدة البديلة ويقول طاهر الطاهري: *"نعتبر تجربتنا رائدة وهي رد على دعاة الخصخصة ونموذج للاقتصاد الاجتماعي التضامني ومطروح علينا إنجاحها. ونجاحها ليس مسؤولية أصحاب الارض وحدهم. (...) لنا صفر فاصل أخطاء ولو قدر لنا المواصلة أو أجبرنا على ذلك، فسنواصل بنفس العزيمة خدمة لمصلحة أهلنا. 136"*

4. البدائل العملية من تونس، تأسيس لثقافة اقتصادية جديدة

نرى في هذين المثالين العديد من أوجه التقارب رغم اختلافهما الجوهري فيما يخص ظروف الانتصاب. أولا، تأتيان كردة فعل على مظلمة (إغلاق المعمل بالنسبة لماموتاكس وافتكاك الأرض بالنسبة لجمنة)، في كلتا الحالتين، ولّد الإحساس بالغبن وبالظلم إرادة جماعية هدفها استرداد الحق المهضوم. بالنسبة لعاملات ماموتاكس، سرّع دعم النقابة ودورها التوعوي في بلورة فكرة التسيير الذاتي لكنه أبقى على تلقائيتها. أما في جمنة، فإن الوقت كان نصير الفلاحين اللذين إستغلوا ضعف الدولة قبيل هروب بن علي لاسترجاع أرضهم.

ثانيا، كان لعاملي التنظيم الذاتي والتحرك الجماعي دور مهم في إنجاح كلتا التجربتين، فقد أعطيا للأفراد الجرعة اللازمة من الشجاعة للوقوف أمام رؤوس الأموال والسلطة، وتبين ذلك من سلسة التحركات الاحتجاجية التي قامت بها المجموعتان دفاعا

136 د. محمد كشكار، "جمنة وفخ العولمة"، مرجع سبق ذكره

عن الحقوق. من ذلك، تحولت القدرة على التحرك الجماعي إلى قدرة على التسيير الذاتي، على الأقل في مثال هنشير جمنة.

ثالثا، تتسم التجربتان بوجود روح للمبادرة الإيجابية، فلم تقتصر العاملات على وسائل الاحتجاج والتفاوض بل بلورن حلا جماعيا ورؤية واضحة على كيفية الخروج من الأزمة. أما في جمنة، فالانطلاق في البحث عن تمويلات وفي استغلال الأرض أعطى للمجموعة مجالا كافيا لإثبات جديتها وقدرتها على التسيير ونجاعتها في خلق مواطن شغل ومشروعات تنموية. كما أنه في كلتا الحالتين، تم التوجه تلقائيا نحو شكل اجتماعي تضامني فيه تغييب للمصلحة الفردية أمام المصلحة الجماعية.

رابعا، من أهم خصوصيات هاتين التجربتين أنهما تنقدان بشدة سياسات الدولة كل في مجالها. أما في مثال ماموتاكس، فالنساء على وعي تام بأن تهرب صاحب المعمل من مسؤوليته وتدميره لمواطن الشغل لنتيجة مباشرة لسياسة التشجيع على الاستثمار التي تنتهجها الدولة التونسية، سياسة منحازة للمستثمر على حساب العاملات وحقوقهن تتكرس بإطار قانوني غير عادل يمنحه امتيازات ولا يسمح بمحاسبته ويتساهل معه إن ساء الإدارة أو تهاون. أما في مثال هنشير جمنة، فالفلاحون ينقدون بشدة سياسة الدولة في القطاع الفلاحي ككل وفي التناول قضية الأراضي الفلاحية الدولية بالخصوص. ثم يذهبون إلى أبعد من ذلك بتعويض الدولة في مجالات اجتماعية عدة كالصحة والتعليم والثقافة.

تدل هذه التقاطعات بين التجربتين على أن الوعي الجماعي وصل على المستوى المحلي إلى درجة من النضج تسمح لمجموعات بفرض (أو على الأقل محاولة فرض) حلول بديلة في التعامل مع الإشكاليات الاقتصادية التي تواجههم. تضع هذه الحلول نصب أعينها المصلحة الجماعية وترتكز على شرعية محلية وتقودها قيم تضامنية، هذا بالإضافة

إلى وعي بفشل سياسات الدولة ومطالبة ملحة بإعادة النظر فيها، وهذه، مما لا شك فيه، بوادر ثقافة اقتصادية تضامنية جديدة في تونس.

تجارب وبدائل عملية من المغرب للاقتصاد التضامني والإدارة الذاتية

رجاء الكساب

مقدمة

يختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من بلد لآخر، وتستخدم منظمة العمل الدولية التعريف الذي تم الاتفاق عليه بجوهانسبرج في أكتوبر2009 ، والمتمثل في: المنشآت والمنظمات، لا سيما التعاونيات، ومجتمعات المنفعة التآزرية والروابط والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن.[137]

وقد عرف المغرب منذ القديم أشكالا مختلفة من الممارسات التضامنية التي تعد جزءا لا يتجزأ من تقاليده، خاصة فيما يتعلق بشؤون الأرض والزراعة، حيث كانت الأعراف سائدة عند القبائل (تويزة، تافكورت، تيبضيت.....)، ويمكنها أن تختلف من قبيلة لأخرى، كما أنها تختلف من حيث تأثير الأنظمة القانونية الأخرى وخصوصا نظام الشريعة الإسلامية. ويمكن التمييز في هذا المجال بين قبائل خضعت لتأثيرات إسلامية عميقة بعد دخول الإسلام إلى المغرب، وبين قبائل حافظت على تقاليدها وأعرافها في منأى عن القوانين التي أتت بها الشريعة الإسلامية. [138]

---

[137] Regional Meeting-AFRM. 12-P. 7-2011-09-0269-Ar. Docx

138 رشيد الحسين، العلاقات الاجتماعية في المجال الأمازيغي بين العرف والقانون، 2004، ص10

وقد اعترف المغرب بأهمية التعاونيات والجمعيات منذ خمسينيات القرن العشرين، لكن لم يشرع هذا القطاع في الظهور بصورة منظمة ومهيكلة إلا في بداية القرن الحالي.

ومن جهة أخرى، تحظى الأراضي الجماعية بمكانة خاصة في البنية العقارية للعالم القروي حيث تشكل حوالي ثلث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والرعي وتعتبر مصدر عيش فئات عريضة من المجتمع. ورغم أنها ملك جماعي للعشيرة وغير قابلة للتفويت، فقد تعرضت للنهب والسطو منذ بداية توافد المعمرين على المغرب في بداية القرن العشرين، حيث قاموا بالاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية ناهجين سياسة إبعاد الفلاحين من الأراضي الخصبة ومحاصرتهم في المناطق القاحلة.

وتركز هذه الورقة في المحور الأول على النشاط التعاوني بالمغرب من خلال استعراض السياق التاريخي والمؤسسي لأوضاع التعاونيات وما لحق به من تغييرات واستعراض تجربة ناجحة للتعاونيات الفلاحية والتي تعد نموذجا يمكن أن يساعد على الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة لسكان القرى في المغرب. كما تستعرض الورقة في المحور الثاني، تجربة الجماعات السلالية في إدارة أراضيها بشكل جماعي من خلال القوانين المؤطرة لها وما طرأ عليها من تغييرات منذ عهد الاستعمار الفرنسي إلى الآن خصوصا بعدما أصبحت محط أطماع لوبيات مختلفة تهدد بزوالها.

المحور الأول: النشاط التعاوني المغربي

I. تطور الحركة التعاونية المغربية*

مرت الحركة التعاونية المغربية بثلاث مراحل أساسية تمثلت في الآتي:[139]

1. مرحلة ما قبل الاستقلال

شهدت هذه المرحلة التي امتدت من 1937 إلى 1956، قيام الحماية الفرنسية بإنشاء 120 تعاونية تركز نشاطها في الزراعة والأعمال الحرفية التقليدية. وقد أنشئت هذه التعاونيات آنذاك لخدمة الحماية الفرنسية وكان الغرض منها سياسيا، ولم يبق منها فاعلا مع حلول الاستقلال سنة 1956 سوى37 فقط.

2. مرحلة ما بعد الاستقلال من 1956 حتى 1983

شهدت هذه المرحلة قيام الدولة المستقلة حديثا بتشجيع التعاونيات كأداة في يد الدولة تعمل على التنمية الاقتصادية في العديد من المناطق المغربية وخاصة الفقيرة منها. وفى هذا الإطار شهدت الحركة التعاونية صدور العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بإسباغ الصفة القانونية على العديد من الأنشطة التعاونية التي لم يكن هناك قانون تندرج في إطاره مثل صدور القانون الخاص بتعاونيات التعدين وتعاونيات الإسكان... إلخ.

---

* هذا الجزء من الدراسة تم بتعاون مع الباحث عبد المولى إسماعيل، الذي قام بمجموعة من الزيارات لتعاونيات مختلفة بالمغرب من حيث نشاطها أو مجالها الترابي.

[139] التعاونيات والاقتصاد التضامني في المغرب، دراسة حالة. عبد المولى إسماعيل، باحث في مجال البيئة والتنمية. الجمعية المصرية للحقوق الجماعية. اكتوبر2015

وتتميز هذه المرحلة بتعدد التشريعات المنظمة للتعاونيات بالإضافة إلى إحكام قبضة الدولة على جميع التعاونيات سواء من الناحية المالية أو الإدارية، حيث صارت هذه التعاونيات بمثابة مؤسسات تابعة للدولة. وقد كانت كل المساعدات المالية تأتي من الدولة، الأمر الذي عمل على تضييق روح المبادرة للتعاونيات والقائمين عليها، كما غلب على العضوية داخل هذه التعاونيات الطبيعة الإجبارية وليست الاختيارية.

وتعتبر تعاونيات الإصلاح الزراعي أهم نماذج تعاونيات هذه المرحلة، حيث أنشئت **670** تعاونية تضم 26. 5 ألف فلاح بعدما وزعت الدولة عليهم حوالي **340** ألف هكتار من الأراضي المسترجعة من المعمرين. وهذه التجربة على تواضعها كانت ستشكل بداية انطلاق التوزيع العادل للثروات وإرساء أسس مجتمع متضامن نظرا لوجود تقاليد التضامن والتآزر بين أفراد القبائل، لكن سيتم إفشال هذه العملية بسبب البيروقراطية، حيث تم تعيين مدير ومراقب الحسابات على رأس كل تعاونية ليتم التحكم في مصير هذه التعاونيات وعدم إعطائها صلاحيات واسعة في تسيير وتدبير شؤونها. وسيستمر مسلسل الفساد داخل التعاونيات التي أصبحت عبارة عن صناديق سوداء يتصرف فيها المديرون ومراقبو الحسابات بشكل مطلق وستتراكم الديون على التعاونيات دون أن يكون للفلاحين المنخرطين علم بذلك[140].

وقد أدت التشريعات والقوانين التي صدرت في تلك الفترة إلى تطور عدد التعاونيات من 63 سنة 1957 إلى 2000 تعاونية سنة 1983. كما رافق هذه

[140] حول الاصلاح الزراعي بالمغرب، حسين لهناوي، 2011، https://is.gd/NgEdrY

المرحلة إنشاء مكتب تنمية التعاونيات وإعادة هيكلته سنة 1975 كمؤسسة عمومية لدعم التعاونيات في مجالات التكوين والإعلام والمساعدة القانونية والمالية. [141]

3. مرحلة ما بعد صدور قانون موحد للتعاونيات

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون موحد للتعاونيات سنة 1983، الذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 1993. وقد أجريت عليه مجموعة من التعديلات سنة 2011، ثم سنة 2014.[142]

ومن أهم ما يتضمنه القانون الجديد، التعريف الدقيق للتعاونية باعتبارها تتألف من مجموعة من الأشخاص طبيعيين أو اعتباريين وذلك تحت الأسس والمبادئ الخاصة بالتعاون والقائمة على نفس المبادئ الدولية الخاصة بالتعاون كما جاءت بالحلف التعاوني الدولي. [143]

كما أكد القانون في المادة الرابعة منه على أن التعاونيات أشخاص اعتبارية تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة وبالاستقلال المالي. وبموجب المادة 11 منه، يتاح للأجانب سواء المقيمين أو غير المقيمين بالانخراط في النشاط التعاوني على الأراضي المغربية، وذلك سواء فيما يتعلق بالعضوية أو حتى مجالس الإدارة الخاصة بالتعاونية.

---

[141] le Bureau du Développement de la Coopération (BDECo), http://www.odco.gov.ma/fr

[142] الظهير رقم 112 -12 الصادر بالجريدة الرسمية سنة 2014 (الظهير هو نص بمثابة قانون لا يصدر إلا عن الملك فقط، ولا تجوز مناقشته أو رفضه، وكان من قبل بمثابة رسالة سلطانية يستظهرها شيوخ الزوايا بمناطق نفوذهم والولاة عند تعيينهم).

[143] اليوم الدولي للتعاونيات، معلومات أساسية، موقع الأمم المتحدة، https://goo.gl/ihBCkJ

ويجوز للتعاونية أن تتحول إلى شركة كيفما كان شكلها القانوني ويتعين إشعار السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي، وبموجب هذا التحويل –بقرار من جميع أعضاء الجمعية العمومية– يتم نقل أصول التعاونية إلى الشركة الناشئة. ويبقى للأعضاء غير الموافقين على التحويل الحق في الانسحاب من التعاونية قبل تحويلها، ويتقاضون في هذه الحالة مقابلا يعادل حقوقهم المالية.

كما نص هذا القانون على حق التعاونيات ذات نفس الغرض في إنشاء اتحاد تعاوني إذا كان عددها ثلاث تعاونيات أو أكثر، ويمكن لتلك الاتحادات التعاونية الانخراط في الجامعة الوطنية للتعاونيات، التي يمكن إنشاها بموجب المادة 94من القانون. ويناط بهذه الجامعة نشر مبادئ التعاون وإنعاش وتنمية الحركة التعاونية، وكذلك إبداء الرأي فيما يتعلق بالنصوص والتشريعات الخاصة بالتعاون. ويناط بها أيضا، تشجيع التعاون المتبادل مع التعاونيات الأجنبية، التوأمة بين التعاونيات واتحادات التعاونيات المغربية والأجنبية، وكذلك تمثيل الحركة التعاونية داخل المغرب وخارجه.

ولكن وعلى الجانب الآخر توجد العديد من القيود الإدارية المتعلقة بعمل التعاونيات، كما نص القانون على مجموعة من العقوبات التي تطال أعضاء التعاونية أو مجالس إدارتها في حالة الإخلال بالنصوص الواردة بالقانون.

لقد كان لإقرار القانون الموحد للتعاونيات دورا كبيرا في نمو التعاونيات والعضوية التي تشتمل عليها هذه التعاونيات، ويكفي أن نشير إلى أن عدد التعاونيات قد زاد في الفترة الممتدة بين 2005 إلى 2014 بنسبة 178%، بحيث أصبح النسيج التعاوني المغربي يتكون من 13.882 تعاونية واتحاد تعاوني يضم461.878 متعاونا ومتعاونة إلى غاية نهاية سنة 2014، وتتوزع هذه التعاونيات على 22قطاع و 124 نوعا من الأنشطة مع هيمنة ثلاث قطاعات رئيسية على التعاونيات المغربية وهي:

الفلاحة بـ66.7%، الصناعة التقليدية بـ21.5%، والسكن بـ8%. هذا ويبلغ مجموع رأس مال هذه التعاونيات 6.4 مليار درهم ويعمل بها ما يقرب من 25 ألف عاملا. [144]

ومن جهة أخرى، تنخرط ما يزيد عن 25 ألف سيدة في التعاونيات (1213 تعاونية برأسمال يصل إلى 13 مليون درهم) يتركز نشاطها خاصة في زيت الأرجان ومنتجاته والحرف التقليدية واليدوية. ومن بين نماذج التعاونيات النسائية:

- **تعاونية "أمل" لشجرة أرجان**

تعد شجرة أرجان (Argan) من الأشجار النادرة في العالم حيث لا تنمو إلا في المكسيك والمغرب، خاصة في مناطق جبال الأطلس الصغير جنوب غرب المغرب، مما دفع منظمة "اليونسكو" إلى اعتبار محيط شجرة أرجان إرثا غابويا إنسانيا.

تشتغل الآلاف من النساء القرويات بالمغرب في مجال جني وتهيئة وتحضير زيوت أركان المتنوعة. وتنتظم عشرات منهن في إطار تعاونيات لتدبير عملهن ولتسويق المنتجات، الأمر الذي أفضى إلى تغييرات ملموسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء النساء وفي علاقاتهن الأسرية.

ويفوق عدد التعاونيات النسائية التي تخصصت في تسويق وإنتاج زيت أركان بالمغرب 140 تعاونية، من بينها أكثر من عشر تعاونيات نالت كل منها علامة تجارية تميز عملها في هذا المجال.

---

[144] le Bureau du Développement de la Coopération (BDECo), http://www.odco.gov.ma/fr

تعتبر تعاونية "أمل" إحدى هذه التعاونيات وقد ساهمت في محاربة الفقر والعزلة التي كانت تعاني منها المرأة القروية بمنطقة "تمنار" التابعة لإقليم الصويرة. وقد كانت المرأة من قبل، تقوم بجمع وجني ثمار شجرة أرجان وتجفيفها ثم طحنها إما بشكل تقليدي بواسطة الرحى لاستخراج الزيوت للاستعمال الغذائي، أو بطريقة نصف ميكانيكية للحصول على زيوت ذات استخدامات طبية وصحية. وبفضل التعاونية تمكنت من استعمال وسائل وطرق حديثة لاستخراج الزيوت واستعمالها في مستحضرات للأكل أو التجميل.

- **تعاونية "ازناكن" للزربية بورزازات**

وهي تعاونية لإنتاج الزرابي/السجاد الأمازيغي القديم، تأسست منذ 2008 وتوجد في منطقة قروية يعتمد نشاطها الرئيسي على رعي الأغنام، ومن ثم جاءت فكرة إنشاء هذه التعاونية من أجل خلق فرص اقتصادية أكثر استدامة تقوم على الاستفادة من نشاط الرعي في إنتاج الزرابي اليدوية. وقد تكونت هذه التعاونية على أيدي حوالي 65امرأة يقمن في أكثر من 43 تجمعا سكنيا في مناطق متباعدة، حيث يوجد بالعديد من البيوت منسج (آلة تقليدية للنسيج) أو أكثر لصناعة الزرابي اليدوية. ويستفيد من هذه التعاونية حوالى120 أسرة وذلك كاستفادة مباشرة حيث تعتبر السيدات اللاتي يعلن هذه الأسر مشاركات في هذه التعاونية سواء كمنتجات أو مساهمات ماليا من خلال أسهم التعاونية. كما يمتد نشاط التعاونية إلى تنمية وتطوير بعض المهارات المحلية مثل صناعة الزرابي اليدوية الأصيلة بداية من إنتاج الصوف وغسله وصباغته –من خلال استخدام بعض النباتات الجافة التي تعتبر كمصادر تلوين طبيعية– ومروره بمراحل التصنيع اليدوي إلى تسويقه بشراكة مع بعض الجهات الحكومية.

- **تعاونية "كوروزا" لإنتاج الأجبان وحليب الماعز**

أنشئت تعاونية كوروزا النسائية لإنتاج الأجبان وتربية الماعز بتاريخ 14مارس 2003بورززات جماعة "تاسميت"، وتضم 235 سيدة تجمعهن الإرادة القوية، وبرأسمال ذاتي يبلغ 32.100 درهما أي ما يوازي 3.100 يورو وتحث قيادة مجلس إداري مكون من 6 عضوات. وقد استطاعت التعاونية من توسيع مجال نشاطها على 23دوارا بالمنطقة لتصل لحجم إنتاج يفوق 230 لترا في اليوم من حليب الماعز، مكنها من تحقيق رقم معاملات ملحوظ يتميز بتزايد مستمر.

إن هذه المؤشرات وأخرى تبين المجهودات الملموسة التي تبذلها التعاونية في تثمين منتجاتها من حليب الماعز والأجبان ذو جودة عالية من جهة، والرفع من مستوى عيش المرأة القروية بالمنطقة من جهة أخرى سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي (خلق مناصب الشغل، ضمان دخل قار، محاربة الأمية... الخ).

وبهدف تحسين الأداء والفعالية في العمل، اقتنت تعاونية "كوزورا" آلات وتجهيزات عصرية لمعالجة حليب الماعز وإنتاج الأجبان بجودة عالية وذلك في إطار "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". كما عرف المشروع مشاركات مادية من طرف العديد من الشركاء والمتدخلين إضافة الى المساهمات الذاتية للتعاونيات.

II. تعاونية كوباك: نموذج ناجح للتنمية القروية

في سنة 1987، وبعد قرار السلطات المغربية تحرير الصادرات بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية، قام 39 فلاحا من منطقة تارودانت بجهة سوس ماسة، بإنشاء تعاونية فلاحية أطلق عليها اسم التعاونية الفلاحية أو "كوباك" (COPAG)، وذلك في محاولة للتكتل والتنظيم داخل مؤسسات توفر موارد للتمويل

والقوة التفاوضية عند البيع أو الشراء، وكذا التأطير والتكوين المستمر. وكان من بين أهداف التعاونية عند إنشائها التطوير والتحكم في الإنتاج منذ المراحل الأولى وحتى مراحل متقدمة من التوزيع.

وبعد نجاحها في عملية تصدير المنتوجات الفلاحية نحو أوربا خاصة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت التعاونية أول وحدة لتحويل الحليب سنة 1993.[145] وقد شكل دخول التعاونية لمجال منتجي الحليب ومشتقاته منعطفا هاما في مسارها خصوصا بعدما أنشأت سنة 1999 وحدات لتصنيع الأعلاف الخاصة بمواشي منخرطيها وأدخلت التقنيات الحديثة لإنتاج الحليب المعقم (UHT)، حيث أصبحت ثاني منتج لهذا النوع من الحليب في المغرب.

وفي نفس الاتجاه عملت على تنويع منتوجاتها، فقامت بإنشاء وحدة لإنتاج عصائر الفواكه سنة 2001، وقرية لتربية عجول المنخرطين سنة 2005 حتى يستفيد المنخرط من التخفيف من أعباء تكاليف العلف والرعاية ليتفرغ إلى إنتاج الحليب بشكل جيد. وفي سنة 2012 قامت التعاونية بإنشاء وحدة جديدة لإنتاج منتجات الحليب في شمال المغرب بإقليم العرائش، كما قامت سنة 2015 بإنشاء وحدة لإنتاج اللحوم الحمراء[146].

---

[145] - Jaouda: 17 ans, 2,5 Millions de berlingots de lait, yaourts et jus vendus chaque jour, https://is.gd/WB8x4l .

- COPAG La Coopérative Agricole Marocaine. Exportation de fruits et première laiterie. La COPAG aujourd'hui en chiffres. 2015: https://is.gd/QeF8lj

-On COPAG, https://is.gd/7y23QL

[146]COPAG, http://www.copag.ma/

حاليا، تعتبر كوباك أول تعاونية بالمغرب وثاني منتج للحليب ومشتقاته حيث تستحوذ على25 بالمائة من السوق، كما تعد ضمن الخمسة الأوائل بالمغرب في مجال الصناعات الغذائية وتشتغل في6 مجالات مختلفة. [147] وقد، وصل عدد منخرطيها108 منخرط مستقل و72 تعاونية من بينها 3 تعاونيات نسائية وهو ما يشكل 14 ألف منتج. وتوفر كوباك 3500 منصب شغل مباشر وأكثر من50 ألف منصب غير مباشر[148].

ويكمن سر نجاح تعاونية "كوباك" حسب مسؤوليها في السياسات المندمجة التي تنهجها في تدبير شؤونها، حيث تسعى التعاونية كلما برزت الحاجة عند المنخرطين إلى أي شيء إلى توفيره بشكل ذاتي. وهكذا توفر التعاونية كل ما تحتاجه في مختلف وحداتها منذ الإنتاج إلى التسويق مرورا بالتحويل. كما تزود الفلاحين بالبذور والأغراس المعدة داخل مشاتلها حسب المواصفات المطلوبة. ولضمان توزيع منتوجاتها الخام، نصف المصنعة والمصنعة تملك كوباك 320 وحدة نقل[149].

وتمول التعاونية مشروعاتها من الفائض الذي تحققه بالنسبة للتعاونيات المنخرطة في نهاية الموسم، أما الأشخاص الذاتيون فيتسلمون حصصهم؛ وبالتالي فإن التعاونية تسوق لحساب أعضائها قيمة مضافة أفضل وترصد مشروعات يستفيدون منها لتحقيق إقلاع اقتصادي مهم. لكن خضوع "كوباك" للنظام الضريبي (الضريبة على القيمة المضافة TVA، والضريبة على الشركات IS) بعد الضغوط التي مارستها شركات القطاع

---

147 COPAG: La Coopérative Agricole Marocaine, https://goo.gl/lCxXj9

148 COPAG, http://www.copag.ma/

149COPAG: L'ascension d'une petite coopérative soussie, https://goo.gl/9dZ8w6

الخاص وعلى رأسها شركة "سنترال" لإنتاج الحليب ومشتقاته، والتي توجت بفرض الضرائب على التعاونيات الكبيرة واعتبارها كالشركات تؤدي نفس الضرائب من خلال قانون المالية لسنة 2005، قد يهدد مسيرة نجاحها. ويطالب المسيرون بتخفيض النسبة إلى 5% أو 7% حتى تتمكن من الاستمرار في تحقيق التقدم في مجال التنمية الفلاحية وإدماج العالم القروي. [150]

ويعد التكوين والتأهيل جزء لا يتجزأ من سياسة التعاونية بحكم انفتاحها على مؤسسة التكوين المهني من خلال دورات تكوينية وإدخال تخصصات متعددة تواكب حاجياتها. كما تعمل التعاونية على تكوين التقنيين في إطار شراكة مع جمعية أمريكية بحسب ما صرح به مسؤول بكوباك.

ومن جهة أخرى، وبهدف تحسين مستوى التعاونيات المنخرطة بها وضعت "كوباك" منذ2001 برنامجا طموحا شمل أكثر من 10 ألاف منتج وذلك بإنشاء مركب تعاوني بشراكة مع الوزارة الوصية والمكتب الجهوي للقطاع بجهة سوس ماسة ومديرية تربية المواشي، يضم مختلف البنيات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والمحاسباتية لتأطير المنتجين[151].

[150] On Copag, http://wikimapia. org/1938674/ar/copag-

[151] Ibid.

المحور الثاني: الأراضي الجماعية أو الأراضي السلالية، نموذج من الإدارة الذاتية بالمغرب

I. تعريف البنيات العقارية بالمغرب[152]

يعرف المغرب تنوعا في أنظمته العقارية فبعضها مستمد من الشريعة الإسلامية وبعضها مستمد من القوانين الوضعية ومنها ما هو خاضع للأعراف. ويرجع ذلك بالأساس إلى ما عرفته البنيات العقارية المغربية من تحولات عبر مرور الزمن بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، ساعدت على إفراز مؤسسات قانونية متباينة دينية وعرفية (الأحباس وأراضي الجموع). وهكذا نجد الأراضي ذات الملكية الفردية، والأراضي ذات الملكية الجماعية (أراضي الجموع وأراضي الجيش) ثم أراضي الأحباس أو الوقف وأراضي الدولة.

وتعتبر الأراضي ذات الملكية الجماعية شكلا من أشكال الإدارة الذاتية وتنقسم إلى الأراضي الجماعية وأراضي الجيش.

1. الأراضي الجماعية أو أراضي الجموع أو الأراضي السلالية

وهي تلك التي ترجع ملكيتها إلى جماعات سلالية تشكل قبائل أو عشائر تربط بينهم روابط عرقية أو عائلية واجتماعية ودينية، وتوجد غالبيتها في المناطق الجبلية والشرقية وفي الجنوب الشرقي للمملكة. وتتميز هذه الأراضي بكون حقوق الأفراد فيها غير منفصلة عن حقوق الجماعة. ويسهر على تدبير هذه العقارات إما الجماعة، أي

---

[152] الأراضي الجماعية بين القوانين والأعراف والانتهاكات. رجاء الكساب، الكاتبة العامة للشبكة المغربية لحماية المال العام وممثلة منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا في مجلس إدارة التحالف الدولي للموئل. 2011.

رؤساء العائلات المكونة للقبيلة أو العشيرة، وإما نواب الجماعة الذين ينتدبون لهذه المهمة. ويمكنهم توزيع حق الانتفاع فيما بينهم. [153]

2. أراضي الجيش

وهي أراضي الدولة وهبها السلاطين لبعض القبائل مقابل انخراطها في الجيش، ويوجد معظمها بضواحي المدن القديمة الرئيسية كالرباط وفاس ومراكش ومكناس. وتنقسم إلى أراضي تم تسليمها للسكان المقيمين عليها وتسري عليها نفس القوانين السارية على الأراضي. الجماعية، وأراضي لم يتم تسليمها بصفة نهائية للجماعات حيث تعد أملاكا خاصة للدولة يستفيد الأفراد فيها بحق الانتفاع فقط.

II. تطور وضعية الأراضي الجماعية من الاستقلالية إلى الوصاية

تتميز أراضي الجموع بمكانة خاصة في البنية العقارية للعالم القروي وتعتبر ثروة وطنية فلاحية تناهز **12** مليون هكتار. ويبلغ عدد الجماعات السلالية أكثر من 4500جماعة موزعة على حوالي50 عمالة وإقليم، تستفيد منها حوالي 9 ملايين نسمة من العالم القروي. [154]

1. الأراضي الجماعية قبل الحماية

إن أصل الملكية الجماعية للأرض يرجع، على ما يبدو، إلى العهود القديمة، ربما إلى عهد تكوين المجموعات الإنسانية البدائية[155]. وهي ظاهرة منتشرة في منطقة المغرب

---

[153] محمد بخنيف، القانون العقاري، القانون المدني، في 2006، https://is.gd/SbaoRe

[154] إحصائيات واردة في تدخل وزير الداخلية خلال أشغال المناظرة الوطنية حول الأراضي الجماعية المنعقدة بالرباط، 6-5 ديسمبر1995

[155] عبد الكريم بالزاع: أراضي الجموع، محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية، 1998، ص 34

العربي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه المنطقة. فعدم استقرار قبائل السهول والأطلس المتوسط جعل التملك الشخصي الدائم للأرض غير مضمون، حيث أن عددا كبيرا منهم لم يستقر في المناطق الحالية إلا مع الحماية، ذلك أن نمط الحياة شبه الترحالية والتنقل المستمر وحالة الحرب المفترضة باستمرار كان يقلل من القيمة الاجتماعية للملكية العقارية، في حين كان الاستغلال الجماعي للأرض يتلاءم مع هذه المعطيات الاجتماعية والسياسية. [156]

لقد كان نمط الحياة الجماعية يتميز بغلبة المجموعة الاجتماعية التي كانت لديها قواعد دقيقة تهدف إلى حفظ توازنها الداخلي وتختلف حسب الأعراف من قبيلة لأخرى،[157] وهكذا ولتفادي تفتيت الأراضي كان التقسيم إذا كان ضروريا يتم بين الأحياء الذكور فقط تجنبا لقاعدة الإرث، وللإشارة فالبنات كن مستثنيات من الإرث من قبل القانون العرفي في بعض المناطق، ولا يزال هذا الأمر جار به العمل إلى الآن.

ومن جهة أخرى ساعد حق "الشفعة "[158] المنصوص عليه في المذهب المالكي المعمول به في المغرب على الحفاظ على الميراث ضمن العائلة. وبموجب هذا القانون يمكن الاعتراض على أي بيع قام به فرد من الجماعة.

---

[156] المرجع السابق. ص 40

[157] Revue de géographie du Maroc N° 8 et 9- 1965-1966

[158] حسب محمد بن عرفة، أحد أئمة المذهب المالكي، الشفعة هي" استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه". فهي بمثابة القيد الذي يحدّ من حريّة التصرّف في الملكيّة منعا للضرر الذي قد يسبّبه الشيوع وحماية للشركاء من دخول شخص أجنبي للعقّار المشترك. كما ترمي الشفعة إلى منع تجزئة العقارات وتشتيتها إلى قطع صغيرة.

وسيبقى هذا الوضع ساري المفعول إلى عهد الحماية التي سوف تسارع إلى إنتاج ترسانة قانونية لتسهيل عملية السطو على أجود الأراضي الزراعية.

2. الأراضي الجماعية في عهد الحماية

سارع مجموعة من السكان كل حسب نفوذه وجاهه أو جرأته وفي إطار ما يسمى بظاهرة السيبة التي شهدها المغرب بداية القرن العشرين، إلى إقامة رسوم لملكية أراضي الجموع المخولة لهم في إطار القسمة التقليدية، أو تلك التي لا يوجد من ينازع فيها. كما اعتمدت سلطات الحماية لتأكيد الاحتلال العسكري على طريقة استيطان المعمرين بالأرياف المغربية وتملكهم للأراضي الزراعية[159]، لكن بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912 سلكت السلطات الفرنسية أساليب جديدة كان أغلبها قانونيا، حيث عملت على إصدار مجموعة من القرارات تصب في اتجاه منع تفويت الأراضي الجماعية[160].

بعد ذلك، بدأت فكرة الوصاية تبرز إلى الوجود حيث صدر في 1915[161]قرار وزاري يقضي بإنشاء وصاية على الأملاك الجماعية، وأسند مهمة السهر عليها للكاتب

---

[159] اليعقوبي. 2000. Geocities.com

[160] – دورية الصدر الأعظم، الجريدة الرسمية المغربية، أول نوفمبر 1912 ص 6
– منشور 6 مارس –1914 دليل الأراضي الجماعية، وزارة الداخلية، مديرية الشؤون القروية، ص 4
– ظهير 7 يوليو –1914 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 17 يوليو 1914 ص 578

[161] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ أول فبراير 1915

العام للحكومة وللقواد والشيوخ[162]، وكلف الفئتين الأخيرتين بمساعدة الجماعات أمام المحاكم[163]، وفي 1918 صدر قرار وزاري آخر[164] يعهد بمقتضاه لمدير الشؤون القروية الأهلية بمهمة السهر على الأملاك الجماعية ويحدث في نفس الوقت مصلحة الوصاية عليها.

وبعد الحرب العالمية الأولى، أخذ المعمرون الوافدون على المغرب، بعد إخضاع معظم أجزائه، يتهافتون بدورهم على شراء أكثر ما يمكن من الأراضي الخصبة، وقد اهتمت سلطات الحماية بتسهيل هذه العملية، الأمر الذي جعلها تفكر في صياغة النصوص السابقة في قالب تشريعي واحد، وقد تجسد ذلك في إصدار ظهير 27 أبريل 1919 [165] الذي يعتبر بمثابة ميثاق لأراضي الجموع. وقد كان هذا الظهير موضوع تعديلات نذكر منها ظهير 1924 الذي نظم طريقة خاصة لتحديد الأراضي الجماعية وقد تم تعديله بظهير 1933[166] بظهير1938 [167] الذي أجاز تفويت الأراضي

---

[162] الشيخ هو عون السلطة، يتم اختياره من أفراد القبيلة المعروفين بالولاء وخدمة السلطة حيث يمثل عيون هذه الأخيرة على الجميع في دائرة اشتغاله

[163] دورية وزارية عدد 817 صادرة عن الكاتب العام للحكومة بتاريخ 23 يناير 1915

[164] عبد الكريم بالزاع: أراضي الجموع، محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية، 1998. ص45

[165] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 28 أبريل 1919 ص. 375

[166] عبد الوهاب رافع: منافع الجيش وأراضي الجماعات السلالية في الأنظمة العقارية في المغرب "أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية الحقوق –جامعة القاضي عياض– بمراكش يومي 5و 6أبريل" .2002. منشورات مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية الحقوق بمراكش، 2003، ص 83

[167] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 17 يونيو1938 ، ص. 778

لفائدة أرباب الأسر من ذوي الحقوق وظهير1941 [168] الذي قنن تأجير الأراضي الجماعية للمدى الطويل وكذلك تفويت حق الاستفادة الدائم بالأموال الجماعية إلى الغير، ثم ظهير 1951 [169] الذي قنن مبدأ قابلية الأموال الجماعية للتصرف.

لقد أكد ظهير 1919 على أن أراضي الجموع هي ملك للجماعات التي تملك الشخصية المعنوية، إلا أنه لم يعد بإمكانها التصرف فيها بمفردها كما في السابق بل أصحبت مقيدة بوصاية الإدارة. وتتلخص أهم صلاحيات سلطة الوصاية في المصادقة على المعاملات التي تجري بين الجماعة أو ممثليها وبين الغير، والنظر في عمليات التفويت لصالح الدولة أو الجماعات المحلية، وكذا النظر في تقسيم منفعة الأراضي الجماعية بين ذوي الحقوق لمدة معينة وما قد يترتب عن ذلك من نزاعات.

والجدير بالذكر أن بعض الأراضي التابعة لقبائل الجيش لم يطبق عليها هذا الظهير، حيث اعتبرتها سلطات الحماية أراضي مخزنية، وأن مهمة قبائل الجيش قد انتهت وبالتالي لم تعد هناك مشروعية لاستمرار استغلالها لتلك الأراضي وعليها التخلي عنها.

ومن جهة أخرى، نص الفصل الأول من ظهير 1919 على عدم قابلية الأملاك الجماعية للتفويت أو الحجز أو التقادم إلا أن المشرع أتى باستثناءات في هذا الشأن كان الهدف منها هو إرضاء أعيان الجماعات والسيطرة على أهم الأراضي الجماعية بأقل تكلفة[170] مما يعكس بداية إنشاء تحالف مع أعيان العالم القروي كي تتمكن الحماية من بسط نفوذها على هذه المناطق التي كانت تمثل 80% من سكان المغرب.

. [168] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 23 يناير1942 ، ص. 34

[169] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 6 أبريل1951 ، ص. 495

[170] أنظر ظهير 27 أبريل 1919 وظهير 28 مايو 1938 وظهير 9 مايو 1951

وهكذا استفاد أعيان القبائل من أملاك زراعية كبيرة مستعملين في ذلك أساليب غير شرعية ومستغلين تواطؤ الحماية وتغافلها عن تجاوزاتهم.

3. الأراضي الجماعية بعد الاستقلال

قامت السلطات المغربية بعد الحصول على الاستقلال بإصدار مجموعة من الظهائر تدخل تغييرات هامة على القوانين التي كانت سائدة نذكر منها:

– ظهير 1956 [171] الذي أدخل تغييرات تخص تشكيل مجلس الوصاية، حيث أصبح يتكون من وزير الداخلية، ووزير الفلاحة، ومدير الشؤون السياسية ومدير الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية، وعضوين يختارهما وزير الداخلية. وتعود الوصاية الفعلية على الأراضي الجماعية لوزير الداخلية الذي يستشير مجلس الوصاية في بعض الحالات. وتبقى وزارة الداخلية مهيمنة على تشكيل مجلس الوصاية، فبالإضافة إلى كونها تشكل جزءا منه، فإن أغلب أعضاء هذا المجلس إما يمثلونها أو تلعب دورا حاسما في تعيينهم.

– ظهير 1959 الذي نص على إلغاء كل التفويتات بقصد الاستغلال الدائم والكراء للأمد الطويل لأراضي الجموع[172]، ونص على مراجعة الكراء المتوسط الأمد. كما خول لمجلس الوصاية صلاحية البث بصفة نهائية في قراراتها.

– ظهير1963 [173] الذي أدخل تعديلات على ظهير 1919 بحيث أصبح بإمكان الجماعة نقل سلطاتها إلى أشخاص تختارهم، ويشكل مجموع الأشخاص الذين

---

[171] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 17 أغسطس1956، ص. 900

[172] عبد الكريم بالزاع: أراضي الجموع. محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية. 1998، ص. 50

[173] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 22 فبراير1963 ، ص 252

تم اختيارهم "جمعية النواب" التي يمكنها تعيين عضوا أو عضوين من بينها لتمثيل الجماعة أمام القضاء.

وهكذا يتضح أن النصوص المنظمة لأراضي الجموع تتسم بالتشتت والغموض في الكثير من الأحيان مما أدى إلى صعوبات كبيرة في حالة فض النزاعات بين القبائل والأفراد كما فتح الباب لكل أشكال النهب والسطو والترامي على هذه الأراضي.

III. طرق تدبير أراضي الجماعات السلالية واستغلالها

تتميز الأراضي الجماعية بالملكية الجماعية بمعنى أن الجماعة السلالية هي المالكة للعقار، ويتم تسييرها حسب الأعراف والتقاليد السائدة. غير أن ما يوحدها كونها لا تباع ولا تحجز ولا ترهن وإنما ينتفع بها ذوو الحقوق عن طريق الرعي أو الزراعة أو تشييد مساكن أو عن طريق كرائها. ويتم توزيع حق الانتفاع على ذوي الحقوق من طرف الهيئة النيابية حسب كيفية الاستغلال التي تسمح به نوعية الممتلكات حيث تستغل الأراضي الرعوية جماعيا وبصفة دائمة وتستغل الأراضي الفلاحية فرديا، وذلك وفق معايير تحددها الهيئة النيابية (مع الإشارة إلى أنه في الآونة الأخيرة وفي أغلب الحالات، لم تعد جمعيات المندوبين تقوم بإعادة تقسيم الأراضي وتوزيع حق الانتفاع، بحيث أصبح ما يعرف بالأراضي الجماعية ذات الحصص المجمدة في إسم مستغليها من ذوي الحقوق). ورغم أن ظهير 1919 نص على عدم إمكانية تفويت الأراضي التابعة للجماعات السلالية، وكذلك عدم إمكانية حجزها واكتسابها بالتقادم، إلا أنه أورد استثناء في الفصل 11 يتم بموجبه السماح بتفويت هذه الأراضي تحت إشراف مؤسسة الوصاية فقط للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والجماعات السلالية الأخرى لإنجاز مشروعات تكتسي طابع المنفعة العامة.

وتتميز هذه الأراضي أيضا بالتنظيم والهيكلة اللذين يقومان على نظام خاص ينبني على أساس النيابة التي تبتدئ من جمعيات المندوبين ثم نائب أو نائبين موكلين من طرف جمعية المندوبين[174].

لكن التصرف بحقوق الملكية من طرف الجماعات السلالية على ممتلكاتها وضع تحت الوصاية الإدارية التي أسندها ظهير 1956 إلى وزير الداخلية. وهو ما يجعل إنجاز أي مشروع، عملية معقدة تتم وفق مسطرة محددة ومضبوطة تضم دراسة جدوى المشروع المزمع إنجازه فوق الأراضي بعد استشارة السلطات المحلية والإقليمية، وموافقة نواب الجماعات السلالية، وكذا تحديد ثمن البيع من قبل اللجان الإدارية للتقييم ليعرض بعد ذلك الملف على أنظار مجلس الوصاية للبث فيه.

وتكتسي المجالس النيابية أهمية بالغة في تقرير مصير الأراضي السلالية وإن كان ذلك على المستوى النظري فقط وذلك لانتشار الفساد والمفسدين بدءا بعملية انتداب أو انتخاب النواب إلى عملية تدبير وتسيير أمور الجماعات السلالية.

وتتشكل المجالس النيابية عن طريق الانتخاب أو التعيين، لمدة محددة، بعد توفر شروط معينة في المرشح لمنصب النائب، أهمها أن يكون منتسبا للجماعة السلالية ومقيما بصفة مستمرة بالجماعة السلالية وملما بممتلكات الجماعة السلالية وبأعرافها وتقاليدها. كما يشترط في المرشح أن يكون منعدم السوابق العدلية وأ لا تكون له منازعات قضائية مع أعضاء الجماعة السلالية بخصوص الممتلكات الجماعية وتدبيرها.

ويتم تعيين النائب من طرف ذوي الحقوق المسجلين باللائحة وفي حالة عدم وجودها، يتم تعيينه من طرف 12عشر فردا من الأعيان الذين يفترض أنهم من ذوي

[174] معطيات حول الجماعات السلالية والأراضي الجماعية، https://goo.gl/Pt5M4T

الحقوق. كما يمكن انتخاب النائب بناء على الاقتراع السري المباشر من طرف هيئة ناخبة مكونة من ذوي الحقوق المسجلين باللائحة تحت إشراف السلطة المحلية التي تسهر على مرور العملية الانتخابية[175] ويبقى النائب المنتخب تحت مراقبة سلطة الوصاية إذ يمكن عزله في أي وقت.

وبعد استكمال انتخاب النواب تتشكل الهيئة النيابية أو جماعة النواب أو جمعية المندوبين من عدد الأعضاء الذي يوافق عدد الدواوير أو الفخدات أو العائلات التي تتكون منها الجماعة السلالية على أن يكون عددها فرديا. وتعين هذه الجمعية ضمن نفس الشروط عضوا أو عضوين منها لتمثيل الجماعة لدى المحاكم، أو في العقود الأخرى التي تهم الحياة الجماعية.

وتتلخص صلاحيات المجالس النيابية في إعداد لوائح ذوي الحقوق وفض النزاعات وتوزيع الانتفاع كما لها الحق في إبرام عقود الاشتراك الفلاحي والأكرية التي لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات وتفويتها وإنجاز مشروعات تنموية لفائدة الجماعات السلالية لكن تحت سلطة الوصاية[176].

ويعد مجلس الوصاية من أهم الهيآت التي تدخل في تدبير وتسيير الأراضي السلالية، بحيث خول له المشرع المراقبة والإشراف والمحافظة على ممتلكات الجماعات السلالية.

---

[175] طبقا لما جاءت به الدورية 51 بتاريخ 14 مايو 2007

[176] فقه –مقالات القانون المدني– المسطرة المدني، ابراهيم بيفر منتدب قضائي بالنيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية ،

والجدير بالذكر أن ممثلا جماعات النواب في مجلس الوصاية يتم تعيينهما من طرف وزير الداخلية مما يطرح إشكالية استقلالية المجلس ويضع علامة استفهام حول الأهداف الحقيقية وراء فرض الوصاية على الأراضي الجماعية.

وانطلاقا مما سبق، يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من أن الجماعات السلالية لها صفة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية بحكم تملكها لممتلكاتها وتمثيليتها من طرف مندوبين، فإن ممارسة العديد من الأمور التي تخصها تبقى خاضعة إما إلى الموافقة المبدئية للنواب الذين تم تعيينهم من طرفها أو إلى إذن وصاية الدولة الممثلة في وزارة الداخلية.

ومن جهة أخرى، تسهر مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية على التدبير المالي والمحاسباتي لمدخرات الجماعات السلالية المحصلة من عمليات البيع والأكرية التي تخضع لها أراضي الجماعات السلالية. كما تجدر الإشارة إلى أن مدخرات الجماعات السلالية يتم إيداعها في حسابات بنكية ولا يمكن التوظيف المالي لهذه الأرصدة إلا تحت وصاية وزارة الداخلية[177].

IV. بداية نهاية ما يسمى بالأراضي السلالية؟

إن الأراضي السلالية تم تهميشها وبقيت خارج أي إصلاح زراعي باستثناء الأراضي الواقعة داخل دوائر الري التي تم توزيعها على الفلاحين بمقتضى الظهير-30 1-69 الصادر بتاريخ 25 يوليو 1969، لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة أنها أصبحت محط اهتمام الدولة من جهة، ولوبيات العقار من جهة أخر، وذلك نظرا لمساحاتها الشاسعة وملكيتها الجماعية وفساد الكثير من المنتخبين.

[177] معطيات حول الجماعات السلالية والأراضي الجماعية، https://goo.gl/Pt5M4T

1. الأراضي الجماعية والمخطط المغرب الأخضر

إن مخطط المغرب الأخضر ينطوي على نظرة رأسمالية محضة ترمي إلى اعتماد الفلاحة العصرية بكل مقوماتها، بحيث يتم تجميع الأراضي الفلاحية في إطار مشروعات كبرى تهم بالأساس الفلاحة الموجهة للتصدير[178].

وهكذا، يتبين أن ذوي الحقوق على الأراضي السلالية غير معنيين بهذا المخطط ما دامت المشروعات الكبرى ذات المردودية العالية تتطلب ضخ المليارات من الدراهم التي لا يتوفرون عليها ولا حتى على الضمانات الكافية لاقتراضها من البنوك، ومن ثم يتبين أن الهدف هو كراء أو تفويت هذه الأراضي للمستثمرين الكبار من مغاربة وأجانب مقابل أثمان زهيدة بذريعة تشجيع الاستثمار والدفع بعجلة التنمية المحلية.

فأي تنمية محلية في ظل هذه الظروف التي سيصبح فيها ذوي الحقوق مجرد يد عاملة في ظل الأجور الهزيلة بالقطاع الفلاحي، هذا إذا افترضنا أن هذه المشروعات ستخلق فعلا مناصب شغل مباشرة وهو أمر مستبعد ما دام أن مثل هذه المشروعات الكبرى تصل فيها المكننة إلى نسب عالية. وهي تتجه في مجملها إلى التصدير وبالتالي فإن الفلاحة المعيشية التي تهم هذه الطبقات ستتراجع باستمرار مما يعني ارتفاع أسعار المواد الأساسية التي سيتراجع عرضها بالأسواق وبالتالي تأزم الوضعية المعيشية لها.

2. الانتهاكات المرتبطة بالأراضي الجماعية

لقد أدت الوضعية المعقدة التي تعاني منها الأراضي الجماعية إلى جعلها مرتعا للنهب وللعديد من الخروقات والتلاعبات والنزاعات ومحط أطماع لوبي العقار. وهكذا

---

[178] "تدبير أراضي الجماعات السلالية بالمغرب: الوضع الراهن والأفاق المستقبلية"، https://goo.gl/MgXdkL

تم الاستيلاء على مساحات شاسعة من هذه الأراضي وطرد وتشريد أصحابها الأصليين وذلك بتواطؤ المسؤولين بما فيهم المجالس المحلية والوكالات الحضرية ومصالح مراقبة البناء، ولم تستثن حتى الغابات والمحميات الطبيعية (نموذجي المشروع السياحي لشركة فاديسا الإسبانية بمنطقة السعيدية[179] ومشروع شركة الضحى العقارية بحديقة الحيوان بتمارة)[180]. وقد استعملت في عمليات النهب تلك، أساليب عديدة ومختلفة من تزوير وتحايل وغش ورشاوى وصلت حتى الممارسات التعسفية. كما استعملت مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة من قبل السلطات لنهب أراضي شاسعة من وعاء الأراضي الجماعية وحتى الأراضي الخاصة وتقديمها على أطباق من فضة للوبيات العقار من ذوي الجاه والنفوذ. ولا تكاد منطقة من مناطق المغرب تخلو من فضائح نهب الأراضي الجماعية ويكفي الاطلاع على الملفات الكثيرة التي أحيلت على الشبكة المغربية لحماية المال العام وأحيلت على القضاء لمعرفة حجم هذه الفضائح.

وقد أدت هذه التفويتات إلى تقليص مساحة الأراضي الجماعية بشكل كبير؛ هذه الأراضي التي كانت تنتفع منها العديد من العائلات من محدودي أو منعدمي الدخل، والتي لم يعد أمامها إلا الالتحاق بأحياء الصفيح. وإذا كان هذا التفويت يساهم في توفير السكن الاجتماعي والاقتصادي لبعض الفئات المحدودة، فإن المنعشين العقاريين غالبا ما يخصصون الأراضي المفوتة لمشروعات تستجيب لحاجيات ذوي الدخل العالي أو لمشروعات سياحية وإقامات فاخرة لا علاقة لها بحل أزمة السكن أو القضاء على السكن غير اللائق كما يدعي الخطاب الرسمي. وهذا ما كشفته الحرب

---

[179] انظر مداخلة ذ. محمد بن عطا في اللقاء الدراسي الذي نظمته الهيئة الوطنية لحماية المال العام والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم الخميس17 أبريل 2008 حول موضوع" الرصيد العقاري المغربي بين طموحات التنمية ونهب المال العام".

[180] أخبار ترانسبرانسي، 2008، العدد 3، ص. 14-9

الضروس بين كبار المنعشين العقاريين مؤخرا بخصوص الأراضي الجماعية في الكثير من المناطق.

ومن جهة أخرى، تعكس قضية النساء السلاليات جانبا من مظاهر الحيف والتمييز اللذين يطالان النساء في مغرب القرن الواحد والعشرين، ويتعلق الأمر بإقصاء وحرمان النساء من الاستفادة من الأراضي الجماعية، ومن عائداتها طبقا للتفسير الضيق لظهير 1919[181]، الشيء الذي ينعكس سلبا على مستوى عيش الملايين من النساء. ويرتكز هذا التفسير على الأعراف القديمة التي كانت سائدة في بعض القبائل الأمازيغية (أفوس)، حيث كانت الفروع، في حالة وفاة ممثل الوحدة العائلية، تقتسم فيما بينها أنصبة الاستغلال والإدارة باستثناء النساء اللائي لا يستفدن لكونهن قد يتزوجن بأجنبي عن الجماعة[182].

وأمام تصاعد احتجاجات النساء (انطلقت الحركة النضالية للنساء السلاليات من مدينة القنيطرة، حيث بدأ تفويت الأراضي الجماعية منذ الثمانينيات، واستفاد من عائداتها الذكور البالغين 16 سنة على الأقل، وتم إقصاء النساء. وتوسعت هذه الحركة لتشمل النساء السلاليات من باقي مناطق المملكة[183])، أصدرت وزارة الداخلية دورية وزارية رقم 60 بتاريخ 25 أكتوبر 2010 تطالب فيها مسؤوليها على مختلف الأقاليم والعمالات بحث نواب الجماعات السلالية على إدراج النساء في لوائح ذوي الحقوق المستفيدين من التعويضات العينية والمادية الناتجة عن عمليات عقارية تهم أراضي هذه الجماعات. وقد حملت هذه الدورية المسؤولية لما تعانيه المرأة من حيف لنواب الجماعات

---

[181] المنشور الوزاري عدد 2977 الصادر في 13 نوفمبر 1957

[182] أحمد أرحموش. القوانين العرفية الأمازيغية، الجزء الأول. مطابع أمبريال، الرباط. 2001، ص 85

[183] راجع موقع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب. www.adfm.ma

السلالية متناسية الدور الذي لعبته وزارة الداخلية من خلال تفسيرها الشهير لأحد بنود ظهير 27 أبريل 1919 والذي كان سببا مباشرا، في مغرب بعد الاستقلال، في إقصاء النساء من استفادتهن من حقهن المشروع من أراضي آبائهن وأجدادهن. كما أن هذه الدورية الوزارية لم تتحدث عن وضعية النساء في حالة الأراضي غير المعنية بالعمليات العقارية، وكأن المشكل محصور فقط في الحالات التي تباع فيها الأراضي الجماعية.

خلاصة

توجد بالمغرب العديد من التجارب التي ساهمت بشكل من الأشكال في توفير مناصب شغل للسكان وفي الحد من الهجرة القروية إلى هوامش المدن. وقد استعرضنا نموذجين منها ضمن هذه الوقة يمكن الاستفادة منهما للتعاطي مع التحديات التي تواجه سكان العالم القروي. ولا ندعي أنها نماذج مكتملة ولا يشوبها النقصان بل يمكن اعتبارها نماذج إذا لم تصاحبها سياسات اقتصادية وتنموية مساعدة وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية والقانونية والمالية والتسويقية، فإن مآلها يمكن أن يؤدي إلى الانتقاص من فعاليتها ونموها كمؤسسات قادرة على استيعاب العديد من اليد العاملة وخلق المزيد من فرص النمو الاقتصادي.

ويواجه تطور النسيج التعاوني عددا كبيرا من الإكراهات، حيث يعاني من غموض على مستوى القانون المنظم للتعاونيات على الرغم من الإصلاحات التي عرفها. كما يعاني من ضعف الإمكانيات وصعوبة الولوجِ إلى القروض البنكية والأسواق، ومن القصور على مستوى الحكامة الناتجة في غالب الأحيان، عن ضعف مستوى تأهيل

المسؤولين المسيرين والمنخرطين؛ ويعاني أيضا من غياب التغطية الاجتماعية للمنخرطين[184].

وأمام هذه الإشكالات أصبح ضروريا مراجعة عدد من المقتضيات القانونية التي تتعلق بعلاقات مختلف المنخرطين بتعاونياتهم، وعلاقة التعاونيات بمحيطها القطاعي والاقتصادي والمؤسساتي، وبالمنظومة الضريبية الخاضعين لها ومراجعة مسطرة حل التعاونيات الخاضعة للضرائب والرسوم، وذلك حتى تعود المبالغ المتبقية من حل التعاونية بعد تسديد الديون وباقي المستحقات، إلى أعضاء التعاونية المنحلة؛ إضافة إلى وضع نظام وطني للتجارة المنصفة، الذي من شأنه توفير ضمانات وعلامات منصفة لمجموع حلقات سلسلة القيم. إضافة، فإن إمكانية تحويل التعاونيات إلى شركات تجارية يؤدي إلى التجريف المالي من التعاونيات لصالح الشركات، مما يستوجب وضع حدود فاصلة بين التعاونيات والشركات. كما يؤدي غياب مؤسسات مالية تعاونية إلى تبعية التعاونيات فيما يتعلق بالنواحي المالية.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من اتساع الأراضي السلالية، فإن دورها في النسيج الاقتصادي يبقى محدودا، وذلك راجع إلى أسباب متشعبة ومتنوعة، فمنها ما هو مرتبط بطرق الاستغلال ومنها ما هو مرتبط بطرق التوزيع بين ذوي الحقوق، ومنها ما هو مرتبط بطرق التسيير والوصاية. كما أن هيمنة سلطة الوصاية في تدبير مصالح تلك الأراضي، يؤدي إلى استنزاف ونهب مساحات شاسعة منها وبالتالي تدمير المحيط البيئي، وتشريد شرائح واسعة من المواطنين الفقراء وخصوصا النساء.

[184] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أمام هذا الوضع، أصبح من الضروري تغيير القوانين المنظمة لأراضي الجموع وجمعها في قانون إطار يمكن من ضمان حقوق أصحابها ورفع الحيف الذي يطال المرأة على وجه الخصوص. كما يجب تبسيط مسطرة التحفيظ العقاري وسحب سلطة الوصاية عليها من وزارة الداخلية التي تتحكم في تدبيرها، حيث تعد من مخلفات الاستعمار وتشكل عائقا لإدماج الأراضي السلالية في صلب العملية التنموية. كما أن تنظيم ذوي الحقوق في تعاونيات ومنحهم كل الدعم والوسائل الضرورية وتمتيعهم بالاستقلالية التامة في تسيير واستغلال هذه الأراضي بشكل ديمقراطي جماعي وشفاف سيمكنهم لا محالة من تجاوز المشاكل التي تعرفها الأراضي السلالية حاليا والتي تعيق أي تنمية محلية لهذه الجماعات.

فصل ختامي

الاقتصاد بين إشكاليات النمط الراهن والأنماط البديلة في المنطقة العربية

من بين الإشكاليات المختلفة للنمط الاقتصادي الرأسمالي تبرز فكرة التناقض بين تبنيه وبين تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتجلى هذا في الأسس الجوهرية التي يبنى عليها الاقتصاد ومنها قوى الإنتاج والكيفية التي تتشكل بها ومن ثم إعادة تكوين البنية الاجتماعية وما يترتب على ذلك من إحداث تفاوتات طبقية واجتماعية. ولأن قوى الإنتاج تتألف "من أدوات الإنتاج والناس الذين يستخدمون هذه الأدوات بخبرتهم ومهارتهم"، لا يكفي فقط وجود الناس (القوى العاملة) بل أن وجود أدوات الإنتاج هو الذي يحول قدراتهم البشرية إلى قدرة إنتاجية. ولذا فإن غياب هذه الأدوات مع وجود القوى العاملة هو الذي يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة، ونقص فائض القيمة، وبالتالي تراجع ثروات المجتمع.[185]

وإذا كانت وسائل الإنتاج هي الوسائل التي تؤدي إلى تحقق المنتج عبر العمل، وكانت الأشكال الأولية لأدوات الإنتاج هي العناصر المساعدة التي تتوسط بين العمل البشري ووسيلة الإنتاج، أي الأرض، فقد أدت نشأة الصناعة إلى إحداث نقلة هائلة، أدت بدورها إلى تطور وتنوع الإنتاج، وأصبح هناك إنتاجا لسلع لم تكن موجودة من قبل، واستحداث أدوات خدمت تطور الإنتاج. وهذا ما جعلها تمثل نقلة نوعية، حيث صار البشر ينتجون سلعا عبر وسيلة إنتاج قاموا هم اختراعها ولم تكن موجودة في الطبيعة. وأصبحت الأرض لا تنتج فقط غذاء البشر بل كذلك المواد الأولية التي تستهلكها الصناعة ذاتها. يجدر الإشارة أيضا أن بهذا أصبحت الصناعة هي أساس

[185] سلامة كيلة، العدالة الاجتماعية والاقتصاد البديل، ضمن هذا الكتاب.

تشكل البرجوازية، وإحداث تحول في النمط الاقتصادي من حيث إخضاع الزراعة للصناعة، والريف للمدينة، والدول المتأخرة للدول المتقدمة.

يحاول هذا الفصل استعراض بعض ملامح تطور أنماط بديلة عن النمط الاقتصادي الرأسمالي، من خلال استعراض إشكالياته من حيث أنماط الإنتاج، أشكال الملكية، والنماذج التنموية الناتجة عنه. ثم التطرق لأثره في عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالتركيز على المنطقة العربية، وأيضا من خلال استعراض التجارب التي تم تناولها ضمن هذا الكتاب، والتي حاولت طرح أشكال مختلفة عن هذا النمط.

أولا: أشكال الملكية

يعتبر اكتشاف الصناعة هو التحول الذي أسس لنشأة الرأسمالية وما تبع ذلك من تشكل منظومة جديدة، حيث أصبح الإنتاج الصناعي يتفوق كسلعة على الإنتاج الزراعي الذي كان قائما على منظومة متخلفة، فقد أصبح الإنتاج الصناعي هو الذي يؤدي لزيادة الأرباح، وصار مجال التوظيف للمال الذي ينتج عن الزراعة أو التجارة. وقد أعطت هذه الأفضلية الميزة للرأسمالية لكي تسيطر على العالم، خصوصا أنها تحتاج إلى المواد الأولية لصناعتها وإلى الأسواق لتصريف سلعها. حيث أن حاجة الرأسمالية للأسواق والمواد الأولية أدت بشكل ما إلى تأسيس نمط أحادي في الزراعة وذلك لخدمة قطاع الصناعة واحتياجاته، وبالتالي ظل الطابع الزراعي قائما في بعض الدول دونا عن غيرها وهذا أعطى الفرصة لكبار ملاك الأراضي ليبقوا هم الطبقة المسيطرة، ومنهم تشكلت فئات التجار والرأسمالية الجديدة، وظل التشابك قائما بين "الطرفين"، ليعبروا عن نمط اقتصادي وطبقة مسيطرة.[186]

[186] المرجع السابق.

ونجد أن الفكرة المحورية في هذا المجال هي أن التكوين العالمي للرأسمالية قد فرض حصر الصناعة والاقتصاد في المراكز وأخضع الأطراف لآليات تخدم زيادة التراكم الرأسمالي. وهو ما أسس لتفاوت كبير في تمركز الثروة، وفي الفارق التقني، ولقد أوجد ذلك فجوة تعيد إنتاج هذا اللا تكافؤ في ظل استمرار سيطرة الاقتصاد الحر أو السوق المفتوح، وإذا كانت الصناعة هي محور الحداثة وتشكيل النمط الرأسمالي، فقد فرضت الرأسمالية هذا الانقسام بين المراكز والأطراف، وهذا الشكل من الاختلاف. ومن ثم ظلت الأطراف "ما قبل رأسمالية" رغم خضوعها للنمط الرأسمالي، وسيادة العلاقات الرأسمالية فيها. وهذا بشكل ما يعود لتعلق الأمر بالاقتصاد الذي ظل زراعيا لعقود طويلة، وبات ريعيا. ومع كل ذلك ظلت هذه المجتمعات تخضع لهذه المنظومة، وهو ما كان يصاعد من التناقضات الطبقية داخلها.

ولم يختلف الحال بالنسبة للدول العربية، والتي كانت زراعية لقرون طويلة، لكنها أصبحت الأن تعتمد على الاستيراد وتحديدا فيما يتعلق بالغذاء. وحاول بعضها أن يبني صناعة، لكن الانفتاح الاقتصادي وإعادة الربط بالرأسمالية قد أدى لفشل هذه التجارب. وبالتالي نجد أنه أصبح من الضروري البحث في مسألة قوى الإنتاج كأساس لإعادة بناء الاقتصاد، وكضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس من باب التركيز على الصناعة، بل أن الأمر يتعلق بوسيلة الإنتاج التي هي عنصر جوهري في كل نمط إنتاج في الوقت الحاضر، وهي الذي يحدد طبيعته.[187]

وهنا يمكننا الحديث بعض الشيء حول تطور الملكية في الدول العربية، فيعود تشكيل مؤسسات الدولة العربية سواء المؤسسات الخدمية كالتعليم والصحة والإسكان والإدارات المحلية، أو الإنتاجية كشركات القطاع العام والمشروعات الاقتصادية الكبرى

[187] المرجع السابق

المملوكة للدولة أو السيادية منها كالجيش والأمن والتمثيل الدبلوماسي إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. ويرتبط ذلك بتغيير أنماط الملكية حيث كان ذلك بشكل ما في صالح الفئات الأكثر فقرا من أبناء الفلاحين والمهنيين إذ سبق عملية الاستقلال حراك اجتماعي ضد الإقطاع والطبقية في كل الدول العربية التي كانت قد وقعت تحت الاستعمار وكانت ضمن المنظومة التي خلقها تشكل النمط الرأسمالي العالمي، ومن ثم كانت هناك نزعة نحو تأسيس عدالة اجتماعية وقواعد عادلة لبناء هذه المؤسسات إلا أن التطور الذي لحق ببنية هذه المؤسسات بعد رحيل الزعامات التاريخية للاستقلال التي وضعت الأسس للتماهي بين النظام السياسي والدولة شكل تحولا هاما، إذ تصدرت المشهد السياسي مجموعات ترتبط بمصالح النظام الاقتصادي العالمي السائد وتصور نفسها باعتبارها الدولة. وقد ارتبط ذلك بالبنية الفوقية لهذه المجتمعات والدول العربية سواء من قبل هذه الزعامات أو حتى عبر التراكمات التاريخية للدول ذات العمق التاريخي في المنطقة، وهو ما خلف إشكالية غياب الديمقراطية، إذ تصنع السياسات وتنفذ وفق رؤية من أعلى دون النظر للتطور في الحاجات الموضوعية للسكان المعنيين بهذه السياسات، ومن ثم تصبح أية سياسات –حتى وإن بدت عادلة– منفصلة عن رؤية شاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية ولا تربطها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجموعات باعتبارهم مواطنين، ومن ثم يغيب الحق في التنمية والتعليم والصحة والسكن والنفاذ للخدمات العامة بشكل عام في مقابل برامج مبتورة للمساعدات الاجتماعية

هي أشبه بالرشوة الاجتماعية، مما يعمق من الفجوات التي خلقها ارتباط الدول العربية بالنمط الرأسمالي السائد.[188]

إلا أن هذا لا يعني غياب أي محاولات لمواجهة أنماط الملكية القائمة، فنجد على سبيل المثال، تجارب إنشاء التعاونيات، والتي تعرفها منظمة العمل الدولية كونها "مؤسسة مستقلة من أفراد متحدين إراديا للحصول على حاجتهم وتطلعاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية عبر مؤسسة مملوكة بشراكة وبإدارة ديمقراطية". [189]

ويعود تاريخ النشاط التعاوني بشكل عام بقدر ما يعود تاريخ وجود البشر على الأرض، حيث انتظمت القبائل من أجل المنفعة المتبادلة. في بنيات تعاونية وعلاقات تعاونية وتكافلية، وقسمت الوظائف، وخصصت الموارد، بين أفرادها، ومارست التجارة والتبادل فقط مع غيرها من القبائل. وكان للنظريات الاشتراكية التعاونية الإصلاحية أثر كبير في نجاح التجربة التعاونية وانتشارها في بقاع العالم المختلفة منذ بداية القرن التاسع عشر. وتعتمد التعاونيات في أصلها على العضوية الاختيارية غير المشروطة ومساهمة العضو في رأسمالها، والإدارة الديمقراطية لكافة شؤونها وإدارتها ذاتيا من خلال عضويتها، وتعاونها مع تعاونيات أخرى لتوسيع أفق العمل التعاوني، واهتمامها بالأساس بالنشاط المحلي. ويتميز المنهج التعاوني في التنمية بأنه لا يتحرك بدافع الربح أو بأوامر فوقية،

---

[188] محمد العجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟ كتاب: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2016.

[189] A cooperative is "an autonomous association of persons united voluntarily to meet their common economic, social and cultural needs and aspirations through a jointly owned and democratically controlled enterprise" (ILO 2002). " In https://is.gd/Cwo2cQ

ولكنه يتحرك بدافع اشباع الحاجات التنموية، الأمر الذي يرتب عليه ضرورة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية.[190]

وتتنشر تجارب التعاونيات في المنطقة العربية والتي تكل تحديا للنمط الاقتصادي القادم وتحديدا فيما يخص أنماط الملكة، ونذكر هنا نموذج من مصر وهي تعاونية: سيدات لقمة العيش بالفيوم، حيث أنه في عام 2014 بدأ عدد من الفاعلين المدنيين في محافظة الفيوم في تشجيع بعض السيدات والفتيات على العمل بشكل جماعي لتأمين دخل ثابت لهن في ظل ظروف تتفاقم فيها البطالة وقلة الموارد. واستطاعت هذه التجربة التغلب على المشكلات المتعلقة بالتمويل من خلال دعم هؤلاء الفاعليين والطلاب والمتخصصين في هذه المجالات.[191]

وفي نفس السياق نشير لتجربة تعاونية كوباك من المغرب، ففي سنة 1987، قام 39 فلاحا من منطقة تارودانت بجهة سوس ماسة، بإنشاء تعاونية فلاحية أطلق عليها اسم التعاونية الفلاحية أو "كوباك" (COPAG)، وذلك في محاولة للتكتل والتنظيم داخل مؤسسة تعاونية قائمة على التشاركية لتوفر موارد للتمويل والقوة التفاوضية عند البيع أو الشراء، إلى جانب التدريب المستمر.[192]

وفي سياق آخر نذكر من لبنان تعاونية صريفا، والتي تم تأسيسها عام 2011، من قبل المنظمة الإيطالية غير الحكومية GVC وجمعية التنمية للإنسان والبيئة، وهي عبارة عن مشغلا للخياطة في قرية صريفا في جنوب لبنان، وذلك بعد تدريب 17 امرأة لمدة ستة أشهر، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية في جنوب لبنان،

---

[190] أيمن عبد المعطي، نحو اقتصاد جماعي بديل لسياسات الاستغلال والإفقار والبطالة، ضمن هذا الكتاب.

[191] المرجع السابق.

[192] رجاء الكساب، تجارب وبدائل عملية من المغرب للاقتصاد التضامني والإدارة الذاتية، ضمن هذا الكتاب.

بالتركيز على دور النساء في عائلاتهن ومجتمعهن. وعلى عكس تجربتي مصر والمغرب، بدأ العمل في تعاونية صريفا دون أية انتخابات ومن دون الاتفاق على شكل تنظيمي محدد بين العاملات. حيث جاءت القرارات من قبل الجمعية (GVC) ولتي اختارت ثلاث نساء، واحدة مسؤولة التصميم وأخرى للتنفيذ وثالثة للمالية. وعلى عكس تجربتي مصر والمغرب، لم تنجح التعاونية في خلق بديل لأنماط الملكية السائدة بسبب سيطرة الجمعية التي أنشأت التعاونية وعدم قيامها على مبادئ التشاركية في اتخاذ القرارات، فقد كانت التعاونية فاعلة لثلاثة سنين متتالية، اقتصر عمل النساء فيها على صناعة الحقائب والذهاب إلى المعارض التي حددتها لهن المنظمة.[193]

وفي إطار آخر نذكر من المغرب تجربة أراضي الجماعات السلالية والتي تعبر عن نمط مختلف من أنماط الملكية، حيث تتميز هذه الأراضي بالملكية الجماعية بمعنى أن الجماعة السلالية هي المالكة للعقار، ويتم تسييرها حسب الأعراف والتقاليد السائدة. غير أن ما يوحدها كونها لا تباع ولا تحجز ولا ترهن وإنما ينتفع بها ذوو الحقوق عن طريق الرعي أو الزراعة أو تشييد مساكن. وبالرغم من أن الجماعات السلالية لها صفة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية بحكم تملكها لمتلكاتها وتمثيلها من طرف مندوبين، إلا أن ممارسة العديد من الأمور التي تخص هذه الأراضي تبقى خاضعة إما إلى الموافقة المبدئية للنواب الذين تم تعيينهم من طرفها أو إلى إذن وصاية الدولة الممثلة في وزارة الداخلية.

وقد أدت هذه الوضعية المعقدة التي تعاني منها الأراضي الجماعية إلى جعلها مصدرا للنزاعات ومحط أطماع للمسيطرين على قطاع العقارات في المغرب، وهكذا تم الاستيلاء

---

[193] جنى نخال، تعاونية "صريفا" النسائية وهيئة التنسيق النقابية في لبنان: التنظيم كاسرا لتجاذبات الأحزاب الطائفية وسيطرة الجمعيات غير الحكومية، ضمن هذا الكتاب.

على مساحات شاسعة من هذه الأراضي وطرد وتشريد أصحابها الأصليين وذلك بتواطؤ المسؤولين بما فيهم المجالس المحلية ومصالح مراقبة البناء، ولم تستثن حتى الغابات والمحميات الطبيعية. وقد استعملت في عمليات النهب تلك، أساليب عديدة ومختلفة من تزوير وتحايل ورشاوى وصلت حتى الممارسات التعسفية. كما تم اللجوء لأداة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة من قبل السلطات للسيطرة على هذه أراضي واسعة من هذه الأراضي الجماعية وحتى الأراضي الخاصة وهذا يبين بشكل كبير النزاع القائم حول تغيير أنماط الملكية.[194]

واستكمالا للحديث حول أنماط الملكية، نذكر تجربة واحة جمنة في تونس، والتي قام فيها شباب بلدة جمنة في الجنوب التونسي (ولاية قبلي) باسترجاع "الهنشير" بعد اعتصام دام لمدة 96 يوما عام 2012، وبدأوا في استغلاله استغلالا جماعيا و"خلافا للنظام السائد سابقا، صارت الإيرادات توزّع بين أجور العمال، الذين ارتفع عددهم، وبين تعزيز إنتاجية الأرض ودعم مشروعات تنموية لصالح أبناء جمنة. وهنا نجدا أن هذه التجربة تعبر عن انتقال سلطة استغلال أرض فلاحية من يد رأس المال الخاص إلى يد المجتمع المدني. [195]

وفي هذا الإطار أيضا، نشير لدور الحركات الاحتجاجية في طرحها رؤى مختلفة لاقتصاد بديل من خلال طرح القضايا المتعلقة بملكية الأراضي وموارد الإنتاج، مثل القضية البيئية، حيث شكلت التحركات البيئية أحد أهم مكونات حركة عريضة ضد الرأسمالية النيوليبرالية السائرة. فعالميا كان الحضور الكثيف للبيئيين إحدى الخاصيات المثيرة لمظاهرة سياتل الكبرى ضد المنظمة العالمية للتجارة في العام 1999. وخلال

[194] رجاء الكساب، مرجع سابق.

[195] ليلى الرياحي، بوادر ثقافة اقتصادية وتنظيمية بديلة في تونس، ضمن هذا الكتاب.

المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري في العام 2001، كانت إحدى التحركات الرمزية ما قام به مجتمعون مناضلون من حركة الفلاحين بدون أرض البرازيليين والكونفدرالية الفلاحية الفرنسية باقتلاع حقل ذرة مزروعة ببذور معدلة تابعة لشركة مونسانتو. ان المعركة ضد التكاثر غير المراقب للأجسام المعدلة جينيا تعبأ بالبرازيل، وفرنسا وبلدان أخرى، الحركة البيئية كما الحركة الفلاحية وقسما من اليسار، مع تعاطف الرأي العام المتخوف من العواقب غير المتوقعة للتصرف في الجينات على صحة العمومية وعلى البيئة الطبيعية. ان النضال ضد تحويل العالم إلى سلعة، ومقاومة ديكتاتورية الشركات متعددة الجنسية والمعركة من أجل حماية البيئة وثيقة الترابط في فكر وممارسة الحركة العالمية ضد العولمة الرأسمالية الليبرالية.[196] ويظهر هذا في النضالات البيئية في دول مثل المغرب وتونس أجل السيادة والسيطرة الديمقراطية على الموارد الطبيعية وأنظمة الطاقة والغذاء وضد انتزاع الأرض والماء.[197]

وبالتالي يمكننا الخروج بعدد من الخلاصات، **أولا**: يتبين لنا تبني معظم هذه التجارب لشكل الملكية الجماعية والذي يرتبط بتمويل ذاتي كمحاولة لخلق استقلالية عن السوق وآلياته، ويعتبر هذا منافيا تماما لأشكال الملكية الخاصة التي يفرضها النمط الرأسمالي والتي تؤسس لتفاوتات اجتماعية وطبقية واضحة بين الملاك وبين العاملين. **ثانيا**: نجد أن دور المرأة بارز في هذه التجارب أو النماذج، حيث عانت المرأة في ظل النظام الرأسمالي من التفاوتات الاجتماعية بشكل كبير، وما تؤسس له هذ التجارب، هو مدى محورية دور المرأة في التجارب التعاونية على سبيل المثال مما يعني المزيد من

---

[196] حول الاشتراكية البيئية، https://goo.gl/RkyfFQ

[197] عن معنى النضال من أجل "العدالة البيئية والمناخية" في المغرب الكبير، نواة، 14 نوفمبر 2016، https://goo.gl/OE2UAf

التمكين الاقتصادي للنساء. ثالثا، هذه التجارب سواء كانت التعاونيات أو الإدارة الذاتية للمصانع والمؤسسات مازالت تعتبر شكل من أشكال التمرد غير المتبلور على الأوضاع الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي فرضها تبني هذا النمط الاقتصادي. ورابعا، نشير إلى أن أزمة التشريعات في المنطقة العربية تعتبر من أكبر المعوقات أمام استمرار ونجاح هذه التجارب حيث تضع قيود على تشكيل وعمل هذه التكوينات على سبيل المثال القوانين المتعلقة بالعمل التعاوني والتي تخضعه للدولة وتعيق استقلاليته.

ثانيا: أنماط الإنتاج

أدت التحولات الليبرالية منذ سبعينيات القرن العشرين إلى هدم الصناعة التي نشأت من قبل، وما بقي أصبح محدود ولايزال العمل على هدمه وتدميره، ولم يكن هذا فقط هو النتيجة بل أن هذا بعد تحرير الاقتصاد أدى إلى تدمير البنى الأساسية في الزراعة بعد أن بقيت المراكز الرأسمالية معنية بتصدير زراعتها. وبهذا تدمرت قوى الإنتاج التي نشأت من قبل، لمصلحة اقتصاد ريعي قوامه العقارات والخدمات والتجارة والسياحة والبنوك وأسواق الأسهم. ويعتمد على آليات السلب التي تستهدف الأرض وشركات الدولة والمرافق العامة، ويقوم بهذا بها شبكات المصالح وهي الشكل الجديد للرأسمالية، وقد أُطلق عليها رأسمالية المحاسيب[198]، بالترابط مع النخب المالية العالمية. وهو ما أدى إلى غياب إنتاج الفائض، ونهب الثروات الوطنية، والتهميش، وتخلي الدولة عن الدور المنوط بها. وبالتالي نجد تشكل اقتصاد غير منتج، يستوعب جزءا محدودا من القوى العاملة، ولا يوفر إمكانية لأجور تناسب الأسعار، وهذا الأمر قد أدى لتعميم الفقر والبطالة، والعجز الكبير في الميزان التجاري، وخروج الأموال إلى المراكز الرأسمالية.

[198] د. محمود عبد الفضيل، "رأسمالية المحاسيب... دراسة في الاقتصاد الاجتماعي" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص75: 92.

لهذا فعند حديثنا عن البديل الاقتصادي يجب أن يحقق الحل لكل ذلك، وهذا يفرض الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يفرض تحقيق التالي:

1) إيجاد وسائل الإنتاج التي تستوعب العمالة، بحيث تحل مشكلة البطالة، وتستوعب النمو السكاني من حيث دخول أعداد متزايدة إلى سوق العمل سنويا.

2) حل مشكلة الاستيراد، وعجز الميزان التجاري، بحيث يتراجع الاستيراد نتيجة إنتاج السلع الصناعية والزراعية محليا.

3) توفير فائض قيمة يسمح بتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، والتوسع في تطوير الاقتصاد.[199]

حيث يجب أن يتأسس اقتصاد منتج كبديل عن الاقتصاد الريعي، ويسمح بتوظيف الفائض الاقتصادي في توسيع الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهو الأمر الذي يعني أولا، بناء وسائل إنتاج تحقق قيام اقتصاد حقيقي، وثانيا، بقاء الفائض الاقتصادي في حدود الوضع المحلي. ومن هذا المنظور تأتي الإشارة المتكررة إلى الصناعة، ومحوريتها في كل اقتصاد حديث ومنتج، بعد أن أصبح اعتماد البشر بشكل كبير على المنتجات الصناعية، وهو ما طال الزراعة أيضا والتي أصبحت تعتمد على الوسائل الحديثة. وبهذا تأتي أهمية أن يكون هدف بناء الصناعة محوريا في كل مشروع بديل، وأساسيا في إعادة البناء. فالصناعة هي وسيلة الإنتاج الأساسية في الوقت الراهن، رغم كل ما يقال عن تراجع موقعها في الناتج المحلي الإجمالي، وضعف التوظيف فيها. إلا أن هذا ليس حقيقيا، من ناحية يعبر هذا عن أزمة الرأسمالية التي أصبح التوظيف المالي هو المسيطر على الاقتصاد الرأسمالي. وربما هذا ما يتم الإشارة له باعتباره "نهاية العمل" كما يستنتج

[199] سلامة كيلة، مرجع سابق

بعض المفكرين، أو هو ما يطرح التساؤل حول "مستقبل العمل"[200]تأسيسا على ذلك. وهذا على الرغم من أن هذه الحالة تعبر عن أزمة الرأسمالية وليس عن تطور طبيعي فيها نتيجة التحول المالي الذي صار يحكمها. وهذا التحول هو الذي يزيد من نسب البطالة عالميا، ويوسّع من تهميش مجتمعات بأكملها. وبالتالي، فإن محور كل سياسة اقتصادية تريد تحقيق الرفاه للمواطنين يجب أن ينطلق من بناء اقتصاد منتج محوره الصناعة، لأنها وسيلة الإنتاج المركزية، حيث توفر فرص العمل والفائض الاقتصادي الذي يسمح بتوسعها من جهة، وتحقق تحسنا في أوضاع العمال وللمجتمع بشكل عام، وكذلك تقلص بشكل كبير الاعتماد على الاستيراد وما يترتب عليه.

ولا شك في أن هذا الميل يتناقض مع منظور الرأسمالية الإمبريالية التي سعت "منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي لأن تُخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها"،[201] بالتالي فإن بناء الصناعة يفترض حتما "القطيعة" مع النمط الرأسمالي العالمي.

وكما رأينا فيما يخص أنماط الملكية، هناك العديد من المحاولات التي تهدف بشكل كبير إلى مقاومة النمط الرأسمالي القائم والذي أصبح يركز بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية الأخرى كبديل عن الصناعة وأثر هذا كما أسلفنا على القوى العاملة. وفي هذا الإطار نشير لتجارب قم فيها العمال بالإدارة الذاتية لمصانعهم بعد رحيل مالكيها على سبيل المثال أو رغبتهم في إغلاق المصانع، وتعرف الإدارة الذاتية بأنها أسلوب

---

[200] جاك أتالي (تحت إشراف) "مستقبل العمال" ترجمة حسن مصدق، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط 1 -2008، ط 3 -2010.

[201] د. رمزي زكي "الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية" دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1987، ص27.

لإدارة مكان العمل، يقرر فيه العاملون السياسات المتعلقة بالإنتاج، وساعات العمل، والأجور، ومهمات الأفراد، ولوائح العمل، وقرارات العمل المختلفة بصورة جماعية وديمقراطية، بالتوافق أو بالأغلبية، بعكس أسلوب الإدارة التقليدي المنظم بشكل هرمي، حيث يتلقى فيه العاملون الأوامر المتعلقة بالإنتاج من قمة الهرم الإداري، كما في النظام الرأسمالي أو منشآت الدولة. ويحدث ذلك في منشآت أغلقها ملاكها الرأسماليين، أو تخلت الدولة عن إدارتها بالبيع للمستثمرين، وطردوا عمالها للبطالة، فقام العمال باحتلالها، واستعادوها للتشغيل مرة أخرى تحت إداراتهم الذاتية والديمقراطية، ولصالحهم، والملاحظ إنه سرعان ما تتحول تلك المنشآت لتعاونيات.

وتظهر المحصلة النهائية لتجارب الإدارة الذاتية أن حاجة العمال للتفاعل مع اقتصاد السوق قد أجبرتهم على تولي العديد من المهام التجارية الطابع إذ أصبح عمال المصانع المدارة ذاتيا مسئولين عن بيع منتجاتهم، وإيجاد أسواق جديدة لها، والحفاظ على العلاقات التجارية مع الموردين والزبائن إلى جانب الدعاية لمنتجاتهم، والتعامل مع البنوك، وإعداد الحسابات وغيرها من المهام. وفي الأرجنتين على سبيل المثال، أسهمت المصانع المدارة ذاتيا بإضافة ابتكارين رئيسيين للإدارة: **الأول** منهما هو منح نفس المرتبات والأجور لكافة العمال في حوالي ثلثي المصانع المستعادة دون تمييز بين الوظائف اليدوية والذهنية. وأما **الثاني** فهو اعتبار مجلس العمال بالمصنع –الذي يشتمل على جميع العاملين– هو الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات، والمساحة الأساسية لتعبير كل العمال عن آرائهم بحرية. ويتم من خلال مجلس العمال انتخاب مجلس تنفيذي يدير المصنع بصفة يومية، ويتولى المسئوليات التجارية والتمثيل القانوني والوظائف التنفيذية الأخرى. فمن مصر على سبيل المثال، نشير لتجربة عمال شركة النوبارية لإنتاج البذور "نوباسيد"،

في 2011، فقد قرر العمال إدارة الشركة بأنفسهم وذلك في مواجهة قرار تصفية الشركة من جانب المستثمر، وأداروا الإنتاج بديمقراطية وشفافية واستطاعوا تحقيق أرباح.[202]

وحول تغيير أنماط التنظيم والإدارة نجد أيضا من لبنان نموذج هيئة التنسيق النقابية كنموذج نقابي مغاير للنمط السائد للنقابات، فقد تم تأسيس هيئة التنسيق النقابية سنة 2011، متحدية المناخ السياسي العام، إلى جانب تحديها لقانون العمل الذي يمنع موظفي القطاع العام من إنشاء نقابات، وقد أسست هيئة التنسيق النقابية لشكل تنظيمي نقابي قائم على الديمقراطية التشاركية والتشبيك بين مختلف القطاعات والدعم المتبادل. وبالرغم من عدم استكمال الهيئة لعملها، بسبب تدخل الأحزاب المهيمنة في الانتخابات، إلا انه يمكننا اعتبار تجربة هيئة التنسيق النقابية ناجحة على عدة مستويات نذكر منها، القدرة على التوسع والخروج من مركزية بيروت، في التنظيم والتواصل والمطالب التي تطال الفئات المتضررة خارج العاصمة، التأسيس لعمل نقابي مخالف عن كل ما تعود اللبنانيون عليه بعد الحرب الاهلية اللبنانية، من مجموعات متحالفة مع السلطة ونقابيين مأجورين لأصحاب العمل، وأخيرا التأسيس لديموقراطية تبدأ من القاعدة، إذ لجأت الهيئة لأخذ كل قراراتها عبر جمعيات عمومية في كل المناطق، تناقش المشاكل وتطرح الحلول وتصوت للتحركات، فتقرها قيادة الهيئة.[203]

وعن أنماط الإنتاج المختلفة أيضا نجد أن تجارب التعاونيات التي تم الإشارة لها تعبر عن أنماط إنتاج مغايرة للسائد، فمثلا تجربة تعاونية سيدات لقمة العيش بالفيوم –مصر قاموا بالتركيز على منتجات يتم استخدامها في بيئتهن وهذا يعني أنه سيكون من السهل عليهن تسويقها وإعادة نفس العملية دون الحاجة إلى اللجوء لتوسيع سوقهن في ظل

---

[202] أيمن عبد المعطي، مرجع سابق.

[203] جنى نخال، مرجع سابق.

تنافسية ربما لا تسمح بمزاحمتهن لبيعهن بأسعار أقل، إلى جانب ذلك قامت العاملات بالبيع بأسعار منخفضة محققات هامش ربح بسيط يغطي أجورهن بعد أن وفرت العملية ما كان يذهب كحصص لصاحب العمل ونسب الوسطاء في عملية البيع التي تضاعف من أثمان المنتجات زيادة عن كلفة إنتاجها الحقيقية.[204]

ونجد أن الوضع كان مشابها بشكل ما في تعاونية كوباك في المغرب، حيث أنه عند إنشائها قامت التعاونية بالتحكم في الإنتاج منذ المراحل الأولى وحتى مراحل متقدمة من التوزيع. وبعد نجاحهم في تصدير منتجاتهم إلى أوربا خاصة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت التعاونية أول وحدة لتحويل الحليب سنة 1993. وقد شكل دخول التعاونية لمجال منتجي الحليب ومشتقاته محورا هاما في مسارها خصوصا بعدما أنشأت سنة 1999 وحدات لتصنيع الأعلاف الخاصة بالمواشي وأدخلت التقنيات الحديثة لإنتاج الحليب المعقم (UHT)، حيث أصبحت ثاني منتج لهذا النوع من الحليب في المغرب. وفي نفس الاتجاه عملت على تنويع منتجاتها، فقامت بإنشاء وحدة لإنتاج عصائر الفواكه سنة 2001، وقرية لتربية المواشي سنة 2005 حتى يستفيد العاملون بها من التخفيف من أعباء تكاليف العلف والرعاية ليتفرغوا إلى إنتاج الحليب بشكل جيد. وفي سنة 2012 قامت التعاونية بإنشاء وحدة جديدة لإنتاج منتجات الحليب في شمال المغرب بإقليم العرائش، كما قامت سنة 2015 بإنشاء وحدة لإنتاج اللحوم الحمراء. وحاليا، تعتبر كوباك أول تعاونية بالمغرب وثاني منتج للحليب ومشتقاته حيث تستحوذ على25 بالمائة من السوق. ويعبر هذا عن نجاح التعاونية في تغيير نمط الإنتاج فبدلا من الاعتماد على الاستيراد في مجال الصناعات الغذائية، نجحت التعاونية في أن

[204] أيمن عبد المعطي، مرجع سابق.

تصبح ضمن الخمسة الأوائل بالمغرب في مجال الصناعات الغذائية وتشتغل في 6 مجالات مختلفة.[205]

وفي نفس الإطار، هذا ما نجحت فيه تجربة واحة جمنة في تونس، حيث تحولت الإيرادات بفضل سيطرة الجمعية المحلية عليها من أرباح في جيوب مجموعة من الأثرياء إلى مشروعات تحسن من وضعية عموم المواطنين. وبالفعل، تضاعف إنتاج الواحة في السنوات الأخيرة منذ أن أصبحت تديرها الجمعية المحلية التي تكونت للغرض (جمعية حماية واحات جمنة) فتضاعف الإنتاج من 969 ألف دينار سنة 2011 إلى مليون و800 ألف في سنة 2014، بعد أن كان بمعدل 450 ألف دينار سنويا في فترة استغلال المتسوغين.[206]

بينما كان الوضع مختلفا في تعاونية صريفا حيث تم تقليص عدد العاملات حتى أصبحن أربعة فقط، ونجد أن هذا يرجع بشكل أساسي ليس فقط كون الفكرة كانت إنتاجية بحتة، لكن لأنها تمتا بشكل لا يختلف عن أية مؤسسة منتجة لا تسعى إلى تحدي النظام القائم لا بالشكل الاقتصادي الذي طرحته التعاونية ولا بطرحها لشكل تنظيمي مخالف للنظام.[207]

فيما يتعلق بأنماط الإنتاج، هناك عدد من الاستنتاجات، **أولا** لجوء هذه التجارب لأساس مغاير للذي تُبنى عليه أنماط الإنتاج التقليدية فنجد أن أنماط الإنتاج تعتمد على مبدأ التشاركية إما بين المنتجين وبعضهم أو بينهم وبين مجتمعاتهم وبيئتهم. **ثانيا** اعتماد هذه الكيانات الناشئة على تعزيز الديمقراطية الداخلية وهذا يعد أيضا مناقضا

---

[205] رجاء الكساب، مرجع سابق.

[206] ليلى الرياحي، بوادر ثقافة اقتصادية وتنظيمية بديلة في تونس، ضمن هذا الكتاب.

[207] جنى نخال، مرجع سابق.

لأشكال الإدارة المتبناة في النمط الرأسمالي والتي تعتمد على الهيراركية والتراتبية في صنع القرارات. **ثالثا،** فيما يتعلق بالإشكاليات، فكما قلنا سابقا هذه التجارب تعبر عن محاولات لمقاومة اقتصاد السوق وبالتالي فهي طالما تواجه مشكلات تتعلق بطبيعة هذا الاقتصاد وآلياته سواء كان هذا على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي على سبيل المثال مشكلة تسويق منتجاتهم المحلية في ظل السوق القائم على التنافسية والاحتكار والصراع الدائم بين المنتجين.

ثالثا: النماذج التنموية

ينبع التناقض الخاص بالنمط التنموي من وجود صراع عميق بين خيارين وهما: الاقتصاد الرأسمالي، وبين الرغبة في بناء اقتصاد مستقل. ويقوم الخيار الأول على "السوق الحرة"، وحرية التجارة ورأس المال والاستثمار، وهي الصيغة التي يفرضها النظام الرأسمالي لأنها جزء من وجوده، ومن استمراره عبر تعظيم التراكم الرأسمالي عن طريق استغلال الفائض الاقتصادي في الأطراف. بينما نجد في الخيار الثاني الميل للتحرر من سطوة رأس المال من أجل بناء اقتصاد "مستقل"، و"متمحور على الذات"، يبدأ ببناء الصناعة التي هي أساس بناء بنية مجتمعية مستقلة ومتطورة، وهذا يفترض التناقض الجذري مع النمط الرأسمالي ذاته، وليس فقط فيما يخص شكل العلاقة القائمة.[208]

وبالتالي يأتي الحديث حول العديد من الإشكاليات المرتبطة بهذا النمط التنموي، فقد ارتبطت مشاكل الإفقار والبطالة وتلاشي التعليم والصحة المجانيتين، وانهيار البنية التحتية بالتحول الليبرالي الذي حدث منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث أن هذا التحول نتج عنه تفكيك "القطاع العام"، وتسليع الخدمات العامة كالتعليم والصحة،

[208] سلامة كيلة، مرجع سابق

وإلى جانب ذلك أدى إلى تحكم طبقة صغيرة بالاقتصاد، وتحويله من اقتصاد كان يمتلك قوى إنتاج في الزراعة وإلى حد معين في الصناعة، إلى اقتصاد ريعي يقوم على الخدمات والعقارات والسياحة والاستيراد والبنوك، وأسواق المال. ويؤدي انعكاس النمط الرأسمالي العالمي على الوضع المحلي إلى تأثير ذلك على "العدالة الاجتماعية". وفي هذا السياق كانت النتيجة هي انهيار منظومة الضمان الاجتماعي وحق العمل والتعليم المجاني والصحة المجانية.[209] لهذا فإن السؤال حول أي نمط اقتصادي هو الذي يحقق "العدالة الاجتماعية" لا يكون مطروحا، انطلاقا من بديهية استمرار النمط القائم، أو مع تعديل جزئي فيه.

ونشير أيضا إلى الآثار المترتبة لهذا النمط الاقتصادي على البيئة، حيث تظهر على مستويين **أولا**: هو احتكار الاقتصاد الرأسمالي للموارد البيئية، فنجد أن العديد من الفئات في الدول العربية، والتي تتخذ من الموارد البيئية مصدرا أساسيا لدخلها مثال الفلاحين، الصيادين، وما إلى ذلك، حيث تعاني من تدني في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء هذا التدني، من بينها تزايد معدلات الاحتكار للموارد من جانب وضعف الوصول لتلك الموارد من جانب آخر. حيث ترتبط زيادة الإنتاجية الغذائية على سبيل المثال، في هذا النمط من خلال بناء المزارع الكبيرة باعتبارها الأساس للقضاء على المشكلات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي. في المقابل فإن تطبيقات هذا النمط الرأسمالي يدفع بمزيد من خروج الملاك الصغار للأراضي الزراعية وانتقالهم إلى العمل كعمالة زراعية في المزارع الكبيرة أو في القطاعات

[209] سلامة كيلة، "الحركات الاجتماعية ومفهوم العدالة الاجتماعية في الثورات في البلدان العربية"، ضمن كتاب "العدالة الاجتماعية، المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية" منتدى البدائل العربي للدراسات، 2014.

الصناعية والخدمية المختلفة، ما يؤثر بشكل مباشر على علاقات العمل والملكية ويخلق المزيد من التفاوت الطبقي.[210]

ثانيا: فيما يخص العلاقة بين هذا النمط والأزمة البيئية، نجد أن له أثر بالغ على البيئة، حيث تعتمد أطروحته الأساسية على الاهتمام المفرط بتزايد معدلات النمو والإنتاجية، ما أدى إلى الاعتماد بشكل أساسي على موارد الطاقة غير المتجددة (كصناعات البترول ومشتقاتها) في مقابل الإهمال بل وفي الكثير من الأحيان التدمير المتعمد للطبيعة، وقد نتج عن ذلك العديد من الأزمات المناخية والبيئية مثل الاحتباس الحراري.[211]

وعليه يتطلب تحقيق الحد الأدنى تغيير هذا النمط الاقتصادي من طابعه الريعي إلى نمط منتج زراعيا وصناعيا، فهذه القطاعات هي التي يمكنها أن تستوعب العمالة وأن تنتج فائضا يسمح بتحسين الأجور، وأيضا تسمح بتغيير وضعية الميزان التجاري لمصلحة تقليص الاستيراد بشكل كبير.

لا يتوافق هذا النمط الاقتصادي مع مصلحة الرأسمالية المحلية ولا مع مصلحة الرأسمالية العالمية، ولا النخب المالية المتحكمة. لهذا فإن تحقيقه يفرض أن يصبح هدف طبقات أخرى، ولقد كان كذلك على سبيل المثال في حالة تجارب "التحرر الوطني" كما أشرنا سلفا، لكنه فشل بسرعة نتيجة تمسك تلك الفئات بـ "الملكية الخاصة" رغم رفعها شعارات اشتراكية واتباعها سياسات اقتصادية مشابهة لسياسات النظم

---

[210] عبد المولى إسماعيل، الإشكاليات البيئية للاقتصاد الراهن وأطروحات اقتصاد بديل يتعامل معها، ضمن كتاب: "الفوارق الاجتماعية في المنطقة العربية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحت النشر.

[211] داليا هاني، كيف تدمر الرأسمالية البيئة، بوابة الاشتراكي، 29 مارس 2015، /http://revsoc.me/theory/34362

الاشتراكية. حيث سرعان ما انتقلت من تحقيق التطور المجتمعي إلى تحقيق الميل الفردي الهادف إلى الارتقاء الطبقي، الذي جعلها تعيد التشبيك مع النمط الرأسمالي وفق منظومته.[212]

إلا أن فشل تجارب التحرر الوطني كان في مقابله استمرار المحاولات لتغيير الأوضاع والانماط الاقتصادية الفاشلة واستكمالا لاستعراضنا ملامح من هذه التجارب، نجد أن نجاح تعاونية "كوباك" ممن المغرب قد تجلى في السياسات المندمجة التي تنهجها في تدبير شؤونها، حيث تسعى التعاونية كلما برزت الحاجة عند العاملين بها إلى أي شيء إلى توفيره بشكل ذاتي. وهكذا توفر التعاونية كل ما تحتاجه في مختلف وحداتها منذ الإنتاج إلى التسويق مرورا بالتحويل. كما تزود الفلاحين بالبذور المعدة داخل مشاتلها حسب المواصفات المطلوبة. ولضمان توزيع منتوجاتها الخام، نصف المصنعة والمصنعة أيضا تملكت كوباك 320 وحدة نقل. وبالتالي فقد اعتمدت التعاونية على تمويل مشروعاتها من الفائض الذي تحققه بالنسبة للتعاونيات التي تشكل جزءا منها في نهاية الموسم، أما الأشخاص فيتسلمون حصصهم؛ وبالتالي فإن التعاونية تسوق لحساب أعضائها قيمة مضافة أفضل وترصد مشروعات يستفيدون منها لتحقيق نجاح اقتصادي.[213]

ولم يختلف الحال بالنسبة لتجربة واحة جمنة من تونس، فبالإضافة إلى تشغيل العاطلين عن العمل بالمنطقة والاستثمار في تحسين الإنتاج وظروف العمل، يمول هذا المشروع العديد من المشروعات التنموية على غرار بناء أقسام في المدارس والمعاهد ووحدات صحية وقاعة رياضة وبناء سوق للتمور واقتناء سيارتي إسعاف وغيرها من

---

[212] سلامة كيلة، النمط الاقتصادي الرأسمالي القائم ينفي العدالة الاجتماعية، ضمن: العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2016.

[213] رجاء الكساب، مرجع سابق.

المشروعات. كما يمول جمعيات مختلفة تهتم بالثقافة والمعاقين والأطفال الخ. حيث أنه في مارس 2011 تم تكوين جمعية تديرها لجنة من متطوعين لتقوم بتسيير شؤون الواحة. بعد سنة أولى صعبة، لجأت فيها اللجنة لإطلاق حملة تبرع من الأهالي من تجار التمور والجمعيات المائية بالمنطقة لتأمين رأس المال اللازم لاستغلال الواحة بصفة مستدامة، وقد تمكن الفلاحون من مضاعفة منتجاتهم ورفع الأجور وتحسين وسائل الإنتاج وظروف العمل.[214]

وفي نفس الإطار نشير لنجاح تجارب النساء على الصعيد العملي في طرح قضية النوع الاجتماعي كقضية مرتبطة ببناء نمط اقتصادي بديل، فكما طرحنا في موضع سابق، كانت التعاونيات على سبيل المثال بمثابة مساحة للنساء للعمل على تحقيق التمكين الاقتصادي، ونذكر هنا مثالا من الجزائر حول نشاط اقتصادي قائم بأكمله على مساهمة النساء. حيث ينظم سوق المنتجات النسائية كل فصل في أعالي جبال جرجرة في منطقة القبائل بالجزائر، وبالتحديد في قرية آيت وعبان. وأثناء هذا الحدث، تقوم النساء فقط بعرض منتجاتهن المحلية للبيع، زراعية كانت مثل الخضر والفواكه أم مصنوعة باليد مثل الحلي والمنتجات التقليدية، وتتمحور أهداف الجمعية القائمة على هذا الحدث في تحرير المرأة الريفية اقتصاديا وإبراز قدراتها في أداء دور اقتصادي في المنطقة، إلى جانب تعزيز مفهوم التنمية المستدامة؛ وتشجيع الزراعة العضوية؛ وتشجيع الإدارة الذاتية والاستقلالية الزراعية للمنطقة.[215]

---

[214] ليلى الرياحي، مرجع سابق

[215] نور الدين بسعدي، مقال: نموذج سوق المنتجات النسائية في بلاد القبائل بالجزائر: بين الاقتصاد البديل والطرح الجندري، ضمن هذا الكتاب.

وبناء على ذلك يمكننا استنتاج عدد من الخلاصات من خلال هذه التجارب، حول ملامح الأنماط البديلة للنمط القائم، حيث تروج هذه النماذج لنمط تنمية يعتمد على الإنتاج سواء كان الزراعي أو الصناعي ولا يعتمد فقط على الريع، بل والأكثر من ذلك نجد أن عدالة التوزيع تعتبر جزء أساسي من هذا النمط، فلا يوجد احتكار من أحد الفئات للموارد أو للمنتجات بل أنه يتم توزيعها بشكل عادل. ولا يستهدف هذا النمط من التنمية الربح فقط بل يستهدف تنمية الإنسان بصورة شاملة، ويتجلى هذا في الاهتمام بالعوامل الثقافية، وبالفئات التي تعاني من التهميش المتزايد نتيجة للنمط الرأسمالي كالمعاقين، الأطفال، وبالطبع النساء والذي يظهر دورهم بشكل كبير في هذه النماذج البديلة. تختلف هذه النماذج أيضا من حيث تعاطيها مع البيئة والتي تعتبرها المصدر الأساسي للموارد وبالتالي فهي ترى في الترويج لنمط اقتصادي يحافظ على البيئة ضرورة حتمية وليس من قبيل الرفاهية.

خاتمة:

مما سبق تناوله، نجد أن "الحلول الوسط" ليست ممكنة، فلا يمكن تكرار ما فعلته الفئات الوسطى في تجارب "نظم التحرر الوطني"، حيث أنه كما رأينا من خلال استعراضنا للتجارب، أن تجاوز حرية السوق بالتحديد، والتفكير بالمشروع المجتمعي وليس بمصالح طبقة معينة. ولهذا ليس من الممكن أن يتحقق التطور إلا بتجاوز الرأسمالية، وبالتالي من خلال الطبقة التي تريد تجاوز الرأسمالية، لأنها النقيض الجذري لها.

وهذا الأمر هو الذي يفرض أن تقوم الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء أساسا، وبالتحالف مع كل المفقرين من الفئات الوسطى، بتحقيق التغيير الذي يفتح الأفق لبناء الاقتصاد الحقيقي. لأنه ليست الرأسمالية أو البرجوازية الصغيرة هي القادرة على تحقيق التطور، حيث أن الأولى متأثرة بشكل كبير بالرأسمالية العالمية، والثانية تبحث عن

مصالحها الخاصة، وهذا ما ظهر خلال عقود من محاولات التطور، حاولت أطراف برجوازية ذلك، ومن ثم قامت فئات وسطى به، لكن كان الفشل هو النتيجة الحتمية.[216]

ومن هنا يطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة النمط الاقتصادي البديل، وحول الأساس الذي يجب أن يقوم عليه. فقد تم طرح العديد من الأفكار حول "التنمية المستقلة"، أو الاقتصاد المتمحور على الذات، أو حول "الاعتماد على الذات"، وهنا نشير للتناول الذي ينطلق من أن "استراتيجية الاعتماد على الذات" هي "نسق اقتصادي اجتماعي سياسي متكامل، وتحقيق للتنمية المستقلة، وتوفير درجة مرتفعة للعدالة الاجتماعية". وانطلاقا من ذلك تأتي الرؤية التي تقوم على التالي: السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد، توفير النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة تلك الاستراتيجية، التعبئة القصوى للفائض الاقتصادي ومركزته، تحقيق الثورة الزراعية، التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، ضمان المشاركة الشعبية.[217] هذا مع التأكيد على أنه هناك دائما إمكانية لطرح مشروعات وأطروحات بديلة تأتي دوما من أسفل، تحاول هذه المشروعات تقديم حلول عملية واضحة لأزمات نتجت عن النمط الاقتصادي الرأسمالي الراهن. والمختلف أيضا في هذه البدائل أنها تهتم بشكل أساسي بمصالح الفئات الفقيرة من المواطنين، وهي مصالح لا يمكن الحفاظ عليها سوى بأن يكون أصحابها الحقيقيين هم من يقومون على عملية إدارة تلك البدائل وليس فقط طرحها.

---

[216] سلامة كيلة، مرجع سابق، ضمن هذا الكتاب.

[217] المرجع السابق.

من ناحية أخرى، سيتم مقابلة هذه الأطروحات بقدر كبير من المقاومة إما من قبل الدولة بكامل أجهزتها ومؤسساتها وقوانينها المختلفة أو من قبل شبكات المصالح في محاولة لإفشال تلك البدائل، وبالتالي فالطريق الوحيد لتحقيق نجاحات حقيقية يكمن في تنظيم الصفوف وتناقل الخبرات وتجذير الوعي واختيار الأدوات المناسبة.[218] وفي نفس الوقت، نجد أن توافر الوعي السياسي لدى هذه الفئات أساسي لتحقيقها النجاح أيضا، وبأن التنظيم هو الطريقة لكسر التركيبات السياسية التي تعيد إنتاج القمع والتهميش، وبأن الاستقلالية السياسية والاقتصادية ضرورية لضمان فعالية التنظيم، وبأن قواعد الديمقراطية التشاركية من الممكن أن تحدد شكل العلاقة التي يجب أن تربط الاعضاء ببعضهم البعض.[219]

من خلال استعراضنا لإشكاليات النمط الاقتصادي الراهن، ومن خلال استعراضنا لبعض التجارب التي تحاول الخروج من هذا النمط وخلق أنماط بديلة، يمكننا القول بأن هذه التجارب قد شهدت نجاحا ملحوظا في طرح بدائل وحلول عملية لمواجهة النمط السائد وتجاوزه، إلا أن هناك بعض الإشكاليات الموضوعية التي تعيق من استمرار هذه التجارب تتعلق بشكل أساسي بالسياق العام، كالقيود القانونية على تشكيل هذه الكيانات أو مقاومة الحكومات وشبكات المصالح لها ومحاولاتهم إفسادها، ليس بطبيعة التجارب نفسها وطريقة عملها. يبقى التأكيد على أن هذه التجارب هي عبارة عن ملامح من نمط الاقتصاد البديل المرجو بنائه إلى أنها بالتأكيد تحتاج المزيد من الدراسة والفحص والتأصيل حتى نتمكن من امتلاك أطروحات أكثر تماسكا وواقعية حول الكيفية التي يمكننا بها بناء الاقتصاد البديل.

---

[218] أيمن عبد المعطي، مرجع سابق.

[219] جنى نخال، مرجع سابق.

ملحق

إطلالة على نموذجين اقتصاديين بديلين:
التخطيط التشاركي للميزانية العامة، وخطة رودولف ماياندر للتأميم التدريجي

مرزوق النصف

المقدمة

إن الحديث عن البدائل الاقتصادية للرأسمالية لا يقتصر بالضرورة على الجانب النظري، بمعنى محاولة الإتيان بمبادئ عامة يمكن أن تُبنى على أساسها مؤسسات اقتصادية غير رأسمالية، بل يمكن البحث في واقع عدد من الممارسات الاقتصادية التاريخية والمعاصرة للوقوف على مدى تمثيلها لبديل اقتصادي للرأسمالية، بل لعل هذه المقاربة الثانية — من الممارسات العملية إلى النظرية لا العكس — هي الأقرب للتفكير المادي التاريخي، وذلك ما يسعى هذا المقال لتحقيقه عبر استعراض نموذجين اقتصاديين بديلين، وللنموذجين جوانب عدة مثيرة أهمها تقديم مثال للتخطيط الاقتصادي عبر إعداد الميزانية العامة بطريقة ديمقراطية تشاركية، وكيفية تحقيق انتقال السيطرة على وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى العامة تدريجيا وفق مسار واضح عبر نظام مبتكر للضريبة، ورغم أن النموذجين المستعرضين غير عربيين إلا أنهما يمكن أن يقدما دروسا وإلهاما للمهتمين بأطروحات الاقتصاد البديل في المنطقة.

وتجب الإشارة هنا إلى أن هذا المقال يستند في جزء كبير منه إلى ما نُشر ضمن مشروع "الطوباويات الحقيقية Real Utopias" البحثي الذي يهدف لاستكشاف بدائل عملية عن الرأسمالية، والقائم عليه أستاذ علم الاجتماع الماركسي إيريك أولين

رايت من جامعة ويسكونسن ماديسون الأمريكية، والذي يعتبر من أهم أستاذة علم الاجتماع المعاصرين في الولايات المتحدة.

النموذج الأول: التخطيط التشاركي للميزانية العامة في البرازيل

في العام 1988 انتُخب ممثل حزب العمال أُليفيو دوترا محافظا لمدينة بورتو أليجري البرازيلية، إلا أن الحزب لم يحصل على أغلبية في مجلس المدينة، مما يعني أن يد المحافظ ستكون مكبلة في تطبيق برنامجه إن استند إلى آلية التصويت التقليدية بين النواب ممثلي الأحزاب في مجلس المدينة، وهو ما أعطى المحافظ حافزا إضافيا لتطبيق أحد الأهداف الطموحة لحزبه، ألا وهو تعميق الديمقراطية في الإدارة العامة عبر توسيع المشاركة الشعبية المباشرة في تحديد أولويات الإنفاق العام في المدينة، وهنا وُلد التخطيط التشاركي للميزانية.

على الأرض يتخذ التخطيط التشاركي للميزانية العامة الشكل الآتي: تبدأ العملية بتقييم ميزانية السنة السابقة والتباحث في أولوليات الإنفاق للسنة القادمة، لكن ذلك لا يتم بين نواب الأحزاب وخبرائهم الفنيين في الاجتماعات المغلقة، بل يتم عبر الدعوة لاجتماعات عامة مفتوحة يتم فيها اختيار ممثلين شعبيين لبلورة الأوليات، وتُعقد اجتماعات مباشرة مع سكان المناطق في المدينة ومؤسسات المجتمع المدني مثل نوادي الشباب وروابط الأحياء، وتتم مناقشة أولولية مشروعات مثل إنشاء وصيانة المرافق العامة وتوزيعها وأوضاع الخدمات العامة كالتعليم والصحة، ويتم نقل نتائج هذه اللقاءات المصغرة إلى اجتماع عام على مستوى المدينة لتنسيق الأولوليات وتحديد بنود الميزانية، وهنا يمكن أن تتم دعوة الخبراء لإبداء الرأي في الجوانب الفنية، ثم تُعرض الميزانية على المحافظ للتصديق عليها أو ردها لإعادة النظر، وعندما تتم الموافقة عليها تحال لمجلس المدينة حيث ممثلو الأحزاب للموافقة الرسمية.

من مميزات هذا النموذج في إعداد الميزانية العامة المشاركة المباشرة للسكان في التخطيط الاقتصادي لشؤون مدينتهم مما يعزز الديمقراطية، كما يمثل هذا النموذج مكسبا شعبيا وتغييرا ديمقراطيا يمس هيكل الاقتصاد وطريقة إدارته وليس مجرد إجراء أو سياسة يمكن النكوص عنها بسهولة بمجرد وصول حزب يميني للسلطة، إضافة إلى تعامل النموذج مع الميزانية العامة كشأن ديمقراطي بالدرجة الأولى الأولولية فيه للرأي الشعبي، بينما يكون الرأي الفني مساندا لا محتكِرا للنقاش، كما يعمل النموذج على تحجيم الفساد الذي عادة ما يستفحل في المؤسسات الكبيرة والمتشعبة مثل البلديات، وذلك عبر تعريضها لجرعة كبيرة من الشفافية والديمقراطية، مما يساهم في إعادة ثقة الطبقة العاملة والفئات المهمشة في جدوى العمل العام والمؤسسات الديمقراطية.

وقد يبدو التخطيط التشاركي للميزانية العامة معقدا وصعبا، لكنه حقق في الواقع نجاحا جيدا ولا يزال في مدينة يزيد عدد سكانها عن 1. 5 مليون، وتصل ميزانيتها البدية لنحو 200 مليون دولار أمريكي، حيث يشارك نحو 50 ألفا من السكان في التخطيط بدرجات مختلفة، كما أنه ساهم في دعم حكم حزب العمال في البرازيل، والذي حكم منذ العام 2003 حتى نهاية الشهر الماضي، وقد تبنت مئات المناطق والمدن من مختلف الأحجام والدول تنويعات من هذا النموذج.

النموذج الثاني: مشروع رودولف مايندر للتأميم التدريجي في السويد

تبلورت فكرة هذا المشروع في سبعينات القرن العشرين في ذهن الاقتصادي الاشتراكي الديمقراطي رودلف مايندر، وهو أحد أهم من ساهموا في تشكيل دولة الرعاية الاجتماعية في السويد، وتقوم فكرة المشروع على ألا تدفع الشركات الرأسمالية الكبرى في السويد ضرائبها السنوية نقدا، بل على عبر إصدار أسهم جديدة في الشركة دافعة الضرائب نفسها، على ألا تُطرح هذه الأسهم الجديدة للاكتتاب أو الاستثمار، بل

تذهب لصندوق عمالي يُدار بطريقة ديمقراطية، وتساهم في إدارته النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني.

على مدى السنوات وعبر هذا النظام المبتكر للضرائب ستتحول ملكية هذه الشركات الرأسمالية الكبرى تدريجيا إلى ملكية عامة للعمال، مع الانتباه إلى أن نظام الضرائب هذا يتميز أيضا بعدم تعرضه لربح الشركة، فالضريبة وإن حُددت على أساس الربحية فإنها لا تُستقطع من الربح، بل عبر إعادة توزيع حصة الملكية الخاصة من الشركة لصالح ملكية العمال، مما يعني أن الأموال التي كانت في الوضع العادي ستدفع كضريبة ستتوفر الآن لمزيد من الاستثمار في تنمية الشركة أو حتى مجرد توزيعها نقدا للملاك، والذين يشملون طبعا العمال بشكل متزايد.

للتوضيح يمكن أن نفترض بشكل تبسيطي شركة رأسمالية كبيرة برأسمال ثابت يساوي 100 مليون دولار أمريكي، وكل رأس المال مملوك ملكية خاصة، وافترضنا معدل صافي ربح سنوي جيد وثابت يساوي 10%، وافترضنا معدل ضريبة وفق المشروع المبتكر أعلاه يساوي 40% من صافي الربح، في هذا المثال ستنتقل لصالح ملكية العمال 4% من ملكية الشركة سنويا مجتزأة من الملكية الخاصة الأصلية، وسيتمكن العمال من السيطرة على الشركة عندما ترتفع ملكيتهم تدريجيا إلى أكثر من 50% بعد 13 سنة.[220]

بقي القول أن اتحاد العمال السويدي تبنى رسميا هذا المشروع الطموح والمبتكر في العام 1976، لكن الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي لم يتحمس له، وشُرع بتطبيق المشروع بشكل خجول في أواخر الثمانينات، لكن وصول الحزب المحافظ

[220] وفق تصور رودلف مايندر الأصلي فإن نظام الضريبة هذا سيطبق على كل شركة يزيد عدد عمالها عن 50، وستكون نسبة الضريبة 20% من صافي الربح.

السويدي للسلطة أدى لإنهاء المشروع في العام 1992، ورغم التطبيق المخفف والقصير لمشروع رودلف ماينذر فإنه عند إنهائه كان قد تمكن من رفع ملكية العمال إلى نحو 7% من سوق الأسهم السويدية.

الخاتمة

غير خفي أن نموذجي التخطيط التشاركي للميزانية العامة في البرازيل وخطة رودلف ماينذر للتأميم التدريجي في السويد لا يمثلان انتقالا جذريا نحو نظام كامل بديل عن الرأسمالية، فلا تزال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قائمة، ولا يزال السوق محددا لتوزيع الموارد، كما أن العمل المأجور مستمر. إلا أن النموذجين يمثلان محاولات ثانوية وتدريجية لكن جدية للتأثير في هيكل الاقتصاد، وفي منطقتنا التي تشهد تحولات كبيرة نسبية فإن الأفق قد يتسع للاستفادة من هذين النموذجين، على الأقل من جانب تعميق الممارسة الديمقراطية وتجذيرها في جانب السياسة الاقتصادية العامة، وكذلك استرداد بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية التي سقطت في قبضة رموز الأنظمة الحاكمة وحلفائها في العقود السابقة، وذلك عبر آليات لا تستعدي قوى اليمين والثورة المضادة بشكل سريع ولا مباشر.

إن الإبداع في تصميم السياسات ليس حكرا على الطبقة الرأسمالية ومؤامرتها، بل يمكن أن تُكرس ملَكة الابتكار لأغراض تقدمية، وقد أثبتت فعلا بعض هذه النماذج جدواها، وهذه ليست دعوة لاستنساخ التجارب بشكل إلى فج، بل هي محاولة لإعادة الثقة بالنفس وبالقدرة على التفكير المستقل والمتجدد لتحقيق العدالة الاجتماعية.

نموذج سوق المنتجات النسائية في بلاد القبايل بالجزائر بين الاقتصاد البديل والطرح الجندري

نور الدين بسعدي

ينظم سوق المنتجات النسائية كل فصل في أعالي جبال جرجرة في منطقة القبايل بالجزائر، وبالتحديد في قرية آيت وعبان. أثناء هذه التظاهرة، تقوم النساء) النساء فقط (بعرض منتجاتهن المحلية للبيع، زراعية كانت مثل الخضر والفواكه أم مصنوعة باليد مثل الحلي والمنتجات التقليدية.

حسب القائمين على تنظيم هذه التظاهرة الاقتصادية الموسمية، وهم من أعضاء الجمعية النسوية "أسوريف" والجمعية البيئية في آيت وعبان، فإن أهدافها الأساسية هي كالتالي: تحرير المرأة الريفية اقتصاديا وإبراز قدراتها في أداء دور اقتصادي في المنطقة؛ تكريس التنمية المستدامة؛ تشجيع الزراعة العضوية؛ تشجيع التسيير الذاتي والاستقلالية الزراعية للمنطقة.

دائما حسب القائمين على هذه التظاهرة، فلقد لوحظ اهتمام محسوس بهذا النشاط من طرف فئات مختلفة من النساء، كما لوحظ نمو وعي بدور المرأة الاقتصادي عبر هذا النموذج من الاقتصاد البديل الذي يختلف عن النموذج الكلاسيكي، كونه يترك زمام المبادرة والتصرف كليا للمرأة. فعلى المستوى الاقتصادي، هذه التظاهرة أعطت الفرصة للنساء للحصول على زبائن أكثر استقرارا، وذلك طوال السنة؛ أما على المستوى الاجتماعي، فإنها لقد أعطت اعتبارا أكبر للعمل الزراعي والتقليدي

النسوي ودفعت عددا أكبر من النساء لحذو هذا الحذو ولإبراز دورهن الاقتصادي الذي طالما بقي مجهولا.

وبغض النظر عن مدى نجاح هذه التظاهرة في الوصول إلى أهدافها المرجوة، تتجلى لنا هنا أهمية الطرح الجندري في معالجة الفوارق الاجتماعية عبر إيجاد نماذج اقتصادية بديلة في بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. فالمثال الذي تطرقنا إليه جدير بالذكر لأن الفوارق الاجتماعية قد كرست عبر فوارق حضرية وجغرافية واضحة) الريف –المدينة (وعبر فارق جندري (رجال/نساء)، ولأن المعالجة أخذت هذا الأخير بعين الاعتبار، وهذا شيء غير معهود في البلدان المذكورة أعلاه.

بالفعل، نظرا لعوامل اجتماعية وثقافية متعددة، قد غيب الطرح الجندري في أغلب الأحيان عندما تعلق الأمر بإيجاد حلول اقتصادية بديلة بالرغم من الغياب الواضح للعنصر النسوي في الكثير من المنظومات الاقتصادية وتغييبه في أحيان أخرى. فلقد حان الأوان لتفعيل شامل لهذا الطرح وتجاوز تلك العوائق الثقافية والاجتماعية، وذلك بما يعود نفعا للعنصر النسوي خاصة وللمجتمع كله بصفة عامة.

أية ديمقراطية؟ لأي مجتمع مدني؟
دور العدالة الاجتماعية في تناول النشطاء للديمقراطية في مصر

جينارو جيرڤازيو

مقدمة:

يعرض هذا المقال تناول العديد من مجموعات النشطاء والفاعلين في المجتمع المدني للتحول الديمقراطي في مصر خاصة بعد ثورة يناير 2011 من خلال مجموعة من اللقاءات التي تم عقدها والوثائق التي تم جمعها بين عامي 2009 و2015 والتي توضح وجود علاقة وثيقة بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى من وجهة نظر النشطاء. في الواقع، يرى النشطاء أنه لا يمكن الفصل بين هاتين الفئتين من الحقوق ولا يمكن تحقيق الديمقراطية بدونهما. كما يرى النشطاء أهمية تعريف الديمقراطية بشكل يحدد نوع المواجهات المستقبلية بين النظام والمعارضة ويدرس احتمالات نجاح النموذج الديمقراطي كما يقدمه أو يروج له الغرب.

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي:

تتحدد العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية بشكل عام وبين المجتمع المدني والثورات العربية على وجه الخصوص من خلال منظورين عامين: الأول أن المجتمع المدني لعب دورا أساسيا في الثورات العربية وسيكون له دور أساسي في التحول الديمقراطي والثاني أن نمو المجتمع المدني في العقد الأخير لا علاقة له بقيام الثورات العربية. وفقا لوجهة النظر الليبرالية، ينطوي المجتمع المدني بطبيعته على صفات تجعله يساهم في أو

يؤيد التحول الديمقراطي بينما تقول وجهة النظر المعاكسة التي يتبناها السياسيون التقدميون إن المجتمع المدني كما يصوره الليبراليون ما هو إلا نتاج الترويج النيوليبرالي للديمقراطية هذا إن وُجد.

توضح تجربة المنظمات الداعمة للديمقراطية في مصر أن كلا المنظورين يعتمدان على تعريفات مسطحة وشديدة التبسيط للمجتمع المدني حيث يقدم المجتمع المدني في مصر تصورا للديمقراطية أكثر تعقيدا. تنطوي النظرة التقليدية للمجتمع المدني على اعتقاد سائد أنه مجال محايد يختص بالحقوق المدنية ويميز نفسه عن القطاع الخاص الهادف للربح والأحزاب السياسية والدولة كما يعمل على مناهضة ممارسات السلطات غير الديمقراطية. لكن لا ينطبق هذا التعريف على المجتمع المدني في مصر سواء من الناحية النظرية أو العملية.

من الناحية العملية، العديد من المنظمات غير الحكومية التي ينطبق عليها الصفات النظرية للمجتمع المدني ذات علاقة وثيقة بالنظام الحاكم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. لا تشارك هذه المنظمات بالضرورة في أنشطة سياسية لكنها بالطبع تقوم بدور سياسي فهي تساعد النظام من خلال الاستحواذ على التمويلات بحيث لا تصل للمنظمات المستقلة كما تضفي شرعية على ادعاءات النظام بدعم التحول الديمقراطي. لا تقوم هذه المنظمات بالتالي بمناهضة ممارسات النظام كما يفترض أن تفعل وفقا للتعريف التقليدي. على الجانب الآخر، تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني المستقلة بدور الأحزاب السياسية مثل تمثيل مجموعة معينة من المواطنين وبالتالي لا يتركز نشاطها على الحقوق المدنية فقط. كما أن الضغط الذي يمارسه النظام على منظمات حقوق

الإنسان المستقلة والكيانات المعارضة بشكل عام بالإضافة إلى قانون الجمعيات الأهلية كلها عوامل دفعت النشطاء للتخلي عن وضع المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح لصالح شكل قانوني آخر مثل شركات الخدمات القانونية مع الإبقاء على نفس الأنشطة الحقوقية التي كانت تقوم بها من قبل فأصبح التغيير شكليا فقط. يتضح هذا في حالة دار الخدمات النقابية والعمالية والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث أن كلاهما مسجلين كشركات وليس كمنظمات أهلية بينما يقومان بدور المنظمات الأهلية.

من الناحية النظرية، يتم ربط منظمات المجتمع المدني بالديمقراطية حيث تعتبر من المسببات غير المباشرة للتحول الديمقراطي لكن يعكس هذا النموذج الديمقراطي الذي يتم الترويج له في الشرق الأوسط من قبل الديمقراطيات الغربية. لكن تعريف منظمات المجتمع المدني أكثر تعقيدا من ربطها بأيديولوجية محددة تنحاز إليها بشكل مباشر. يرى أنطونيو جرامشي على سبيل المثال أن المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي حيث أن تواجده ونشاطه مرتبط بتنازلات معينة قدمتها الدولة وبالتالي هو جزء من هيمنة الدولة. وفقا لمايكل كاماو، يؤثر مصطلح "المجتمع المدني" في حد ذاته على ديناميكيات العملية السياسية وترصد أعمال ماكاو العلاقة بين الفاعليين الخارجين ونظرائهم المحليين بحيث يتم تطبيق معايير المجتمع المدني بالخارج الى الوضع السياسي بالداخل. ولقد حدث هذا تحديدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تبنت منظمات المجتمع المدني معايير غربية كي تكتسب شرعية من المانحين الغربيين تستطيع من خلالها مقاومة النظام والاحتماء منه فقام النظام بتحييد فكرة "المجتمع المدني" من أجل السيطرة على و"احتلال" هذا الفضاء.

دور الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (العدالة الاجتماعية):

العدالة الاجتماعية ليست فقط شعارا ردده المتظاهرون في مصر والوطن العربي عند قيام الثورات بل هو أيضا جزء أساسي من مفهوم المجتمع المدني للديمقراطية قبل الثورات. لقد قامت الثورات ضد نظام اقتصادي قام بتهميش فئات واسعة من المجتمع. بالإضافة إلى نسبة السكان المصريين المصنفين تحت خط الفقر (أي يقل دخلهم عن دولارين في اليوم) والتي تم تقديرها بـ40%، ازداد الأمر سوءا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المنحازة لاقتصاد السوق والتي تم تطبيقها في الخمسة عشر عاما الماضية وتحديدا في حكومة أحمد نظيف التي استمرت من 2004 وحتى 2011 عند قيام الثورة. لهذا ليس غريبا أن يكون الفقر أحد أهم اهتمامات النشطاء لكن بالنسبة لمعظم هؤلاء النشطاء لا تقتصر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على الفقر بل هي سياسية في الأساس حيث تظل الحقوق السياسية مسلوبة طالما لا يتم توفير حد أدنى من الظروف المعيشية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية من شأنها التأثير على النظام الاقتصادي الذي يتبناه كل من النظام والحكومات الغربية مما يوضح الطبيعة السياسية لهذه المطالب حيث يتم التركيز على التزام الدولة بتوفير حد أدنى من الحياة الكريمة للمواطنين وإخلالها بواجباتها السياسية إذا لم تفعل ذلك. لقد اتفق أعضاء مؤسسات غير حكومية مختلفة على دور سياسات تحرير السوق وعلاقتها بالتجارة العالمية في إضعاف شبكات الأمان الاجتماعي والقضاء على الأنشطة النقابية. كما اتفقوا على استحالة فصل ما هو اقتصادي عما هو سياسي وبالتالي يرتبط الأول بتطور الثاني من خلال التحول الديمقراطي كما يشير أحد القادة العماليين: "حين خففت الولايات المتحدة من الضغوط التي مارستها على الدولة

لتحقيق الديمقراطية حذا الاتحاد الأوروبي حذوها بدأ كلاهما الضغط في اتجاه الخصخصة دون الأخذ في الاعتبار أن بينما يندرج الغاز والماء والكهرباء تحت فئة الخدمات في الغرب هم حقوق إنسان هنا".

عند قيام ثورات الربيع العربي وخاصة في مصر، صورت وسائل الإعلام المحلية والغربية المطالب الاقتصادية للمتظاهرين على أنها أكثر أهمية من المطالب السياسية. لكن يتضح من تصريحات النشطاء والبيانات التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني على اختلاف انحيازها السياسي أن الاثنان لا يمكن فصلهما. من هذا المنطلق يصبح دعم الحكومات الغربية للديمقراطية في العالم العربي هو في الواقع ضار بالديمقراطية. على سبيل المثال يصاحب دعم القطاع الخاص إجراءات من شأنها الإضرار بالضمان الاجتماعي وبالحركات النقابية ويتضح هذا في انتشار العمالة الأجنبية في الزراعة وتعدد نوبات العمل في المصانع والتشريعات المقيدة للأنشطة النقابية. يرى النشطاء أن التحول الديمقراطي في العالم العربي ليس الهدف الأساسي للحكومات الغربية حيث أنها تولي الاهتمام الأكبر لمصالحها التجارية والاقتصادية حتى أن التقرير الذي أصدرته المفوضية المصرية للحقوق والحريات والذي هاجم بشدة هذه الإجراءات قد تم سحبه تحت ضغط من الحكومة المصرية.

لقد أدى هذا المزيج من سياسات الحكومة المصرية وسياسات الحكومات الغربية لتعبئة العمال وتأكيد النشطاء على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لكن لم يؤدي أي من هذا لضغط فعال للتحول الديمقراطي. يعود هذا بدرجة كبيرة لاستغلال فئات معينة لتصاعد الاحتجاجات العمالية لتغيير موازين القوى داخل الحزب الوطني

الديمقراطي الحاكم مما أدى تعطيل التحول الديمقراطي. كما ساهم في عدم حدوث تحول جذري تركيز الاحتجاجات العمالية على مطالب غير سياسية تدور في أساسها حول ظروف العمل وشروط التعيين وتظل الحركات العمالية غير مسيسة بشكل كبير حتى الآن.

بعد قيام الثورة وإسقاط نظام مبارك تم تهميش المطالب الاجتماعية والاقتصادية من خلال الضغط على النشطاء المعارضين سواء من قبل القوات المسلحة أو الإخوان المسلمون بل تم استهداف منظمات المجتمع المدني وإثارة الغضب الشعب ضدها عدة مرات. على سبيل المثال في ديسمبر 2011 شنت حملة شرسة ضد هذه المنظمات وتم اتهامها بالحصول على تمويل أجنبي على الرغم من أن الجيش المصري ذاته يحصل على تمويل أجنبي أكبر بكثير سواء من الولايات المتحدة أو دول الخليج وينطبق هذا على الإخوان المسلمين أيضا. في يوليو 2013 تم تعيين القائد النقابي والعمالي المعروف كمال أبو عيطة وزيرا للقوى العاملة ودعمت الحكومة، التي تم تشكيلها تحت حماية عسكرية، في ذلك الوقت تشريعا للحد الأدنى للأجور. لكن لم تكن بنود هذا التشريع قوية بما يكفي ولم تبذل أي من الحكومات –سواء مدنية أو عسكرية، إسلامية أو علمانية– الجهد المطلوب لإلغاء القوانين المقيدة للأنشطة النقابية ومنظمات المجتمع المدني أو لرفع القيود عن حق التنظيم والتظاهر.

يتضح مما سبق ومن التصريحات الصادرة من مختلف النشطاء أن لا سبيل لفصل الحقوق الاجتماعية والسياسية عن الحقوق السياسية والديمقراطية وأن الحكومات الغربية تدعم الخصخصة مما يؤثر سلبا بطبيعة الحال على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. كما

أن الحكومات المصرية المتعاقبة بعد الثورة تدعم نفس الاتجاه وبالتالي تشترك مع الحكومات الغربية في إعاقة التحول الديمقراطي.